



# الإصلاح الزراعي في خمس سنوات

بيان  
السيد المهندس الزراعي كيرجي

وزير الدولة للإصلاح الزراعي  
في مجلس الأمة

١٩٥٧/٨/٥

# الاصلاح الزراعى

## فى خمس سنوات

● سبق سنة ١٩٥٢

● سبق سنة ١٩٥٧



# بسم الرحمن الرحيم

## مقدمة

في ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ صدر قانون الإصلاح الزراعي ،  
وقد ختم صدوره عهدا من الظلم والاعتات تعرض لهما الفلاح  
المصري لأجيال كثيرة مضت .

وكان لابد لتطبيق القانون من الاستماعة بكل القوى الدافعة  
التي تغزنها الثورة حتى تتطلب على العقبات الضخمة التي  
اعترضت طريقه ..

ومن خلال الجهود الفسي الذي بذله القائلون على تنفيذه ،  
ومن خلال الإممال الكبار التي عقدتها البلاد على نجاحه ، نستطيع  
اليوم أن نقف على عتبة العام السادس من حياة هذا القانون .  
لتقول .. انه حقق الغايات المقصودة منه .

فقد حددت الملكية ، ووُزعت الأرض الزائدة ، وحفظت لها  
إنتاجها بعد التوزيع وزاد زيادة ملحوظة ، وحدد الإيجار  
واستفاد من انقاص فئانه ملايين الفلاحين ، وأخذ هذا النشاط  
الكبير يتجه الآن إلى زيادة الأرض الموزعة عن طريق الاستصلاح .

وفي الصفحات التالية شرح موجز لتاريخ الإصلاح الزراعي  
في السنوات الخمس التي مضت ، سجلنا فيها الخطوط العريضة  
التي سار عليها ..

ولا تدعى الهيئة التنفيذية التي وكل إليها هذا العمل الكبير ،  
أنها بلغت الكمال في كل شيء ، ولكنها والثقة من أنها راعت  
فيما قامت به وجه الله ، وحق هذا الوطن ، والأمانة التي ألقينا  
الثورة على عاتقها .

ولفنا الله جميعا لما فيه الخير .

سيد مرعي  
وزير الدولة للإصلاح الزراعي

« وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا  
الصَّالِحَاتِ لَا يَخَافُنَهُمْ فِي الْأَرْضِ  
كَأَمْ تَخَافُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ  
وَلَيْسَ كُنْ لَمْ دِينُهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَمْ  
وَلْيُبَدِّلْنَهُمْ مِنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا »

• سورة التَّوْر •

بيانات  
السيد المهندس الزراعي كسندر محي  
وزير الدولة للإصلاح الزراعي  
في مجلس الأمة

١٩٥٧/٨/٥

## السيد الرئيس ، السادة الاعضاء

الاصلاح الزراعى كتشريع وتطبيق يأتى لأول مرة تحت هذه القبة ، وقد ثبتت قواعده واستقرت نظمه ، وأصبح جزءا رئيسيا من الكيان الاقتصادى والكيان الاجتماعى لهذه الامة .

وإذا رجعنا الى تاريخ الاصلاح الزراعى فى حياتنا البرقانية الماضية نجد انه لم يزد عن أن يكون آمالا ترددت فى بعض الصدور وأمنية للسواد الأعظم من هذا الشعب ، وما كان يمكن لهذه الآمال أن تتبلور فى مسودة مجدية تحت الظروف السابقة حتى شاء الله لهذه الامة ألا تطول شكايتها ، فقامت قومتها فى يوليو سنة ١٩٥٢ وكان هذا ايذانا بفجر جديد - فجر الاصلاح الزراعى - صورة تشريع عادل مستمد من وعى البيئة المصرية وحاجاتها الحقيقية - لا هو بالثقل عن بيئة أخرى قد لا ثلاثنا ولا هو بالنظري الذى قد يصعب تطبيقه عمليا . والما كان فى الواقع نتيجة درس وفحص مما مهد للقانون تنفيذه ميسورا غير مستعص .

وصدر التشريع فى ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ يستهدف غايات اقتصادية واجتماعية وسياسية .. يتجه الى تنمية الاقتصاد القومى يجعله أكثر استقرارا واغترابا عن طريق تنظيم حيازة الارضى وكذلك تأمين مصالح الفلاحين مع نشر العدالة بينهم .. بما يؤدى الى اتزان وثبات للمجتمع الذى نميش فيه .

وان كان القانون قد من مصالح فئة قليلة من كبار الملاك لا يزيد عددهم عن ١٨٠٠ مالك بالاستيلاء على مساحات من أراضيهم فانه يفيد أكثر من مليون نسمة يتكون هذه المساحات ، كما أن الذين يستفيدون من تحديد الاجار يجاوز عددهم أربعة ملايين فرد من مستأجرى الاراضى الزراعية .

والحقيقة الناجية التى أكدتها أنظمة الاصلاح الزراعى تقرر أن توزيع الارضى

يخلق طبقة من صفار الملاك تكون أكثر حرصاً على أرضها ومحافظة على خصبتها وعراقلها ويضعف انتاجهم ويزيد دخلهم فتزيد بالتالى القوة الشرائية لدى هذه الطبقة الكبيرة من السكان التى تعد بحق قطاعاً هاماً فى القاعدة الشعبية .

ويمكن القول ان اصلاح الزراعى لم يسرف ولم يقتصر فى وضع حد أعلى للملكية الزراعية . فاعطى لكبار الملاك حق الاحتفاظ بمساحة ٢٠٠ فدان يختارونها من أى زمام يرغبون الاحتفاظ به ، كما أجاز لهم القانون التصرف بالبيع فى مساحة أخرى لا تزيد عن ١٠٠ فدان لأولادهم فاصبح للفالبيسة العظمى منهم حق الاحتفاظ بمساحة ٣٠٠ فدان . وهنا يجب أن نشير الى تصريح السيد الرئيس فى الاجتماع الذى عقد أخيراً فى الاسكندرية فى ٢٦ يوليو ، ذلك التصريح الذى وضع فيه أن الحد الأعلى للملكية فى مصر وهو ٢٠٠ فدان هو حد عادل للملكية مما يكفل الآن استقراراً للملاك وللزراع . والاستقرار بطبيعته يؤدي الى مزيد من الثقة والتجويد فى الانتاج .

والاصلاح الزراعى عندما يستولى على ما يجاوز الحد القانونى للملكية يقوم بتعويض الملاك بما يعادل عشرة أمثال القيمة الاجبارية للأرض مضاعفاً اليها قيمة المنشآت الثابتة وغير الثابتة والأشجار ، وتقدر القيمة الاجبارية بسبعة أمثال الضريبة الأصلية . وكان مقياس تسمين الأرض المستولى عليها بقيمة الضريبة مقياساً عادلاً وقاملاً لكل أشكال يحدث عند تقديمها من جديد بعد صدور القانون . وقد أخذ بما يشابه هذا النظام فى كثير من الدول التى حدثت الملكية .

وتضمن التشريع دفع التعويض للملاك على شكل سندات على الحكومة تستهلك خلال ٢٠ سنة والمائدة سعرها ٣ ٪ /٠ ويمكن أن تؤدى من هذه السندات ضريبة الشركات والضرائب الإضافية على الإطيان وثمان الأراضى البور التى قد يشتريها من الحكومة . كما أن قانون الإصلاح الزراعى أجاز لمن استولى على أرضه وهي مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو اعتبار أن يستنزى هذا كله من قيمة المستحق لصاحب الأرض بما يعادل كامل الدين المضمون لهذا الحق . كل هذه الحقوق تعيد الفرصة للملاك للوفاء بمسألتهم من ديون مع ضمان حق الدائن الأصيل ، كما تفسح المجال أمامهم لاستثمار جديد فى استصلاح الأراضى البور مما يؤدي الى فتح آفاق جديدة للتنمية الاقتصادية .

وسيتضح ونحن نعرض قانون الإصلاح الزراعى وتنفيذه فى فترة الخمس سنوات الماضية أنه نظام عادل فى قواعده وأحكامه ليس للمستفيدين منه



فحسب ، بل لكبار الملاك أيضا وأنه يعد بحق أول برنامج اصلاحى شامل لتنظيم حياة الارضى فى مصر ، اذ تناول وضع حد أعلى للملكية الزراعية الفردية ، ونظم العلاقة بين المستأجرين والملاك ، وكون جمعيات تعاونية للملاك الجدد لتنظيم وسائل الاستغلال الزراعى فى أراضيهم الجديدة التى تملكوها والتى كانوا يزعمونها كمستأجرين أو عمال تحت ظروف قاسية من الاستغلال والاحتكار .

فى نطاق هذه الاهداف والمبادئ ساوت الهيئة التنفيذية للإصلاح الزراعى وبدأت فى تنفيذ البرامج التى رسمتها الثورة لها .  
المسيد الرئيس ، السادة الاعضاء

( الاستيلاء ) : نص قانون الإصلاح الزراعى على أن تستولى اللجنة العليا على الاراضى الزائدة عن ٢٠٠ فدان على مراحل الاكبر فالاكبر .

وفى نهاية العام الماضى وقبل الموعد المحدد بسنة أتممتا الاستيلاء على جميع الاراضى التى تجاوزت الحد الأعلى للملكية .

وكان عدد الملاك الكبار ١٧٦٨ ملكا ٠٠ وقد أباح القانون لهم فى العسام الاول أن يبيعوا لصفاءالفلاحين وبشروط معينة أراضيهم الزائدة ، وقد باعوا ١٤٥ ألف فدان .

وما تبقى بعد ذلك وتم الاستيلاء عليه بلغت مساحته ٤٢٠ ألف فدان تقدر قيمتها بما عليها من منشآت بحوالى ٩٢ مليون جنيه .  
ومن هذه المساحة ١٨٠ ألف فدان صدر قانون بمصادرتها لصالح الشعب وحولت سنداتها للمجلس الدائم للخدمات العامة .

وبذا يكون القانون قد انطبق على اراضى مساحتها ٥٦٥٠٠٠ فدان أى حوالى عشر الزمام المنزوع فى الجمهورية المصرية .

وتأتى بعد مرحلة الاستيلاء الفصل فى الطبيعة مرحلتان : الاولى هى مرحلة تقدير قيمة التويض المستحق للملاك ويتم ذلك بمعرفة مصلحة الاحصاء والتعداد بعد الرجوع الى مصلحة الاموال المقررة والثانية هى مرحلة تحقيق الملكية والحقوق العينية وصرف التويضات وتتضمن هذه المرحلة النشر عن الاطيان المستولى عليها فى الجريدة الرسمية على مرتين :

النشر الاول يتم عقب الاستيلاء الابتدائى بقصد اتاحة الفرصة لمن يرغب فى الاعتراض عليه أن يتقدم باعتراضه الى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعى .  
ثم يعقب ذلك استصدار قرار من اللجنة العليا بالاستيلاء النهائى على الاطيان

غير المعترض عليها . وهذا القرار فاطح لكل نزاع في أصل الملكية ويخلص الأرض من جميع الحقوق الثقيلة بها وتعتبر الحكومة مالكة للأرض من تاريخ الاستيلاء الابتدائي .

والنشر الثاني يتم عقب صدور قرار الاستيلاء النهائي والنشر عنه ، والقصد من ذلك إثارة الفرصة لأصحاب الحقوق العينية على الاطيان المستولي عليها للمبادرة بإخطار الاصلاح الزراعي بها وتقديم المستندات المؤيدة لذلك حتى تحفظ لجنة الاصلاح حقوق ذوي الاختصاص ممثلة في سندات كما جاء بالقانون . ويخطر صندوق الاصلاح الزراعي بوزارة المالية بكشف توزيع التعويض بعد عرضه على مجلس الدولة للصرف بمقتضاه .

وترون مما سبق أن خطوات تحقيق الملكية تحتاج تسجيلا من الوقت لدقة العملية وضرورة أدائها بما يكفل صيانة حقوق الجميع . ومع كل هذا فقد تم تحقيق ملكية ٢٤٤ر٤٢٤ فدانا منها ١٥٣ر٩٨٣ فدانا تم تقدير قيمة الأراضي والمنشآت بها وأخطرت وزارة المالية لصرف التعويضات المستحقة لملاكها وقيمتها ٣٠ر٥٦٣ر٢٧٦ جنيها .

#### السيد الرئيس ، السادة الاعضاء

( إدارة هذه الأرض ) لم تكن عملية الاستيلاء في حد ذاتها يسيرة ، بل هي سلسلة من عمليات طويلة تبدأ بإقرارات قنمها الملاك عما يمتلكونه من أراض . وتنتهي باستلام الاصلاح الزراعي حق الحكومة في هذه الأراضي .

قامت بعمليات الاستيلاء لجأ فنية اشترك فيها الملاك أنفسهم أو مندوبيون عنهم لتحديد موقع الأرض وحودها وحصر ما عليها من منشآت ثابتة وغير ثابتة وحالتها بمحاضر رسمية . وترك للمالك حق الاحتفاظ بملكية يختارها بحسب رغبته ويختار معها ما يلزمه من منشآت ومرافق لازمة لاستغلالها .

بعد استلام هذه الأراضي قسمت الى مناطق بدأت باثنتين وعشرين منطقة زادت مع اتساع الرقعة المستولى عليها الى أن وصلت الى أربعين منطقة .

وأضى الاصلاح الزراعي فترة انتقال يسير فيها الصعاب ويسر الثغرات التي وجدت ويدبر للأرض ما يحرقها ويرونها ويبنونها .

وبجهود غير عادية تكاثفت أثناءه أيد مخلص وفيه ليلادها وأهداها العليا تحقق أول نصر للاصلاح الزراعي حيث استطاع أن يدبر لهذه الأراضي مقومات استغلالها خلال فترة الانتقال التي تسبق توزيع الأراضي . وخرج من هذه

اعتبره مصدر زراعي هي كامل ونجهاز ميكانيكي وحيدى وحصى وحسابى  
واقف - -

يسرنى أن أقدم الآن أن الإصلاح الزراعي المصري لم يخرج من فترة الاستغلال  
- فترة الميلاد والاعتماد - سليما قويا محسب . ولكنه خرج أيضا برصيد نقدي  
مكنه من أن يرد الناس حبه التي خسسته فيها الحكومة وأن يتابع أعماله بعد  
هذا دون أن يلجأ إلى حراة القوة .

وإذا رجعا إلى أنظمة الإصلاح الزراعي في الخارج فإنا نجد أن الإصلاح  
الزراعي المصري يعقد بهذه الميزة عنها جميعا ، وهي أنه مول نفسه بنفسه  
بعد العام الأول وحقق بعضه سوف تعرض له ، مكنه من أن ينفذ مشروعات  
أخرى كثيرة .

وفي كل مرة رارثا فيها وفود أجنبية ، وما أكثر هذه الوفود ، من مختلفه  
بلاد تعانم حصصها بالذكر ورواء وكبار المختصين من الصعي والصعيد والهس  
والباكستان وأندونيسيا والعراق وتركيا وإيطاليا وانجلترا ، فسدا والولايات  
المتحدة الأمريكية وحيثة الأندية والزراعة وغيرها ، في كل مرة حادثا هذه  
الوفود كان سؤالهم الأول كم تعق ميرايكم على هذا المشروع ؟ وكان ردها  
حاصرا هو أن العلاج التعاوني هو الذي يتولى الأفاق على مشروعه .  
السيد الرئيس ، السادة الأعضاء

( توزيع الأرض ) : تعرض قدامون الإصلاح الزراعي في فترة الأولى  
لإشاعات وأقاويل كثيرة وكان لابد حسمها لهذه الإشاعات والاقتويل أن يظهر  
التصميم الكادس - التصميم الأكيد بتعبيد ما جاء بالقانون بها وروحا - لذلك  
تقرر أول توزيع للأرض بعد شهر من تاريخ صدور القانون حتى يكون في  
ذلك أبلغ دليل على أن الإصلاح الزراعي سائر في طريقه مهذا كانت الصعوبات  
الصعبة التي كانت تصرعه . ولكن كان علينا ما - وتوزيع لأرض جديد  
بالنسبة لنا وقتئذ - أن نجيب على أسئلة كثيرة واحدها

كيف سعلب على تعصبات الملكيات الواسعة بتقسيمها إلى وحدات صغيرة ؟  
أي دورة زراعية تتبعها ؟

من هم الذين توزع عليهم الأرض ؟

كيف يختارهم من جموع المستحقين إذا كان العدد أكثر من الأرض ؟

كيف نحدد المساحة الموزعة على كل أسرة مع اختلاف عدد أفراد كل أسرة  
وطائهم وتكوينهم ؟

كيف يرتبط أنظمة الإدارة السليمة بهذه الأزارع بنظام التوزيع ؟

كان يصب أنيسا أن الإنتاج الزراعي في هذه الأراضي وحسن استغلالها يتوقف على تكامل عمليه التوزيع وتقسيمه وعادله . ونوحيا عند توزيع الأراضي امتتيعت أكبر نسبة من الأفراد لمعيشة على مستوى معيشي معين حتى تتحقق بذلك مصادر للفرق لأكبر عدد من السكان ، مع احتياج المجموعة التي تؤدي إلى مجتمع عادي يقوم بالوفاء بالالتزامات المروضة عليه وهي دفع الإقساط ومدل لعناية الواجبة في زراعة الأرض . وكذلك توحيد القادريين على الاستغلال الزراعي السليم من الطبقة التي مهنتها الزراعة .

وعلى هذه الأسس شكلت لجان فنية تولت الأبحاث الاجتماعية والاقتصادية في مناطق التوزيع ، وتناولت أبحاث هذه اللجان حصر ودراسة جميع المستأجرين وأصفي اليد في الأرض المسؤولة عليها مع جمع بيانات وأبوابه عن كل أسرة بدقة وأمانة .

على ضوء هذه الدراسات أمكن تحديد من تنطبق عليه شروط الانتداع بالمسئولية في نطاق ما يرض عليه القادرون .

ولما كانت لأرض المسؤولة عليها التزامات من حيث استأجرها وعرضها دخلها لذلك كان من الضروري أن تحدد مساحة للأجرة بحيث يمكن للمرء فيها دخل مناسب نسبيًا . امتتعى هذا اللجان تقييم صفات العمل في هذه الأرض على طبقا للقواعد الدقيقة التي وضعت لذلك حتى يمكن تحديد مساحة الملكية للأجرة تحسبها بمسئولية من أن تعيش عليها معيشة مناسبة وتعي بضرورتاتها وتستوعب الجهد العمل لها .

ولقد كلفت الأسس السابقة عمالة في التوزيع .

وأشبه مكتب خاص لسقي الشكاوى الخاصة بهذه العملية يسون مفسها وألغت فيها بشكل سريع يرعى صالحي الجميع .

والجانب الثاني من التوزيع - وهو الجانب المهم - هو تقسيم الأرض .

وتقسيم لأرض لأعدادها بالتوزيع لا يعني مجرد تحررته لأقسام صغيرة تمنح الملكية الصغيرة فقط بل أنه يجب مع هذا التقسيم وضع نظام لتجميعها زراعيًا وذلك بترتيب دوره زراعية مناسبة لطبيعته كل أرض وما يزرع فيها من محاصيل .

ولما كانت الدورة الثلاثية هي الدورة النموذجية بالنسبة مصر لذلك قسمت الأراضي إلى دورات زراعية مسطمة ومتسعة في مساحتها - داخل هذه الدورة

يمتلك كل مالك أرضه مورعة في ثلاثة أقسام هي حالة المورعة الثلاثية أو تسمين في حالة المورعة الثلاثية يساوي القصب .

والأساس في التوزيع هو ملكية فردية محددة لكل أسرة واستعمال تعاوني لمساحة كلها .

هذا النظام مكن من زراعة الأرض المورعة على نطاق رعاى استعمالى كبير مع تقليل تكاليف الإنتاج وتنظيمه ورفع مستواه .

ومما يخلو منه المريفه لكن هذا ، ومرت إلى العرى طان البحث الاجتماعى الاقتصادى ، وطان المساحة والتقسيم ، وبما أن التطبيق العملى لأول دفعة في التوزيع .

وفي ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٣ وزع الرئيس جمال عبد الناصر أراضي صغيرة والمعران وفي مروزه مساحات الإقطاع ابوسع في شمال أنشأ بحر العلاحون مزارعهم وساروا إلى تحية الرجل الذي حول حلمهم عملاً ٠٠ والذي قدم في وسط المزارع ليسلم صاحب الحق حقاً طال احتجاجه عنه .  
كان هذا التوزيع تجربة في ١٧ ألف فدان فقط .

وقد بلغ ما تم توزيعه حتى نهاية العام الماضي ٢٨٢٦٥٠ فداناً امتعت بها ٦٨٧٢٧ أسرة أمراًها حوالي نصف مليون نسمة . وحتى نهاية هذا العام ستوزع ٥٠ ألف فدان أخرى منها ٢٠ ألفاً تسميتها مستحقوها في ٢٤ يوليو بمناسبة أعياد الثورة والمستور .

وأرجو إذا كان العام القادم أن شاء الله أن يعلن مجلس الأمة بأنها امتعت توزيع آخر مساحة من الأرض المستوى عليها .

### السيد الرئيس ، السادة الاعضاء

( التعاون ) لقد كانت الآفة الكبرى لقوانين الإصلاح الزراعى الخارجية أنها هتتت الملكيات الكبيرة ، وهذا ما تسمه لنا أعداؤنا .

وحتى نتعلم على هذه الصنوعة فقط ربط القانون بين التوزيع والنظام التعاوني ، والفلاح الذي يحصل على قطعة الأرض يكون يحكم القانون عضواً في الجمعية التعاونية نالجه التي هو فيها ، وعينه أن يسل قراراتها التي يتبعها أعضاء مجلس الإدارة وهو الذي يتبعهم يحضى حريته ، ومع كل جمعية تعاونية معروف غنى يشيع بينهم .

ويلع عدد الجمعيات التعاونية التي تم تأسيسها حتى نهاية العام الماضي ٢٠٦

جميعيات قامت بتوريدات مديونية بلغت ثلاثة ملايين من الجنيهات وثمانين  
فراصا بلغ ٢ مليون جنيه \*

كما تقوم هذه الجمعيات بتسويق المحاصيل عن طريق ترغيب أعضائها  
في بيعت الاقطان المسوقة في اول عام ١٧ ألف قطار ثم ظلت تتصاعد متسارعة  
مع ائنة اتى حصيلها عليها من العلاج ، ومن العائلة التي يحيطها من هذا نظام  
حتى قربت كمية الاقطان المذاعة معدونيا من ربع مليون قطار ٠٠ وعلى حسب  
القطر أيضا سوقا لتعلاج قحطه وارزده وبلغت جملة ائناس هذه المحصولات في  
العام الماضي حوالي خمسة ملايين ونصف مليون من الجنيهات \*

### السيد الرئيس ، السادة الاعضاء

ثم نكن نتوقع لنظام التعاون المشترك عليه ان يردح اني لحد ائدى وصل  
اليه ولقد حاول بعض القسستين بالتعاون في الخارج ان يعترضوا على هذا  
الاشراف المسمى المؤقت باعتباره مجانيا سادى التعاون كما يتصورونها \*

ولكن تبين لى اهم لم يكونوا محقين فيه ذهبوا اليه ٠٠ ففى بلاد أجنبية  
أخرى ( مثل هولندا ) يوجد نظام يشرف على التعاون ويوجهه في الاتحادات  
التعاونية مما يجعله قريب القبه بالنظام المصرى \*

هذه صفحة التعاون فى الإصلاح الزراعى المصرى تقول لى جميعياتا حققت  
فى انعام الماضي ربحا صاليا زاد على مليون جنيه - كما ان فى صندوقها حوالى  
ستمه ملايين من الجنيهات هى محصصات واحتياطات معدة لمشروعات ائناجية  
وائتماعية لأعضائها \*

وقد قصصت جهود هذه الجمعيات المئاعمة فى ميدان ائئسية الاقتصادية  
للمؤونة بعد ان صار لها من الارصدة ائناجية ما يمكنها من ذلك \*

قامت بالمئاعمة فى اسمهم شركة السكر والتقطير بيمتع ١٠٠ ألف جنيه ،  
وكذلك ساهمت فى سدات قرص الائئاج ببلغ ٢٠٠ ألف جنيه \*

فما دالما ائى وهذه النتائج مائنة مائما ساقش النظريات من حيث المبدأ  
وأية الصلاخ فى كل نظرية من النظريات هى نتائج تطبيقها \*

هذا الرصيد الطيب من الأرباح ائنى تحققتها الجمعيات التعاونية ٠٠ فبما  
يعنى ذل أى الجهد يتجه ؟

منجه لى حصة الفلاخ وريادة دخله حتى يحيا حياة ائئسائية معقولة \*  
وانوسيلة الأولى لريادة الدخل هى ائئاج الأرض - وبه فقد اتجهت عناية

اجمعيات التعاونية في الإصلاح الزراعي وورامها عسدد كثير من الفسيف الى تحسين هذا الانتاج حتى يبلغ ثروته \*

( الرى والصرف والآلات ) وكان من اكسر المشروعات التى وفق فيها الإصلاح الزراعي ، تحسين وسائل الرى والصرف برامجه . فقد كان معظم الملاك الساعين لا يمتون بالاتفاق على هذه الناحية لانهم يتكلمون الاشراف على ارضهم موظفيهم وكل منهم جميع الابعار \*

وكان من غير الطبيعى ان يورع الارضى على المالك الصغير وسرك له حل لمشكلة الرى والصرف لحقله الجديد \*

وقد استطاعت ادارة الرى في الإصلاح الزراعي بعه كثير فاشأت شبكة للرى والصرف في مساحة ١٢٢ ألف فدان شملت تكتيها ٥٧٢ ألف حيه \* ورصد في ميزانية اعوام الحالى مبلغ ٢٠٠ ألف حيه لبعض في حد البرامج الحيوى \*

الى جانب هذه الشبكة قامت الادارة الميكانيكية في الإصلاح الزراعي بانشاء وتحسين ١٨٥ محطة وماكينة ثالثة للسرى واصبح لديها ٣٠٠ محسوة رى تلقى \*

ولتغلب على قلة الماء في بعض المناطق التى يحود فيها الارز وتشجع بصرف جند انشا الإصلاح الزراعي ٩٠ بشرا اوتوازيا ساعدت جميعا التعاونية على زراعة مساحة جديدة تبلغ ٢٠ ألف فدان بالارز حقق محسولها زيادة في الفشل يزيد على ٢٠٠ ألف جتية \*

وعد الجهاز الميكانيكي الذي يحسم الرى لس هو كل جهازا الا لى ، فقد سرحا خطوات وسعة لتحويل بعض المعينات الزراعية الى عمليات ميكانيكية حتى حدود الامكانيات وهي الحدود التى لا تقدر بها الايدي العاملة \*

فاصبح لدينا الآن ٤٧٥ حرازا و ١٣٥ ماكينة دراس و ١٩٦ موقورا للرش والتعفير \*

وفي ميزانية العام الحالى اعتمد بمبلغ ٢٠٠ ألف حيه لتعفير هذا الجهد الآلى \*

ولا يخفى ما في هذا التوسع من منافع ، فانه يوفر الجهد البشرى ، كما يوفر ماشية الفلاح لانتاج اللحم واللبن \*

وتقوم الإصلاح باستيراد الآلات اللازمة للرش أو التعفير لمقاومة الآفات

والمواد اللازمة لذلك أيضا من الخارج مباشرة وحساب جمعياته حتى لا يؤثر ذلك على حاجة المزارعين خارج مناطق الإصلاح الزراعي . ولقد قامت جمعيات الإصلاح هذا العام باستيراد كميات من التوكسيدات بلغت ١٠٠٣ طن وكميات ١٠٠ طن من الكوتري ديست - وبالإضافة إلى ذلك فإن الإصلاح الزراعي قام باستيراد ١٢٩ طن من مواد كيميائية حديثة الاستعمال في الزراعة .

وهي : لهذه المواد الآلات اللازمة لاستعمالها في الحقل وبلغ مجموع ما تم استيراده من الرشاشات هذا العام ١٤٤٣ رشاشة و ٩٥٧ مضخة مع ١٠٩ موتورات لرش والتعفير .

وباستيراد هذه الآلات والمواد الكيميائية من الخارج استتبع الإصلاح الزراعي من مقاومة الآفات الزراعية بمزارعه على وجه مبين .

#### السيد الرئيس ، السادة الأعضاء

( الميثاق ) اب لصاية بالزراعة وأرضه ورياده إنتاجه استعربت من الأعوام الماضية . وهي مستمرة في نفس الاتجاه بادن الله .

وكان لا بد وقد أرمي كل شيء على قاعدته سببها مستقرة أن يحسن الإصلاح إلى مرفق آخر من مرفق الحدة في الريف وهو الإسكان .

فقرانا كما نعلم طالت أعمال مبادئها وبادت عدد سكانها وطال عهد المرحان والفاقة بينهم حتى أصبحت تصرب مثلا في سوء الحال .

ولهذا بدأنا مشروعات تهدف إلى توفير السكن الصحي المناسب من لا يمكن له من المزارعين ، ثم محاولة إصلاح السكن الحالي كلما توفرت لدينا إمكانيات .

قام الإصلاح بإنشاء عزم جديدة تتكون من ١١٥٩ منزلا ، كما قام بإنشاء مبانٍ للاستعمال تضمنت مخازن ومكاتب وحظائر ومحطات للري بلغت تكاليف هذه الإنشاءات جميعها ٨٠٨٨٦٢ جنيه . كما خصصت مساحات من الأراضي المستولى عليها للتعمير والتوسيع السكني . قام الإصلاح بتقسيمها لإنشاء مدينتين جديدتين عليها ، هما نجع حسادي وايتاني البارود وكذلك إنشاء ١١ قرية جديدة .

وسيقوم الإصلاح الزراعي هذا العام بإنشاء مدن تعمر قيمتها بمبلغ ٤٨ ألف جنيه .

#### السيد الرئيس ، السادة الأعضاء

( مشروعات الإصلاح الزراعي ) : إن أسانجا داخل الحقل يحصل الآن في تجربة جديدة أرجو الله أن يوفقنا إلى تحقيقها على الصورة المرسومة الآن .



فقد لاحظنا أن محصول القطن في بعض مناطق الإصلاح الزراعي يشترس للإصابة بالآفات متعددة بعض من محصوله ، وكان هذا الظاهرة واضحة في محاصيل الحبوب والقمح .. حتى أنه عند حدوث إصابة شديدة يتناقص المحصول فينبط إلى أن يصل إلى قنطار أو قنطار ونصف لفقدان .

والعلاج وحده ليس هو الذي يتحصل نتائج هذا المعجر وإنما يتحمله المزارع القومي كله .

ولجاء إلى الإحصائيات التي لهم حصره علمية وعلمية .. وللاحظنا أن كمية الزراعة في الإسكندرية أحرقت تجارب في سنوات متعددة على مقاومة الآفات الزراعية ولا سيما ذبذبة القطن وأضرار القمح ووصلت في هذه التجارب إلى نتائج مشيرة .

وفي مساحه ٢٩ ألف فدان بالبحيرة قرر الإصلاح الزراعي أن يوسع نطاق هذه التجارب العلمية ويخرجها من الحقل الجامعي المحدود إلى الحقول لايتأخر في لطاقه الكبير .

وقد أسست الزراعة في الإسكندرية مشروعين هذه المهمة وقامت جمعيتها التعاونية في إيصال كبارهم كمشترين مبيدات الحشرات بحماسة وتمحيب .

كما وصفت مساحة أخرى بفلس المديرية تبلغ ٧٠٠٠ فدان تحت إشراف الفنيين من الهيئة المصرية لتطبيق نفس النظام طبقا للامس العلمية الحديثة ..

وفي هذه المساحة الكبيرة من الأرض وقف الفنيون من أساتذة الجامعة والهيئة المصرية والإصلاح الزراعي ، وقفوا حفا يدا واحدة متعاونة لتحقيق عمل ساور نفوسهم - ذلك الأمن هو تعاون العالم مع الملاح - زارع الأرض - مباشرة وفي الحقل حتى يلمس النتائج بنفسه ويراهم فينتج .

وسيساعد هذا على راداه الإساح شبيحة لتطبيق أحدث الأساليب العلمية في خدمة الأرض ومقاومة الآفات ... وأرجو في وقت قريب أن أقدم لكم النتائج السانسة لهذا الجهود الكبير .. ولكن يمكننا القول أن هذه المنطقة ترى رزاقه في القطن الآن لم تشهدها من قبل .. وادأ ونفسا بادن الله إلى نتائج جيدة سيسهم هذا النظام في مناطق الإصلاح الزراعي الأخرى .. وهكذا يدفع الإصلاح عجلة الإنتاج الزراعي في مناطقنا دفعا متصلا .

## السيد الرئيس ، السادة الاعضاء :

الاستغلال الاقتصادي الزراعي يحى غلة الارض بما تنتجه من نبات او يعيش عليها من حيوان . لذلك حدد الفتيون في الاصلاح الزراعي عددا مهمهم وهو ان تتعول الارض بنصف دخل الملاح وأن تكمل مشروعات واعمال اخرى بالنصف الآخر . . . وفى هذا الاتجاه سرنا .

والدخول من الثروة الحيوانية له كى قيمته واعتباره ولهذا اشأنا محطة لاكتار وعرج المواشى المتأخرة فى منطقة المرح . بورع منها ربع مليون كيكوت فى العام مقاس أربع بيصاب من نفس الكيكوت عندما يكسر . وسوف تنشئ محطة اخرى فى منطقة المصيرة تؤدي الى نفس النتيجة . وهذه المحطات أكبر محطات من نوعها فى الشرق الاوسط كله .

وعلى عهد الدواجن كان موضع عناية وقد أشته له مصنع خاص . وحتى الآن تم توزيع ٧٤٦٧٥٦٦ دجاجة انتفع من توزيعها ٢٨ ألف فلاح فى مناطق الاصلاح الزراعي . وهذه الدواجن تنصف بانتاج عال من البيض سنويا .

وبالت المواشى نفس العناية ، فالفلاحون الذين يفتقرون الى القاء الماشية توفر لهم هذه المواشى تدريجيا من حدود الامكانيات المالية والقبية . وحتى اليوم قام الاصلاح الرزاعي بتوزيع أكثر من ١٢٠٠ جاسوسة وبمصرها الاساسى مع مئذات لها على خمس سنوات .

ولا يحى ما للماشية من أثر على دخل المصالح وقدرته على فلاحه أرضه لذلك أحلنا لسرة الأولى نظام التأمين على ماشية الملاح شمل الآلاف من رؤوس الماشية يزداد تدريجيا بزيادة الوعي فى الريف وتحقيق النافع منه ، كما تم إنشاء ١٧ مركزا يبطريا لرعاية الحيوان .

وفى الشهر الماضى أنشأنا فى ههيم محطة للطلائق والتفتيح الصناعى وثلاثة مراكز لتفتيح الصناعاتى بالوجه البحرى .

وسيقوم الاصلاح الزراعي بإنشاء مصنع لاعلاف ماشية شمسية تلج طاقه الانشائية ٣٠ ألف طن سنويا توزع بتكاليفها الفعلية .

وفى ميدان التصنيع الرزاعي تم إنشاء وحدة لتجميع وتوريد الاثمار بمنطقة ايتاقى ، سدود وبلى مرحته انتجيع مرحلة تصنيع وهي فى الطريق كما بدأت فى تجهيز الارز فى مناطقها وتصديره وبدأنا هذا العام بسعة آلاف طن .

وشرعا للصاعقات البرقية اليدوية فقد أُنشأ ١٢ وحدة لها مختلف المناطق .

وتتناول برامج العام الجديد قيام الجمعية العامة للإصلاح الزراعي كمنهج في تصدير الفاكهة والخضروات وقد عرّضت عينا عروضا تحت البحث لتصدير كميات من الفاكهة والخضروات تقدر قيمتها بنصف مليون جنيه ، وقد راعوا أن يعمل على تصديرها من منتجات الإصلاح الزراعي التي يجب أن يتوفر فيها صلاب متتارة لتكسب انتاجا سعة طنة في الأسواق الخارجية وفي ميراثية العام الحالي اعتماد قمره ٢٢٠ ألف جنيه خصص لمشروعات الانتاجية .

( البساتين ) : يشرف الإصلاح الزراعي الآن على ٤٤٠٠ فدان من الحدائق وقد نال فيها جهد كبير بزيادة انتاجها وتحسينها على أحدث الأساليب الفنية .

النظام الذي يسير عليه الإصلاح الزراعي من حيث توفير احتياجات هذه البساتين والصيانة بمقتضى الآلات بها والمخمة الزراعية المناسبة لها وكذا العمل على تسويق انتاجها بالطريقة التي تحقق المصنوع على أعلى نسبة في السوق . أدى ذلك الى زيادة إيراداتها بمقدار ٨٤ ألف جنيه عن العام الماضي . قد بلغت إيراداتها هذا العام ٤٠٠ ألف جنيه محقة بذلك ربحا ماليا بعد الوفاء تكاليف الالتزامات التي على هذه الأراضي وتكاليفها الزراعية بلغت ١٧٥٤٧٦ جنيها .

وهذا يعتبر دحلا محريا من هذه المساحة اذا أخذنا في اعتارنا أنها تشمل أراضي مزرعة نجلا وجوانه وكما بعض المساحات المتطورة في انتاجها .

وسياسة الإصلاح الزراعي في استغلال هذه البساتين هي تحسين القائم والتوسع في زراعة مساحات أخرى بالفاكهة .

ويقتضى التدوين بتخصيص هذه الأراضي عند توزيعها على حريجي الكليات والمعاهد الزراعية بالتنسيق . لذلك بدأنا في العام الماضي بتوزيع حديقته بالخارج على عشرين من حريجي الزراعة في سبيل التحرية . وعلى ضوء نتائجها ستقرر مياومة ثابتة لتصرف في أراضي الحدائق .

**السيد الرئيس ، السادة الأعضاء :**

أريد قبل أن أنتقل من الساحة الانشائية في الإصلاح الزراعي أن أثير شيئا من مشكلة تفتت الملكية بصر - وصرر ذلك - وكيف منهم الإصلاح

على إيجاد حل لهذا التفتت خارج ماطقه - او تعلمون ان مساحات كبيرة من الملكيات الزراعية تتعصف بفكالة المساحة وبوجودها على شكل ملكيات قزمية مصعب بل يستحيل معها الاستغلال الزراعي السليم . فضلا عن هذا فان كثيرا من الملكيات مورع بن أكثر من قطعة . هذا يظهر المسائد نحو صورة واضحة لتفتت الملكية . وعلى هذه الصورة فان الاستغلال الزراعي يراخه مشكلة توارثها من زمن بعيد وما رات مستمرة بل وأحدة في التزايد .

ولقد أوضحت احصاءات مصلحة الاحصاء سنة ١٩٥٢ أن الملكيات الزراعية التي تقل من مساحتها عن ٣ أمدنة تبلغ مساحتها ١٧٩١٧٣٥٧٣ هـاذا يملكها ٢٢٤٩٢٣٢٤ مالك ومن هذا الاحصاء يتبين أن ٢٧ ٪ من الاراضي الزراعية - تستغل في الزراعة دون المستوى المطلوب .

وهذا صورة أخرى لتفتت الملكية ترجع ان أن حيازة الاراضي الزراعية موزعة في قطعه أو أكثر من حيث موقعها في تخطيطها أو من حيث حيازة الراع بها . وقد تكون القطع المكونة للملكية واقعة في رمام قرية واحدة أو أكثر من قرية وبعد أوضح الاحصاء انه توجد ملكية مساحتها ٢٠٠ فدان موزعة في أكثر من ١٢٠ قطعة .

ولقد أوضحت نفس الاحصاءات أن ٤٥ ٪ من مساحة أراضي الجمهورية موزعة بين أربع قطع أو أكثر للحيازة الواحدة .

وانتفتت على هذه احوال يؤدي الى هبوط مستوى الانتاج الزراعي نتيجة لما يسببه من فقد في المجهود العمل للفلاح وفقد في وسائل الانتاج ومصياح جره كبير بين المراقق والحدود للملكيات الزراعية - ولقد قدر أحد المربين أن تفتت الملكية يؤدي الى فقد في الانتاج قدره ٣٠ ٪ .

اهتم الإصلاح الزراعي بهذه المشكلة .

وقدما تدرستها دراسة مستبصرة من بواحيها المختلفة . ثم اقترحا لها حلا . حلا عمليا بدأنا في تطبيقه على الفور بحدى القرى المصرية خارج مناطق الإصلاح الزراعي وهي قرية بواج مركز ططا - ومن هلم القرية تبدو مشكلة التفتت واضحة . حيث يتبع رمالها ١٨٣٥ هـا موزعة بين ١٥٠٠ مالك .

وصع نظام لتجميع الاستغلال الزراعي في دورات زراعية موحدة ومجمعة حتى مستطحات كبيرة وانتهى الامر الى تقسيم زمام هذه القرية الى ١٢ دورة زراعية ثلاثية ، متوسط مساحة الدورة ١٥٠ فداناً .

وبما تمكن زراعة المحاصيل الحقلية في مستنقعات كبيرة تروى من مصدر واحد وفي وقت معين وتبعد تقاويها بنصف واحد وفي نفس الميعاد وكذلك تجري بها عمليات الحنطة الزراعية في نطاق متنوع مما سيؤدي إلى زيادة عمر الإنتاج .

تم تنظيم الاستغلال الزراعي دون تعرض للملكية باستيعاب أو التبدل إلى كل ما حدث هو أن الملاح أصبحت ملكيته تخضع لتنظيم في الاستغلال - فإن وقعت كلب أو بعضها في الجزء المخصص لزراعة القطن زُرعت قطعاً جميعها وكذلك الحال إذا كانت تقع في الجزء المخصص لزراعة القمح ، وفي هذه الحالة يقوم الملاح بعرض مباداة زراعية مع آخرين حتى يتمكن من زراعة محاصيله أخرى في دوراتهم الزراعية .

### السيد الرئيس ، السادة الاعضاء :

( تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر ) : تناول لقبون تحديد علاقات المستأجر بالمالك على أساس من العدل والضرورة .

ويهدف القانون من هذا التحديد إلى قسمة ثلثة الأرض بمسألة بين كل من مئتمناً كطرفين في الإنتاج فالأول ، يمثل العدل والثاني يمثل رأس المال . وحقق القانون بذلك استقراراً للمستأجرين وزيادة في إنتاج الأرض بعد أن زاد دخلهم بتقرير فئات إيجارية تتفق والإنتاج الحقيقي للأرض .

وعندما صدر قانون الإصلاح الزراعي رأى أن الصالح العام يقتضي بأن تمند عقود الإيجار التي كانت تنتهي بنهاية السنة الزراعية ١٩٥٩ - ١٩٥٢ إلى سنة أخرى ثم امتدت هذه العقود لثلاث سنوات أخرى بالسنة ليعتمد المساحة المؤجرة لثلاثة سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٦ بمقتضى قوانين ثلاثة صدرت في سنوات ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ وقصد بذلك استقرار الملاك بالسنة لطائفة المستأجرين جميعاً حتى لا يضطرب أمر معاشهم ويكون أمامهم مساحة من الوقت يشربون فيها مورد رزقهم .

وقد رأى للاعتمادات ذاتها من جهة ، وحمايه للملاك من المستأجرين البعيد بحلوى بالتزاحم كونه ، صبور قانون سنة ١٩٥٦ ويقضي بالاستناد مدة ثلاثة سنوات أخرى حتى نهاية سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ الزراعية وذلك عن ضعف المساحة المؤجرة وفي جميع هذه القوانين كس للمالك حق تعجيل تصفية أرضه واستغلاله معروته أما برراعتها لمساكنه أو تأجيرها إلى مستأجرين يحافظ على التزاماته له .

وهكذا جعل القانون للمستأجر استثماراً في أرضه والاستقرار منبهة إلى  
النظامية وتجويد الإنتاج .

كما جعل للمالك الحصول على حقوقه من المستأجرين الذين يتمتع عليهم  
بصلاح الأرض على حرة وحده . والا صار من حق المالك طلب مسح المقعد واخراج  
المستأجر المنقصر في اوفاء بالتزاماته عن طريق بلدي عبيد القانون لمحصل في  
صحة الأمور .

وتعتبر العمرة السابقة كفترة انتقالية ستؤدي إلى عودة العلاقة بين المالك  
والمستأجر تدريجياً إلى الحالة الطبيعية بحيث لا يتدخل المشرع فيها إلا في  
المصيق المحدود كتحديد الاجر والمدة والعقوبات لن يحل بأحكام القانون .

السيد الرئيس ، السادة الاعضاء :

( الآثار الاقتصادية والاجتماعية للقانون ) :  
هنا ما قام به الإصلاح  
الزراعي من برامج ومشروعات كان لتنفيذها آثار اقتصادية واجتماعية على  
المستعمرين بالزراعة في الدولة ، فتوزيع الارض لمستوى عديداً وتكوس الجماعات  
التعاونية أدت إلى زيادة دخل الملاك الممتد إلى أكثر من مئتي هـ كن عبيد دخلهم  
قبل صدور القانون ، ويرجع ذلك إلى عامل التملك وما له من أثر على الإنتاج .  
أما كان سائلاً لهؤلاء على بدل جهد تعود نتيجة عليهم .

كما أن انخفاض قيمة الانقضاء المطلوبة منهم عن المئات الإحصائية التي  
كانت سابقة قبل القانون حقق هؤلاء زيادة في فائض دخلهم . وكان لكافة  
وسائل الاستغلال الزراعي العالي وتوسعه وتنظيمه في دورات زراعية موحدة .  
أثره في زيادة علة الأرض ، كل ذلك تيسر عن طريق الجهاز التعاوني للإصلاح  
الزراعي الذي يسير في أداء عمله بنظام مشرف عليه .

مكن هذا انعدام من وى الآثار السلبية للأرض والمستعمرين عبيد ( ملاك أو  
مستأجرين ) لالزامهم انعديده جميعهم مع صلاح أرضهم بالعلاج الواجبة .  
وبذلك تتمكن الحكومة من اوفاء بكافة التزاماتها قبل الملاك المدينين من غير  
أن تتحمل مبرانية الدولة أي عبء من لدخية المالية .

وللإصلاح الزراعي أثره في اتجاه الاستثمار إلى روح استقلالية أخرى عبر  
الأرض الزراعية التي كان يتداولها الملاك كسلعة اكتسبت صبغة الاحتكار  
تهدفت أساس على حياتها مما أدى إلى احتلال في انوار الاقتصادى سبجة  
لأصناف المصنوعات المعدنية إلى شراء الارض وحرمان الصناعة والتجارة من  
مؤوس الاموال . وبعد توزيع هذه الأرض رادت القوة الشرائية للفلاحين تبعاً

لزيادة دخلهم وانتعشت اسواق المحلية من السلع المستعملة من تريف وراد انتاجها ومن نفس الوقت سيزيد الثاليم على الخدمات العامة يقابل هذا قصور في استيراد الكماليات التي كان يستوعبها طبقة كبار الملاك بتحديد دخلهم الى المستوى الطبيعي مما سيؤدي الى موراة طيبة ومستمرة في الدخل القومي وميزاناً التجاري .

ومن الآثار الاجتماعية للقانون توزيع الثروة الزراعية بعدالة . فقد ان كان كبار الملاك يملكون ٢٠ ٪ من الارض الزراعية وهم يمثلون ٦ في العشرة آلاف من ملاك الاراضي نيساً صغار المزارع يملكون ٣٥ ٪ ويمثلون ٩٥ ٪ من الطفلة الاولى أصبحت تمك اقل من ٦ ٪ بينما أصبح صغار المزارع يملكون ٥٠ ٪ من الارض الزراعية . أدى ذلك الى تقليص التفاوت وتضييق الفجوة الاجتماعية بينها . وأصبح المحتسج الزراعي يتخفف بالتماسك وأصبح الملاحون يعيشون فيه كمواطنين أحرار .

#### المبدأ الرئيس ، المبادئ الاعضاء :

( الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي البور ) : ما رأت مسألة الرئيسية التي تؤثر في دخل المشتغلين بالزراعة هي زيادة عددهم عن الرقعة المزروعة مما يتطلب توسيعها وكذلك تحسين الارض اسرعاً حالياً وتلويح حاصلاتها وتصنيع حرم من اسجها مما يؤدي في النهاية الى زيادة لدخل القومي الزراعي .

ولقد اهتمت الثورة منذ قيامها بذلك الموضوع الجبوي ومارت خطوات موفقة باذن الله لاقامة لئس العالي الذي سيؤدي انشاءً في اصفه مساحه كبيرة من الاراضي المستصلحة الى الرقعة المزروعة . وسيمكن هذا من امتصاص طائفة من العمال الزراعيين الرائدين والذين لا موارد زراعية ثابتة لهم ينضمون الى تلك المناطق مما يؤدي الى تعويض مع تحسين حالهم ورفع مستواهم .

تحقيق هذه السياسة التي تستهدف توسيع الرقعة المزروعة عن طريق استصلاح الاراضي قامت الحكومة سنة ١٩٥٤ بأشياء الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي .

ويعد انشاؤها نقطة البداية لبرامج استصلاح شاملة ومنظمة وهي بهيئة سنة ١٩٥٥ صدر قانون ينظم عملها ويسمحها الشخصية الاعتبارية . وفي يوليو سنة ١٩٥٦ أسند الاشراف عليها لوزير الدولة للإصلاح الزراعي .

يسهل نشاط هذه الهيئة حصر الأراضي اسود والسيادة للاستصلاح في الجمهورية ، ثم القيام بنسجها أو بالوسطه للاستصلاح مساحات منها .  
وبمجرد اثنائها قامت باستلام ٣٦٨٠٠ فدان من مصحة الاملاك الاميرية ووزارة الزراعة بعضها اراضى نور والآحر أخرى نه عمقت استصلاحية .

استطاعت الهيئة في العام الاستصلاح وزراعة ١٥٥٠٠ فدان منها في العامين الماضيين وسعت تكانتها ١٠٧٢٧٩٧ و١٠٧٢٧٩٧ جديها أي بمتوسط ٤٩ حياها لعدد . سيتم التصرف في هذه المساحة هذا العام كما يجرى حاليا استصلاح الباقي .

ويدخل ضمن برامج الهيئة هذا العام البدء في استصلاح مساحة أخرى تبلغ ٣٦٥٠٠ فدان موزعة بمناطق الشرقية والمدايف والبوصيل وذكور الجديدة .

زيادة على ذلك فان الهيئة تقوم في الوقت الحاضر بدراسات لاستصلاح مساحات أخرى تبلغ ٥٨٣٠٠ فدان بمناطق السرو الجديدة وورسميد ومنطقة مصرف الغربية الرئيسى .

وتولى الهيئة عناية كبرى بدراسة مناطق التوسع الزراعي لآحالي التي تعتمد على ما يوفره السد العالي من مياه أو قوة محركه عن تعبده في المستقبل القريب أن شاء الله .

وحصص للبرامج التي تولاهها الهيئة الدائمة هذا العام اعتماد قدره مبدون حيه وربع .

### المسيد الرئيسى ، السادة الاعضاء :

ان توسيع الرقعة المزرعة في مصر أمر حوى يتعلق بمستقبلنا وميريد في دخلنا القومي بما سيحققه من موارد حديثة ومصادر لغرق والحمل .

ويقتضى تعيد برامج للتوسع الزراعي أن نسير في نطاق إعطيل سامل يحدد الوسائل والاجهزة والاعتماد . ونقصد رسميا لذلك سياسة معلومة ومحددة تفضى بال لا يبدأ في تعيد برامج للاستصلاح في أى منطقة ما لم يكن صرفها مكفولا وربها متوفرأ عن طريق مياه النيل أو مياه المصارف التي يشت صلاحيتها للرى أو مياه الآمار . وبعد الرى الذى توفره وزارة الأشغال العمومية عاملا أساسيا محددًا للتوقيت وللمساحة .

عندما تبدأ عمالت الاستصلاح بمنطقة ما يجب أن تعد لها جميع الإمكانيات المالية والبنية على أن يوضع لكل منطقة ما يلائمها من مشروعات تنفق وطروفا



وتخصص كل منطقة لما تصنع من إنتاج - منطقة الناييف متخصصة لزراعة الخواج ومنطقة البوصييل لزراعة المراعي ومنطقة العسفاينة لزراعة قصب السكر - - وهكذا .

واستلزم الامر النهوض ببرامج التوسع الزراعي أن يصبح للحال أمام شركات الاستثمار مصدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٧ يتيح لها فرصا مناسبة للقيام بدور هام في هذه المشروعات طبقا لبرنامج زمني معين .  
ولتشجيع الشركات على تون هذه الاعمال كفل لها القانون الضمانات التي تطلبها من الحصول على استثمار اقتصادي لروسي أموالهم مع تدليل العقبات التي تعترضها وحل مشاكلها - وسياسات أن يكون التفضيل بين الشركات أساسه القدرة والامكانيات والرغبة الجديدة في العمل .

كما أن القانون أعطى للشركات حق تملك الاراضي واستصلاحها والتصرف فيها طبقا لقواعد معينة يمكن اعتبارها مبنية بالنسبة لها - وسوف تشجع العرصه أمام بعض الشركات لكي تقوم بشروعات استثمارية بالتعاقد عليها مع الهيئة الدائمة .

ونشية الصناعات التي تعتمد في خاماتها على معاصيل الزراعة فان القانون أعطى للشركات الصناعية القائمة فعلا أو التي تنشأ مستقبلا حق تملك اراضي زراعية تكون لازمة لها للقيام بالصناعة عليها .

وسياسة الحكومة في التصرف في الاراضي المستصلحة تستهدف صالحي الفلاح وعلى وجه خاص المزارع الصغير .

تحقيقا لذلك رؤى أن تخصص أحواد الاراضي وأحصائها لتسليم المزارع ثورع عليهم لأجل طويلة وبوحدات مساحتها حوالي خمسة أفدنة مع تكوين جمعيات تعاونية تشرف عليها ترمي مصالحهم وشؤونهم وتوفر لهم امكانيات الاستغلال - أما الاراضي التي تلتها حوزة وخصوبة يتم التصرف فيها للبلاك المتوسط والكبار في صفقات من ١٠ إلى ٥٠ هكتار .

وفي بعض المناطق التي يتم استصلاحها يمكن تخصيص وحدات مناسبة لحريجي المبادئ الزراعية يتمكونها طبقا لمتروط والقواعد التي وضعها الاصلاح الزراعي مما يؤدي الى خلق طبقه من المزارعين الفتيين .

السيد الرئيس ، السادة الاعضاء :

( الهيئة الزراعية المصرية ) : أن تحسن الانتاج الزراعي وريادته في

الرقعة المزروعة غاص مهم من عود عمل الريادة في دمج انقومي وفي هذا الميدان  
اهتمت الحكومة بتتبع الهيئة الزراعية المصرية كمصدر فعال من عناصر حسم  
التحسين .

عندما وصح للحكومة ( في أول عهد الثورة ) أن الهيئة الزراعية المصرية  
( الجمعية الزراعية سابق ) على حالة مالية سيئة تدخلت للأخذ بيدها حتى  
تستمر في مشروعاتها الناجعة - فصدر القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ يقضي  
بتشكيل مجلس إدارة يشرف على أعمالها وفي سنة ١٩٥٦ أسست الاشتراك  
عليها لوزير الدولة للتصالح الزراعي .

أدى تدخل الحكومة إلى أنه بعد أن كانت حشائر الهيئة في سنة ١٩٥٣  
تبلغ ١٨٣.٠٠ جنيه أخذت تنخفض سنة بعد أخرى إلى أن عادت لحقيقت  
أرباحها في سنة ١٩٥٦ بلغت ٣٦٧٨١.٧٦ جنيه .

كان للهيئة الزراعية نشاط بارز في إنتاج سلالات جديدة من القمح والقطن  
ولكن هذه النشاطات تضاءل في السنوات الأخيرة ثم أحدث الهيئة بعد تأسيسها  
في عزالة نشاطها على نطاق واسع يرحى منه الخير الكثير .

وتناول سمائها في الوقت الحاضر تحدر على مقايمة الآفات الزراعية  
وتربية المحصولات الرئيسية واستمطار سلالات جديدة منها . ولقد استطاعت  
«الهيئة استمطار صنف جديد من القطن كان قد بدأ العمل عليه منذ سنوات  
عديدة مضت هو قطن ١٨٥ يجري حالياً اختباره بمزارعها بتتبع وحسباً  
لصنف له صفات ممتازة من حيث العلة ومعدل الطيخ وصعرات القبة مما  
سيكسبه سمعة تجارية عالية ... كما تمكنت الهيئة من استمطار قمح طوسن  
الصبح ضد العسا - والهيئة على وشك استمطار صنف جديد وفجر العلة من  
الدرة الهجين .

ولاتمام برامحها في تربية النباتات قامت الهيئة بالتعاون مع شركة هولندية  
لتوريد صوب زجاجية وممكنة تمكها من التوسع في أبحاث التربة والتحسين  
للمحاصيل ويجري تركيبها في الوقت الحاضر .

وللهيئة نشاطها المنحوط في تحسين سلالات حيوان التربية الاصيلة  
والجاموس المصري بالطرق العلمية والعملية وذلك للوصول إلى سلالات قوية  
عليها ذات صفات متدرة .

وتقوم الهيئة بالإضافة إلى ذلك بتوزيع التقاوي المنتقاة . ولقد استطاعت  
في سنة ١٩٥٦ توزيع ١٥٩.٠٦٦ أردب تقاوي قمح وأرز وقطن . وأعمد

برامجها هذا العام على أساس قيامها بتوزيع ٢٥٠ ألف أردب منها .

هذا النشاط وهذه الجهود تحتاج الى دعم مستمر للهيئة الزراعية حتى تؤدي حتماتها ، غليظة النافعة للإنتاج الزراعي في الدولة وتعتبر حزمة أساسية لتوفير مقومات هذا الانتاج ، مما يجعلها ذات أثر اقتصادي كبير في النهوض بالزراعة في مصر .

هذا ما تلحقه اليه الحكومة في الوقت الحاضر .

**السيد الرئيس ، السادة الأعضاء :**

( **تسبب السياسة بين الهيئات** ) : وضح لسيادتكم أن الهيئات الثلاث التي أشرف على أمورها ، ما هي إلا وسائل تعمل على قيادة الانتاج الزراعي وتعزيز مكانيات هذا الانتاج .

وتستهدف مع هذا عدالة اجتماعية واستقرارا اقتصاديا ورفع مستوى المعيشة للشعطين بالزراعة .

لذلك كان من اللازم تسبيق لسياسة مع ربط بين أعمال وخدمات هذه الهيئات - وتصور الامس التي وصفت لذلك في أن تصبح الهيئة الدائمة لاستصلاح الاراضي وسيلة لخلق مزارع جديدة يتولى الاصلاح الزراعي التصرف فيها وتوزيعها على صغار الزراع بملكيات صغيرة مع العمل على تهيئة الظروف المثالية لاستغلالها عن طريق نظام تعاوني سليم . أما الهيئة الزراعية المصرية فتعمل على توفير مقومات هذا الاستغلال مع تحسين أساليبه ورفع مستوى الانتاج في هذه المزارع .

وتطبق هذه السياسة فم الاصلاح الزراعي بإنشاء مجالس مشتركة تجمع بين المصير من الهيئات الثلاث كمن تضم نخبة من أمانة الجامعات لتسيق العمل والخدمات في نطاق تخطيط شامل .

**السيد الرئيس ، السادة الاعضاء :**

بعد أن صدر القانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٩ الذي يظم أراضي الاوقاف الخيرية للإصلاح الزراعي واتقرر انخاص بضم أراضي وادي الطرون أصبحنا لأول مرة نراه مزرعة واسعة تصل مساحتها الى ٨٠٠ ألف فدان وتزيد تدريجيا تبعا لزيادة الارض المستصلحة وتدار كلها بأمانة فسة تعاونية مسيقة .

هذا بيان لما أداه الاصلاح الزراعي في السنوات الخمس الماضية .

ولا أريد من رسم الصورة المتقسمة أن أقول إن الإصلاح الزراعي دفع  
غايته بالمشروع ، بالمشروع صمغ وحظير .. ولكن يمكن أن أؤكد أننا وقد  
تحدثت أهدافنا ووضحنا معالمنا .. مستفيد من الصواب ونصحي فيه .. -  
إذا تيسر أخطاء بادرا بتقويضها بشجاعة .

وغايتي من هذا كله حثيعة الإصلاح الذي كان وسيظل عماد كل نهضة وسمه  
كل حرية .. من أجله بدلت الثورة ما ندمت ومن أجله نتطلع إلى توحيه سديد  
من هيئتكم الموقرة كمثلة لديمقراطيتنا الجديدة الغنية بالحرية .

وإذا كان «سيد رئيس الجمهورية قد قال . أن مجلسكم هذا بعد امتداد  
لثام مجلس الثورة في صيانة حقوق الشعب ومكاسبه من الإصلاح يأتي تحت  
هلم القبة وقد تجاوز فترة ميلاده وأحاطته الثورة بأذرع قوية من الرعاية .  
وكله أمل بعد أن أصبح يافعاً أن يلقي بكم نفس الرعاية .  
وفقنا الله وسعد خطانا .. وهدانا إلى سبيل الرشاد ..

**وزير الدولة للإصلاح الزراعي**

**سيد عمر**



# الاصلاح الزراعى

فى خمس سنوات

## أرض مصر قبل الثورة

كان حال الملكية الزراعية وحداثة الأرض في عهد « ما قبل الثورة » تنصف بسوء توزيع وعدم الاستقرار . ما كان داعيا لحلق مجتمع لا تسوده المودة الاجتماعية وينصف بعد الشقة بين طبقاته . يرجع ذلك إلى أن ولاية مصر وحكامها في ذلك الوقت كانوا يشعرون وحسود طبقه من الاقطاعيين تزايدهم وتزايدهم ، وعلى طريقها يطمنون إلى استقرار حكمهم بشعب مستكين مستضعف لا حول له ولا قوة . وقد ساندتهم بعد ذلك احتلال الانجليز لمصر في سنة ١٨٨٢ ، ادعى الانجليز في ذلك العهد القبطي أن يحموا بعض الأرض بمساحات شاسعة من الأرض الزراعية المملوكة .

### خطة الاحتلال

وقد أخذ الاحتلال يسير في طريق تأليف القلوب وتجميع الانصار . ولا تصدر لا يسمعون مع الاحتلال إلا اذا جمعتهم مصلحة ، والمصلحة هي أن يريد الاعتماد في ثروتهم ويحكمهم من موارد البلاد فيتمكنوا من رقاب المصريين ، ويزيدوا من ولائهم له . وهي نفس خطة الولاة الامراء ومن بعدهم محمد علي وحفائه .

ثم جاء بعد ذلك نظام بياي كان له أثره في توزيع الملكية بين المستغلين بالزراعة ومالكي الأرض . وقد أدى التناقص على كراسي البرلمان إلى أن حاول الرائيون فيها من مرشحي الأرياف ، أن يريدوا من مصر اسجاح بالانقطاع في اقتناء الأرض وربط أكثر عدد من الفلاحين أصحاب الاموال بهم عن طريق السيطرة على مصادر أرواقهم .

وأدى هذا التناقص على اقتناء الأرض الزراعية إلى الزيادة في أثمانها حتى وصلت في بعض الأوقات إلى أرقام قاربت الانب جنية لقمندان الواحد . والنتيجة الطبيعية لزيادة أثمان الأرض هي ارتفاع القيم الاحتكارية التي يدفعها المستأجر الصغير .

ولما كان من عوالم النساء الأرواح وريادة النفود والوصول الى جنة سيامي  
— كما ذكر — فقد ظهر بين ملاكنا عدد كبير من أصحاب المهنة غير الزراعية  
الذين يلقطون النسل والذين يستغنون أرضهم عن طريق التاجير ، وقد أظهر  
الأحصاء أن حوالي ٧٥ ٪ من المساحة المزرعة في مصر يستغل عن طريق  
التاجير لا الزراعة على البنة .

وأدت هذه الحالة الى نشأة طبقة أخرى ساعدت على زياده الإيجار وهي  
طبقة الوسطاء التي يتمتعون بمكانة نفس من الملاك مع لملاحين عن طريقها .  
وكان هم هذه الطبقة انحصار على دخل من فروق الإيجار دون أن يساعدوا  
محبس ما في زياده الاندج الزراعي أو المداية نه ، اللهم الا ابتلاع جزء كبير  
من دخل المزارع الحقيقي للأرض .

وهكذا وقع الملاح الصغير بين شئني ربحي لا نرحم ، ولا تكف عن عصره  
وزيادة الضغط عليه .



## مصدور قانون الإصلاح

كان من الطبيعي ان تتضمن اهداف الثورة انفساء على انقسام القطاعين  
بأجهزته المختلفة . على استثماره يحول دون قيام عدالة اجتماعية ،  
وبناء مجتمع سليم متأسسك الاكرال يسوده الاستقرار الاقتصادي والسياسي .  
ويسير قدماً نحو النهوض والرفاهية .










فقامت حكومة الثورة بإصدار قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ في ٩  
سبتمبر سنة ١٩٥٢ . وهو يعنى على وضع حد أعلى للملكية الزراعية . وتحديد  
العلاقة بين امانك والسائر ، وتنظيم حصة الاراضى الزراعية .

وقد صدر هذا القانون ليواجه كثيراً من العقبات والصعاب . فمن افتقار  
للمال اللازم لاستغلال الارض نتى تخضع للاستيلاء ، الى عجز فى الأجهزة  
اللازمة لإدارة هذه الاراضى ، الى مشاكل عدة إقاعها بعض الملاك السابقين .  
وعشرات من الدعاوى والقضايا ومعها بعضهم ضد الإصلاح الزراعي .

وفى ثانياً هذا الجو أحد حبراء الزراعة والاقتصاد فى مصر والحرج  
يراقبون تنفيذ المشروع ، وأحد اسبقه يوجه اليه . والملاك السابقون له  
بالمرصاد ، ومن قائل ان اللجنة العليا لن تتمكن من إدارة هذه المساحات  
الواسعة . وآخر يقول ان التوزيع سيكون نصيب للملكية ، وبالتالي سيؤدى  
الى انخفاض الانتاج . ومن قائل أن الحائزين للأرض المستولى عليها لم  
يجمعوا ما عليهم من اجار أو الترمات . وأن اللجنة العليا لن تسلم السندات  
وفوايدها للملاك . كل هذا والهيئة التنفيذية ماضية فى عملها تحت اشراف  
اللجنة العليا .

ودارت عجلة الإصلاح دورها دون حودة لتعبد الحق الى أصحابه ، والارض  
لمستحقها . ومضت فى حركتها لا تعرف المدل ، فحصة الارض لا تعرف الا  
بالكفاح والجهد المتواصل . ولعد من مشروعات الإصلاح الزراعي مراحل عديدة  
فى تنفيذها . فكان فى تطور مستمر يستقل من عملية الى أخرى يوماً بعد يوم .

# عدد السكان ومساحة الأراضي المزروعة

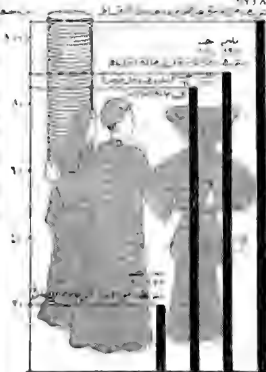
السنوات	عدد السكان (فصله)	الرقم النسبي	النظام المزروع	الرقم النسبي
١٨٩٧	تعدادات  ٩٧١٥٠٠٠	١٠٠	بالفدان ٥,٠٤٧,٠٠٠	١٠٠
١٩١٧	تعدادات  ١٧٧٥١٠٠٠	١٣١	٥,٣١٩,٠٠٠	١٠٥
١٩٣٧	تعدادات  ١٥٩٣٣٠٠٠	١٩٦	٥,٧٦١,٠٠٠	١١٤
١٩٤٩	تقديرات  ٧٠٠٠٤٠٠٠	٢٠٦	٥,٨٣٤,٠٠٠	١١٦
١٩٥٠	تعدادات  ٢٠٠٤٣٩٠٠٠	٢١٠		
١٩٥١	تعدادات  ٢٠٩٠٩٠٠٠	٢١٥		
١٩٥٢	تعدادات  ٢١٤٢٥٠٠٠	٢٢١		
١٩٥٧	رقم تقديري  ٢٣٢٠٠٠٠٠	٢٢٩	٦,٦٠٠,٠٠٠	١٢١
١٩٧٥	رقم تقديري  ٣٣٥٠٠٠٠٠٠	٣٤٥	٨,٠٠٠,٠٠٠	١٥٩



# متوسط دخل الأسرة

في مزارع القصب

١٣٨٨ هـ



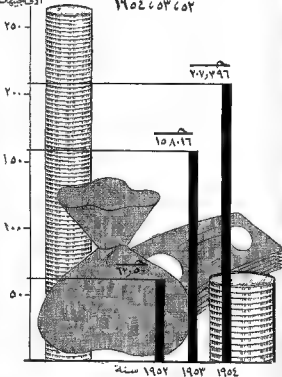


# منطقة الزعفران

جملة دخل المنتفعين في سنوات

١٩٥٤، ١٩٥٣، ١٩٥٢

آلاف الجنيهات





ملكية الأراضي  
قبل وبعد قانون الإصلاح الزراعي

صفحة ١١

فردا

549...

فروغ



تفكر في ١٩٢٧ من الأراضى المنقحة مع قانون الإصلاح

٦٦٩ فرما يكتفون ٢٦ من القرآن الكريم المكية في القرآن



5959

بھکرے





## تحديد الملكية

نص قانون الإصلاح الزراعي في مادته الأولى على : « لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأرض الزراعية أكثر من مائتي فدان وكل عقد يترتب عيه مصادرة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله » . وفي مادته الثالثة نص على : « تستولى الحكومة في خلال الخمس السنوات التالية لتاريخ العمل بهذا القانون على ملكية ما يتجاوز المائتي فدان التي يملكها المالك لنفسه على ألا يقل استولى عنه كل سنة عن خمس مجموع الأراضي الواجب الاستيلاء عليها . ويبدأ الاستيلاء على أكثر لممتلكات الزراعية » ++ ونص القانون في مادته الرابعة على أنه : « يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بفنل ملكية ما لم يستول عليه من أطيافه الزائدة عن مائتي فدان على الوجه الآتي :

( أ ) أن أولاده بما لا يتجاوز خمسين فدانا لعوله على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان .

( ب ) أن صغار الزرع بشروط عيها القانون ونوعه لا تزيد على خمسة أمدنة ولا تقل عن فدانين .

ولا يعمل بهذا النص إلا لعاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ - ولا يصح بالتصرفات التي تحصل بالتطبيق له إلا إذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع في ذلتها العقار قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ - كما نص القانون في مادته الخامسة على تعويض المالك بالشكل الآتي : « يكون لمن استولت الحكومة على أرضه الحق في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافا إليها قيمة المنشآت النابتة وغير النابتة والأشجار . وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة أمثال القيمة الأصلية » . والمادة السادسة تعين نظام التعويض وحدوده إذ نصت على : « يؤدي التعويض سدقات على الحكومة بدائنة سعرها ٣ / ٠ - تستبدل في خلال ثلاثين سنة ، وتكون هذه السدقات اسمية ، ولا يجوز التصرف فيها إلا لمصرى » .

## الاستيلاء على الأرض الزراعية

تعديف لهذه العصوص قامت اللجنة العليا بالاستيلاء على الأرض التي تحصح للقانون . فعلت من جميع املاك الدين يخصص له بأن يتعلموا باقرارات عن ملكيتهم تحمل بيانا كاهلا عنها والنواحي الواقعة بها . ومصدر تمكها ، والدويو لثرتة عنها ، والحقوق العيسة الأخرى للأرض كالحرجن أو لاختصاص ، أو حق الامتياز ، وقيمة المال السوي على الأرض . وبوع الأرض ان كانت أرض حدائق أو أرض زراعية أو دورا ، والاكات الثابتة ، والشسات والأشجار الشويدة بالرمم المقدم عنه الاقرار . . وأحيرا أسماء لأولاد الذين رأى المالك ان يتصرف لهم بالبيع في حدود القانون .

وعقب ورود الاقرارات قامت اهيئة السعيدية بطلبه البيانات الواردة في اقرارات املاك على البيانات الواردة في المستخرجات الرسمية المأخوذة من مصلحة المساحة . كما شكلت بكل منطقة من مناطق لاصلاح الزراعي لجنة فرعية تتكون من مندوب المنطقة ، ومندوب ادارة الاستيلاء ، ومندوب عن قسم اسماحة ، ومندوب بملقة ، ومندوب وزارة الداخلية ، تقوم اللجنة بتطبيق هذه البيانات على الطبيعة . وتحديد المساحات المحتفظ بها للمالك وأولادهم ، والمساحات المستوى عليها ، ثم وضع العلامات الحديدية الخاصة بكل جزء من الأرض بعد التحقيق من صحة ملكية كل مالك لهذه المساحات . . . . . وغب ذلك يعمل محضر تسليم يثبت به حال المساحة بالوسط وأسماء الأوصى وأرقام القمع وشسات المقامه على الأرض من محار ومبان ومساكن للملاحق وآلات ميكانيكية ومواش وأشجار .

## خطوات التنفيذ

صدر قرار الاستيلاء الأول في ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٥٢ وقد وقع الاختيار على ١١٢ شخص ، بعضهم مالكي لأكثر الملكيات الزراعية . وبعت مساحة الأرض التي استولى عليها منهم حوالي ١٨٧ ألف فدان .

وقد كان مفروضا أن يعد بيان بالمائة انتابية لكبار الملاك ونظرا لصعور

قرار مجلس قيادة الثورة بمصادرة أملاك أفراد أسرة محمد علي ، وضرورة تسليم أطيانهم فوراً . وقد انقضت الأوامر في هذه المرة على تسليم الأراضي المصادرة بما عليها ، وعلى تسليم المساحة التي سبق أن احتفظوا بها ، وأراضي من لم يرد منهم في القائمة الأولى .

وكانت جملة هذه المساحات حوالي ٥٩ ألف فدان ، واستلزم الأمر ضرورة الإسراع في إجراءات الاستيلاء ، فكانت مسلم المساحات اجمالية تحب الزيادة والعجز ، كما استدعى ضروره تسليم المساحات الصالحة منها قبيل قرار المصادرة ، حتى تحقق إدارة النقصية هذه التصرفات للتأكد من صحتها .

وفي سنة ١٩٥٣ تقدمت بعض حالات من ملاك كادوا مطالبين بصرف الأثر كانت وطبوا التمتعيل بالاستيلاء على التراث من أملاكهم ليستطيعوا سداده ضريبة التراث من ممتلكات هذه الأطيان ، وبعد دراسة كل حالة تم الاستيلاء اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ على مساحة ٨٥٧١ فدان .

ثم أحد بعد ذلك في اعداد مشروع الاستيلاء لثاني من أول نوفمبر سنة ١٩٥٤ وشمل ١٢٨ مائة ، وقد وُزى تسهيلاً للأمرات أن تقوم لجان حصر قبل بدء الاستيلاء لعائسة الأطيان وبحث ملكيتها على الطبيعة ، ودراسة المشاكل حتى لا تعطل إجراءات صرف الممتلكات ، وقامت هذه اللجان بعمل جميع الدراسات اللازمة من الأطيان التي تشملها برنامج الدفعة الثانية حتى إذا أحضرت الهيئة التنفيذية في سعيد الاستيلاء في أول نوفمبر ، كانت على استعداد لمواجهة جميع احتياجات هذه الأراضي . ولذلك لم يستغرق الاستيلاء عليها إلا وقتاً يسيراً ، إذا قورن بالوقت الذي تم الاستيلاء فيه على الدفعة الأولى . وبلمت المساحة المستولى عليها في هذه الدفعة حوالي ٨٣ ألف فدان .

وقد تم الاستيلاء على مساحات القائمة الثالثة في أول نوفمبر ١٩٥٥ وتبلغ جملة المساحة المستولى عليها ٨٥ ألف فدان يملكها ٤٨٣ مائة . أما الدفعة الرابعة والأخيرة فتشمل باقي الأراضي التي لم يستولى عليها بعد ، وتبلغ مساحتها حوالي ٥٠ ألف فدان .

وأجرت مرحلة الاستيلاء مشاكل أمكن للقائمين على الأمر اسعاب بعضها بعد دراسة وبحث ، وأهم هذه المشاكل هي

ظهر أن كثيراً من ملاك قد آلت اليهم مساحات واسعة من طريق من الوقف الأهلي وكذلك عن طريق هبات أو الشراء المشتركة ، ولكن كنسره عند المستحقين في بعض هذه الأوقاف ووجود أحدهم فيها موعوفة على الهبات

وملكيتها مشتركة بين هؤلاء الملاك ، أي على الشيوع .<sup>١٠</sup> كان هذا سببا في الاستيلاء على نصيب الإصلاح الزراعي بالمشاع في هذه الأملاك .

وقد شككت طائفة للقيام بإجراء الفرز لكل صاحب حصة على أساس تقويم الأحياء الشائعة تقويما قديما طبقا لقاعدة سبعين عش الفريية ، وقرر حصة كل مالك على الشيوع طبقا لما يستحقه في هذا التقويم . أما بالنسبة للذين لم يصمد قرار الاستيلاء عليهم فقد طلب منهم أن يتقدموا بمشروعات للفرز والتقسيم يكون من حق الهيئة التعبدية مراجعتها والتصديق عليها قبل تسجيلها .

وحا كانت أراضي سواحل النيل تحتل ضمن بعض ملكيات المستولى عليها ، وهي بطبيعتها تعرض مسنوية لأكل أو طرح البحر ، لذلك رُوي أن يتم الاستيلاء على ملكية كذا هي . مع عدم صرف تعويض عن (أكل البحر) حتى إذا ظهر طرح بحر خلال مدة ٣ سنوات فإن صاحبها يتسلم من مصلحة الأموال المقررة تعويض عقبار هذا الطرح بعد انقضاء اعين لهية الأرض التي ظهرت كطرح بحر .

قدم بعض الملاك اقراوات الملكية وبيعوا بها مقدار أملاكهم إلا أنه قد تمضي عند تحقيق الملكية أن بعضهم لم يقدموا مستندات تملكهم لبعض أجزائها التي دخلت ضمن ملكيتهم بوضع اليد لعدم انطوية المكتسبة للملكية ، أو أن بعض الأهل قد وصعوا أيديهم بالعمل على بعض الأجزاء الخاضعة للاستيلاء ، وهذه لا يعتد بها ما لم يتقدم ويصرح اليه عليها بمسندات ثابتة التاريخ تؤيد دعواهم . وقد يتقدم بعض الملاك بقرارات توصح ملكياتهم ، ولكن عند الاستيلاء عليها وتسجيلها وجد بها بعض سيرة تعنى الآخرين عليهم . كما أنه ظهر أن بعض الملاك تقدموا بطلبات يوصحون فيها أنهم تصرفوا بالبيع في أجزاء من ملكياتهم للغير مما احتاج إلى عرض أمرهم على الجهات القضائية للتثبت من صحة دعواهم .

ولسا في حاجة إلى بين الإجراءات الطوية المعقدة للتثبت من صحة الملكيات للمستولى عليها وتسليمها طبقا للقانون دون عجز أو زيادة .

ولا كان المعدن النهائي لتفديم القرارات الملاك هو ٣٠ يناير سنة ١٩٥٣ فقد وافق الإصلاح الزراعي تحقيقا لاكتفى قدر من العدالة على أن يسمح لهم بجواز إجراء تعديلات في الاقراوات المكتسبة منهم ، وذلك في حالات عيبتها اللجنة العليا .

يضاف الى ذلك كثير من حالات النسل - من املاك المستولى على اراضيهم -  
عن الاراضي التي احتفظوا بها والاراضي التي استولى عليها .

كل هذا يحتاج الى لسان لينة تعابى هذه المستندات مع كثرتها ، وكذلك  
يتطلب الامر معاينة الاراضي على الطبيعة وحمل دراسات تحتاج الى كثير من  
البطاقة والامانة وكان هذا دايم دائما .

وقد تسلم الاصلاح الزراعي بعض الاراضي من املاك مختلفين ، بعضهم ثائيب  
دائما عن ارضه لانه يعيش في المدن ، والبعض لم يكن يعرف أين تقع ارضه ،  
وربما لم يرها ، بل عاش طوائف حياته تارك ارضه والتعرف عليها للغير ،  
لا يهجم لغير الحصول على مواردها . . . والبعض الآخر يؤجر ارضه لمن يتقدم  
بأعلى الفئات الاجتماعية وأول الصناعات ، أو يعطيها بوسيط يشتر الفرض  
فرفع الاجار ويمتد بواره الفلاحين . ولذلك كانت نظره اليه نظرة مستعمل  
استعمالا وقتيا ، ونظرة مصلحة فردية دون الاهتمام بالصالح العام [1]

وانا حاولنا ان نلقى نظره على الارض التي تسلمها الاصلاح طبقا لقانون ،  
وهي التي تمثل لأحرار انبائية من اذراع بعد ان احتفظ المالك لبعضه بأسود  
الارض ، وقد ان باع ما أمكنه يبعه من الاراضي التي تليها في الجودة وحسن  
الخلق . وقد كان القانون من جابه يؤيده في هذا الاحراء خلال العام الاول ،  
وترتب على ذلك ان تسلم الاصلاح اقل الاراضي جسوده وأكثرها ثائبرا أو  
أقلها استعمالا في الري والصرف واعتقارا الى امكانيات الاستغلال الزراعي .

وكانت بعض الاراضي التي تسلمها الاصلاح الزراعي مهمة الى اقصى حدود  
الاصصال ، من الناحية القبلية والزراعية . وأهمته ذلك كثيرة تكاد تشمل مناطق  
تأكلها مثل الفيوم وسوهاج وأسبوط ومقوى . ومعظم هذه الاراضي كانت  
تؤجر لوسيطه لا يهتمهم بقدر مجهود لتحسين أو اصلاح هذه الاراضي دائما ،  
كل ما يهتمهم هو تأجيرها لاصحاب العلاحين الذين كانت التزاماتهم تقوى ما كانوا  
يحتوتهم منها وهذا فهم لا يعتنون بتحسينها أو المحافظة عليها . وكانت بعض  
المساحات المستوى عنها عبارة عن اراض نالت بعض العناية والتنظيم من  
ملاك السابقي ، ولكن كان يفسدها الكثير من وسائل الانتاج السليم والعناية  
اللازمة .

وكانت هذه الاراضي متفاوتة في مقدار حاجتها للاصلاح . لذا كانت مهمة  
الاصلاح فيها شاقة خصوصا فيما يتعلق بإعادة تنظيم الري بعد ان احتفظ  
الملاك بالحسن الاحزاء وأسهلها ربا . . . على مناطق درين وهوت واستسبة

ومصريوه مثلا ، كانت مشاكل الري هي أهم المشاكل التي واجهت الإصلاح .  
 مما اقتضى عمل كثير من المشروعات التي استلقت جهدا كبيرا أثناء فترة  
 الانتقال هذه . ويمكن أن نشير هنا إلى مثل واحد في زراعة نجع حمادي  
 حيث أشتت ترعة تنوسط أملاك آخرين من الأهالي وكان اقتضاؤها إحدى  
 أمنيات لذلك السائق ، التي لم يستطع تنفيذها رغم مملقته وجبروته وتم ادشاه  
 هذه التربة برصاء الأهالي جميعا وذلك أبقت مساحة كبيرة كانت لا تزرع  
 إلا مرة واحدة في السنة ، وهي الزراعة الشتوية . رغم وجود الجسور حولها  
 واعدادها للري الصيفي اعمدا تماما في وسط أراضي تروى ربا حوضيا من كل  
 الجهات .

ونوع آخر هو الأراضي التي تسمى الإصلاح الزراعي متائرة هي  
 أراضي ملك آخرين . وهذا النوع هو ما كان هناك كانت عابهم شراء كل  
 أرض تملكها أيديهم بين الأهالي ، وبهذا التداخل شتيا فشتيا وبأساليب  
 متنوعة وملتوية ، كانوا يطعمون في أن يتمكنوا كل الأراضي التي رسموا  
 سياستهم لامتلاكها ، غير أن الزمن لم يستد بهم لتخليق هذه الأراضي .

وكانت مهمة الإصلاح في مثل هذه الحالات ، العمل على حل المشكلات وعلى  
 تجنب وتوحيد المساحات بحيث يجمع مساحة املاك الواحد في مساحة واحدة  
 أو مساحات متتالية وأن يحسب المالك المتاحلين في المواقع المناسبة لهم مع  
 العمل على رسم سياسة العدل التي كانت في مصلحة المزارعين ومصلحة لملك  
 الجهد بالأراضي المستولى عليها .

أما النوع الرابع فهو الأراضي التي تسمى الإصلاح في مساحات متفرقة  
 بأراضي الخدش مثال ذلك أراضي في مناطق أمبيوط وموهاج وملوى ونجع  
 حمادي وأرمنت . وكل هذه الأراضي لم يملكها يد لتحسين . وكانت مهمة  
 الإصلاح الزراعي في مثل هذه الحالة أن يعد هذه لأراضي لزراعة صيفية  
 يتوفر لها ماء الري الارتوازي ، أو الري السيل بطرق منظمة ، كما توافر في  
 مشاريع نجع حمادي ودجا ( ملوى ) والدقمو ( أرمنت ) .

والنوع الأخير هو الأراضي النور سواء المحتصة أو المتفرقة والمتداخلة في  
 الأراضي المزروعة . وهذه الأراضي رسم لها الإصلاح الزراعي بمرحلة  
 لاستصلاحها وتحسينها وروعتها لتوزيعها على شكل مكنيت وراعية جديدة .

# فترة الانتقال

لقد كانت فترة الاستغال أخرج مرحلة من بها الإصلاح الزراعي إذ أنها تغيير شمس من نقل من وضع إلى وضع آخر . وهذه الفترة بطبيعتها فترة حرجية دقيقة . فهو لم يكن تنظيم والحفر والصاية فيها متنوعة لتسهيلها الاضطرابه وبالتالي تنافس الانتاج .

وكانت سياسة الإصلاح الزراعي التي لم يحد دائما عنها هي مراعاة مصلحة الانتاج الى جانب توحى القواعد لانسابة في معاملة الفلاحين . وأهم واجبات الإصلاح الزراعي في هذه الفترة هي .

## تفسير المناطق

بعد الاستيلاء على الأراضي رأى تقسيمها الى مناطق متوسط مساحة كل منها حوالي ١٠٠٠٠ فدان . أخذ في الاعصار أن تكون الأرض المستوى عليها ممتعة أو متقدرة تقدر ، لا يمكن . مع الزيادة في مصالحتها ومراقبتها على معظم المناطق . وكان عدد المناطق في النسبة الأولى من الاستيلاء ٢٢ منطقة ، أحلت تنزايد بعد ذلك مع المساحة المستوى عليها ، إلى أن وصلت في الوقت الحاضر ٣٩ منطقة موزعة في جميع أنحاء الجمهورية .

ثم يكن تعب في عهد موفى الإصلاح الزراعي السيد يديروو هذه الأراضي مسئول عليها هو الاختيار بحسب ، بل كاد يتحكم بجانب الإختيار الحقيقي إنشاء نظام جديد للعمل الزراعي وتوجيه الموظفين المختارين هذه التوجيه الجديدة إذ أن عمل الإصلاح الزراعي ليس مقصودا على نوع واحد من الأنواع الزراعية مثل باقي مصالحي الحكومة ، بل تشمل كل الأنواع المتفرعة من الزراعة من إرشاد وتوجيه في واتاري ، وإنشاء وتعمير وتعامل مع الفلاحين ، والمصالح الأهلية والشركات والملاك السابقين ، وتحصيل الإيجار واقتساط الائتمانيك ، وتحسين صحة الأرض وزيادة الانتاج وحل مشاكل الفلاحين . الخ .



عمل الموظف المسئول في الإصلاح الزراعي احتمال هذه الأعباء وأن يكون استعداده دائماً هو تكريس نفسه خدمة الملاح أولاً ، لما في ذلك من زيادة في الإنتاج وما ينشعب من زيادة في الدخل . وموظفو الإصلاح إما منتدبون وإما معنرون من الدورات أو معنوب ، أو كانوا أصلاً يعملون في الأراضي قبل الاستيلاء عليها . وقد تم خلال هذه الفترة توزيع العمل بينهم وتقسيم الهيئة التعديدية إلى إدارات مختلفة لكل منها عملها واختصاصها .

كانت أولى خطوات الاستقلال التي اتبعت في الإصلاح الزراعي هي تنظيم العودة الزراعية على نطاق واسع . وعلى أساس هذه الدورة الزراعية نظمت جميع الأعمال الزراعية ولم يكن هذا التنظيم بالأسر إذ أن لكل منطقة ظروفها التي تختلف عن ظروف المنطقة الأخرى ، ولذلك كان من اللازم القيام بدراسات مستفيضة لكل منطقة على حدة ، تنظم على أساسها الدورة الزراعية مع مراعاة الاستقلال الاقتصادي وحالة الري والصرف والآلات العاملة والمحافظة على خصوبة التربة .

ويعمل انشوروت الزراعة بسطمة لأراضي الإصلاح ، انتهت المشاكل والاضرار التي كانت تنشأ عن وجود زراعات موسعة متباينة في مقدار حاجتها للري أو الجماعات ، وأصبحت المساحات ، ونوعها التي تروى بصنف واحد تقتطع مساحة واحدة من يده الزراعة حتى عدم الحصاد ، وكانت النتيجة حصر نفقات خدمه وانظمةها وتحسين أساليب الاستغلال والمحافظة على خصوبة التربة مما يؤدي إلى زيادة كفاءتها الإنتاجية .

لما كان الأعمال والنقص واضحاً في أكثر الأراضي المسئولة عليها كان لا بد من اتخاذ إجراءات عاجلة لأمكان زراعتها في مواعيد مناسبه وتوزيع أنواع المحاصيل الأساسية بها وقد اتخذت الإجراءات الكفيلة بعلاج هذه الحالة على الأوجه الآتية

أ - النقص في آلات الحراثة الجيدة ، استسعى الاستئمانه بتأجير عدد كبير من جرارات الحراثة علاوة على شراء عدد كبير آخر .

ب - النقص في آلات الري استدعى شراء مضامح ري كثيرة منها الآلات الثابتة وبغير الثابتة وقد وضعت أولاً داول على المناطق التي تحتاج إليها .

ج - تشغيل جميع الآلات المسؤولة عليها تشغيلاً كاملاً مع تداول مقلها من منطقة إلى أخرى ، سواء كان ذلك في آلات الحراثة أو آلات الري أو الدواس .

د - الاستعانة بوزارة الأشغال في تنفيذ مشروعات الري والصرف على وجه السرعة بما يتواءم مع السياسة العامة للوزارة .

هـ - إنشاء أو استئجار المبنى الضرورية لإدارة المزارع في حالة عدم وجود ما يكفي منها ، وكذا تدبير وسائل المواصلات اللازمة لموظفين وتدبير وسائل المعيشة من سكن وحلابة ، وكذا وسائل نقل الحاصلات وتخزينها .

و - تدبير ما يلزم من الحيوانات الزراعية في كل مزرعة . سواء أكان ذلك من حيوانات مناطق أخرى أم من حيوانات مصادرة أو عن طريق الشراء من الأسواق العامة .

ز - عدم منح الإحرامات المتاحلة التي كانت تتخذ فوراً عند بدء إدارة كل مزرعة حتى يمكن المحافظة على إنتاجها ثم زيادته تدريجياً .

أما المشروعات الرئيسية والشاملة لكل ناحية سواء بنرى أو الصرف أو الخدمه الآليه أو الماسي أو الاستغلال أو الإدارة أو لتكثيف الإنتاج وتخصمه ، فكانت تدرس دراسة خاصة دقيقة بوضعها، الخطة المنظمة بعد ذلك لتنفيذها بمساعدة موظفي المناطق والإدارات المختصة بالإصلاح الزراعي .

## تأجير الأرض

والخطوة التالية في فترة الانتقال هي تأجير الأرض لن أولئك الذين كانوا يزرعونها أو يستأجرونها . حتى إذا ما أُنشئوا أهلهم لأن يصبحوا ملاكاً لها انتقلت الملكية إليهم على الفور عند البدء في التوزيع .

والواقع أن عدم التحقق من راعي الأرض المدينيين الحقيقيين دون السماح كاب أمراً شاكاً في كثير من المزارعات ، وخاصة في الروايات غير المنظمة . فكان على الهيئة أن تتحقق من ذلك مستعمية مبادئ الدفاتر والسجلات والاحصاء القروية ، وبكافة الطرق الأخرى حتى يعطى كل ذي حق حقه . فلا تخرج مستحقاً ، ولا تدعى غير مستحق ، فضلاً عن منع الساحب للوهمسطة والمعاملة .

وما كان يريد من حرج يتوقف في بعض المزارعات ، شدة إزدحام السكان بها وكثرة عدد من يزرعون مع قلة المساحة المستولى عليها . لدرجة أنها كانت لا تكفي في بعض الأحيان لحسن العدد الراغب في التأجير وهم تتنصع أهمية

النخب الإحصائية الدقيق الذي كان يجري لأحبار أسبب من يصفون بلجيكي  
الذي روعيت فيه الأولوية لبعض الحالات حسب نص القانون .

وقد كانت هناك محاولات من الملك السابق وكبار الوسطاء والمستأجرين  
للتدخل لصالحه محاسبهم في جرمن من لا يرمونه من التآجير ، ويدكر على  
سبل المثال كبار المستأجرين بمنطقة للطاغة الذين تمكنوا من زراعة حمص  
أراضي القصب تحت أسماء أخر ، صوريين وقد أسفر البحث الاجتماعي عن حصر  
كل هذه الأسماء السورية ، وأصبح أنهم لا يقومون بالزراعة وتك كان الوسطاء  
يستغلونها مستثمرين وراء أسمائهم .

وكانت سياسة الإصلاح الزراعي هي تحديد القيمة الإيجارية في فترة  
الانتقال ، تقوم على أساس من العدل وإتاحة الربح للمجدين من المزارعين .  
وكان تحديد القيمة الإيجارية على ذلك غير معيد ماعد الاعق ، وهو سعة أمثاله  
الصربية من كان يعتبر دائماً على أنه ليس ما يبيع من الثروة في هذا الحصد  
لصالحه العلاج ، حتى أنه في السنة ١٩٥٤/٥٤ الزراعة دفعت للمحفظات في  
الإيجارات ١٨٣٪ ٢٠٠٠ حبيبها وذلك تخفيفاً عن كاهل المزارعين نتيجة لعدم  
تكافؤ الصرية وحسب الثروة أو على الأرض الطبيعية أو أصابتها بالآفات .

## توزيع الأراضي

إن نجاح مشروع الإصلاح الزراعي كما يتوقف على تكامل عملية التوزيع التي تحتاج إلى دراسة وإجابة دقيقة ، لأن أية إجراءات سريعة تتخذ قد تسبب أخطاء لا يمكن تداركها في المستقبل . وعملية توزيع الأرض أساسها دراسات عملية يقوم بها الاقتصاديون في مختلف القرى حتى تتم على أساس سليم ويقع الاختيار الموفق على الملاك الجدد .

ولقد وضعت الهيئة التنفيذية أطعمه البحث لاختيار الملاك الجدد وأصبحت قواعد ثابتة لتعمل بموجبها . وهذه الأنظمة جاءت وليدة الخبرة المكتسبة من التوزيع الذي تم في سنة ١٩٥٣ لتعاقبش الرغوان ودميره ومعبيا ، وتختلفها دراسات واسعة لكل الظروف والاحتمالات مع دراسة الأنظمة التي اتبعت في الدول الأجنبية وفي مصر من قبل . ولقد روعي فيها أن تكون هذه الأنظمة متعلقة لسير أعمال التوزيع على أكمل وجه وأن تكون قواعد التوزيع شاملة ومرة تتفق وظروف البيئة ومستواها الاقتصادي والاجتماعي .

ونظام التوزيع يستهدف غايات محددة بصالح لدولة وصالح للمواطنين أنفسهم وتروحي هذه الأسس استيعاب أكبر نسبة من الأفراد ليعيشوا على مستوى معيشي معين ، حتى يتحقق بذلك مصدر للفروق لا كبير عند من السكس . مع اختيار المجموعة التي تؤدي إلى مجتمع هادئ يقسم بالوفاء بالالتزامات المفروضة عليه . وكذلك توحى اختيار القادرين على الاستغلال الزراعي السليم وهي الطبقة التي مهمتها المصلحة ونشاط أن يكونوا من الذين يحتاجون إلى موارد زراعية ثابتة .

قضى القانون في مادته التاسعة بأن « توزع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الملاكين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد على خمسة أقدنة تمهلا لجودة الأرض » . ويشترط حسن توزيع عليه الأرض .

أ - أن يكون مصرياً بالأماسي المهرش ، لم يصدر حكم في حرية معة بالشرق .

ب - أن تكون معرفته الزراعة .

ج - أن يقل ما يسكنه من الأرض الزراعية عن خمسة أمددة ، وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً ، مستأجراً أو مزارعاً ، ثم لمن هو أكثر عائلة من أهل القرية ، ومن هو أقل مالاً منهم ، ثم لميز أهل القرية ٠٠ ولا يجوز أخذ الأرض التي تورع بالشفعة .

وكذلك نصت المادة الحادية عشرة على أن « يعقد ثمن الأرض المورعة بمبلغ التعويض الذي أدته الحكومة في سبيل الاستيلاء عليها مضاعفاً اليه عائلة سنوية سعرها ٢ ٠ ر . و مبلغ أحياناً ممدود ١٥ / ٠ من ثمنها في مقابل دفعات الاستيلاء والتوزيع والنفقات الأخرى ، ويؤدي مجموع الثمن أقساطاً سنوية متساوية في مدى ثلاثين عاماً » .

## أسس التوزيع

وقد وضعت أسس التوزيع في نطاق هذه النصوص لاحتياز الملاك الجمود وتخصيص مساحة من لأرض لكن منهم وتحديدنا على الطبيعة ، ويتطلب هذا تكوين لجان للبحث الاجتماعي والاقتصادي لغرض الأرض المستولى عليها ، والمستأجرين بها ، والذين يؤدون أعمالاً وزراعة في خدمة الإنتاج فيها .

وقامت هذه اللجان بد است تلتاً بحثت المستأجرين وأصبحت أسس بالأرض المستولى عليها على استثمارات بحث خاصة أفادت لذلك ، وهذه الاستثمارات تشمل نباتات وأقمشة في كل مستأجر وجميع أفراد أسرته من حيث الجنسية من الطالب ، محل إقامته ، المركز والمهنية ، تاريخ ملكه الإيجار ، تاريخ اشتراكه في الأرض المستولى عليها ، مدى استمراره في الزراعة ، الإبداع الفعلي للأرض وصلته بالطالب ، أقارب الطالب من الفرحتين الأولى والثانية ، المستأجر بالتزام ، نوع العمل الزراعي الذي يزاوله الطالب ، مهنة أصحاب الأصابع ، الحالة السكنية ، الأحكام الجمالية التي صدرت ضد الطالب ، أو أحد أفراد أسرته الذين يعملون خلال الخمس عشرة سنة الماضية بالتفصيل ، جدول شامل للإسرة يوضح به اسم كل فرد منها وحدته برب الأسرة وسنة والحالة المدنية ، محل الإقامة والعمل الذي يزاوله . و جدول ثان يوضح أملاك الطالب وروجه وأولاده أو من يعملون ، أملاك والديه المسجل منها وغير المسجل مع وصف لهذه الملكيات من حيث الموقع وأحوص والزمائم وحالتها ومستأجرتها ، و جدول ثالث يوضح الآلات والمواشي التي يملكها الطالب - و جدول رابع للأراضي التي يستأجرها من الأرض المستولى عليها ومن أراضي الغير . و بيان في إيراد الطالب في أسمة من مختلف المصادر .

وبعد استيعابه جميع هذه اليبسات بدقة وإيمان يحور الطالب أن يسرى جميع رغباته كتابية بالاستشارة ، وكذلك تصدح أن يوضح وجهه نظره عن الطالب وأسرته في شاة مخصصة لذلك .

وتسوف هذه الاستثمارات في حضور الطالب وإمام لجنة البحث التي تتكون من البحث كرئيس للجنة ، ومن عدة اسحية ، والنبي من المشايخ ، ولداون وصراف الساحة ، وداظر الرراعه ، كاعضاء يتحملون مسئولية الادلاء بأى بيان خطأ ، كل فى اختصاصه .

وتعرف الأسرة فى لمحت الاحتياضى بأبى مخدوع الافراد الذين يعيشون على مصدر رزق مشترك وهو الارض المستأجرة باسم رب الأسرة مهما تعددت مساكنهم .

وبعد استيعابه استثمارات البحث تعرض فى كشوف خاصة تشمل البيانات الواردة بالاستثمارات . ويتم المبرع لمستأجرى كل ناحية عن حقه ، وكل سنة إبحارية على حدة . ثم تقوم اللجنة بدراسة تقرير المدخل من الصندان بالمساحة المعدة لتوزيع على أساس الدورة الزراعية السارية .

ويراعى عند التقدير اعتبارات تتعلق بتقدير عة كل محصول ، وكذلك تكاليف الرراعه لكل محصول ، وتقدير القسط السنوى الذى يتعين على المالك الجديد أدائه ، مضاعف إليه الاموال الاميرية المقررة على الفدان ، وكذلك السعر السائد لمخاضين البزوعة . ويراعى عند التقدير لعلة الفدان أن يؤخذ متوسط الانتاج فى السنوات الماضية فى الاعتبار ، ويحور الاسرشتات بسجلات هذه الاراضى ، وكذلك يراعى أن الأسرة سوف تؤدى العمل اليدوى الرراعى فى ملكيتها الجديدة بعضها . ويعمل هذا التقدير على الطلعة ، وبصور الملاحى والمشرغبين على الزراعة فى المنطقة .

ونفى هذا در سات متوسط تكاليف المعيشة المناسبة للأسره بنحده المدخل السنوى الذى يرم كفالته بها فى ملكيتها الجديدة . ويتم هذه الأبحاث على استثمارات حاضه تشمل كافة حوزة بعض المعيشة للأسرة فى العام على صوره ها تسهله فى مواد غذائية وعلفى ومواد منكية .

وبعد اخراء هذه الدراسة يمكن تقدير اله حنة اسماحيه لكل أسرة بمراعاة عدد أفرادها ومقدار ما يلزمها فى نفقات معيشة سنوى . ولقد كان متوسط دخل الفرد من الارض الموزعة سنوى حوالى عشرين حنيها ، وهذا يعنى أنه

الأسرة التي تتكون من ستة أفراد ككل لها ملكية جديدة توفر لها دخلا صافيا قدره حوالي ١٢٠ جنيهها في العام .

## عزلة التوزيع

على أي أساس يتم توزيع الارض ١٩ وهل يكون عادلياً اذا نحن قدوما نصيبا متساويا لكل فرد من أفراد الأسرة ؟؟

واحد على ذلك هو « لا » فليس عدلا ولا صوابا أن نسوي بين أفراد الأسرة الواحدة في أهمية التوزيع ، ومنهم الكبير والصغير ، ولكن سي ما يناسبها من نفقات الأسرة وما يستطيع تقديمه من وحدات عمل .

وللوصول الى أكثر الأسس عدالة في التوزيع وصعب قديمة أدخلت فيها السن كعامل هام من عوامل التوزيع . وهذه القاعدة هي تقسيم الأفراد الى وحدات بحسب حاجاتهم المعيشية . وهذه الانقسام في صورتها المبسطة هي

● رب الأسرة : وحدة ورع

● من سبع سنوات : ربع وحدة

● أكثر من ٧ الى ١٤ سنة : نصف وحدة

● أكثر من ١٤ الى ٢١ سنة : ثلاثة أرباع وحدة

● أكثر من ٢١ سنة : وحدة كاملة

وبهذا يمكن أن نقرر أن ما يعطى لكل أسرة حسب القواعد المذكورة يناسب تماما مع تكاليف معيشتها .

وناحية أخرى هي لما كان الفردون لا يسمح باعطائه المالك الجديد أكثر من خمسة أقدمة ، وهذا الحد يعطى نفقات معيشة الأسرة المتوسطة الى حد معين ونقص عن توفير ضروريات الأسرة الكبيرة التي قد تحتاج الى مساحات قد تصل الى ١٨ فدانا ١٠ لهذا قسمت الأسرة الكبيرة الى أسر فرعية ، وعطيت هذه الأسر الفرعية ما يكفي مجموعته لمساواتها في الدخل مع غيرها .

ولم يعطى التطبيق الجانبي الانساني ، إذ تبين أن بعض المستأجرين ممن كانوا يزرعون الارض لاستولى عليها قد توفي ، وترك الارض لاولاده انفسهم يعملون بها ، وهي مصدر دخلهم ١٠٠ فهي يحرم هؤلاء القصر لان الفردون هي على أن الارض يجب أن تعطى لشخص بالغ ؟

لقد أوحدها لذلك حلا ، لأن الأمر لا يحلوا عن أن يكون يقتصر « أم » ، فإذا كان له « أم » تنقل الأرض باسمها ، فتكون مصدر رزق للأولاد جميعا ، وهي تحتفظ لهم بحقوقهم ، وإذا لم يكن لهم أم تسلم الأرض للوصى الشرعى على الأولاد ، ثم تنقل منكبه إلى أكبر الأولاد عند وقوعه من الرشد ، بشرط اشتغاله بالزراعة .

كذلك نص قانون الإصلاح الزراعى على عدم تملك أصحاب السوايق ، ولكن تبين أن حرمان هؤلاء من مصدر رزقهم ، وهو الأرض ، سيوقع بهم إلى الفقر والموت ، مما يحملهم على محاولة الإرتزاق من طرق غير شرعية . كما أنه ليس من الإنصاف حرمان أسرة من الأرض بسبب ذنب ارتكبه عائلتها . وقد رأى لذلك إعطاؤهم أرضهم بالأيجار حتى يقدموا صهيبة تدل على حلوعهم من السوايق ، بحيث لا ينقلون مباشرة إلى طبقة الملك كغيرهم . ولقد ظهر أن هذا الاتجاه قد وجه الأمر إلى الاستقرار ويسمى إلى الطبيعة الحرة الكريمة .

وتبين لنا أن هذه الأسس ، وقد كفلت عدالة في التوزيع واستقرارا في سبيل العيش وأن الملكية في حد ذاتها عامل مهم لحمل المنتج . والعلية العظمى من هؤلاء الملك اعدد يؤدون الالتزامات كاملة . وأهم يحرصون على استغلال ملكياتهم الجديدة على خير وجه .

## تقسيم الأرض على الطبيعة

بعد تحديد أسماء املاك الجند وتعيين المساحة الملكية لكل أسرة ، بعد كشوف مخصصة بأسماء المنتفعين بالملكية ، كل راعية على حدة وكل راحية صيكية مستقرة ، وهذه الكشوف ترتب ترتيبا تصاعديا . وتبدأ بعد ذلك خطوات على جانب كبير من الأهمية ، هي تقسيم الأرض مستولى عليها إلى ملكيات جديدة مع تحديدتها من الطبيعة بالعلامات مساحية الحكومية . حتى يعرف كل مالك أرضه وحدوده يبدأ بها عهدا جديدا من الاستغلال والاستقرار .

ولم يكن تقسيم الأرض أمرا سهلا ، إذ أن الإصلاح الزراعى تحت هذه الموضوع من نواحيه كافة لتقدير نظام يكفل استغلالا دواع ميسور في ظل ملكية فردية ، دون تفوت للأرضى أو دخول في انتاجها . وانتهى الإصلاح الزراعى إلى إقرار مبادئ تقسيم الأرض وهي

١ - تقسيم كل ملكية إلى ثلاثة أقسام ( في حالة الدورة الثلاثة ) وهي



التي تباع في معظم أراضي الإصلاح الزراعي ، أو إلى قسمين ( عن حالة المزرعة الخاصة بأراضي القصب ) وروعي أن تكون هذه الأقسام مساوية تقريبا  
 الامكان . وكل قسم من الأقسام ملكية يقع في جزء من أجزاء المزرعة التي  
 تسبق مسطحا زراعيا كبيرا منه يصل إلى ٦٠٠ فدان . وهذا يعني أن المزرعة  
 الزراعية الثلاثية التي مساحتها ٦٠٠ فدان تقسم بمساحة ٢٠٠ فدان تزرع  
 محصول واحد أو القطن مثلا ومساحة ثلثه تزرع قمحا ثم أرزا ومساحة  
 ثلثه تزرع برسيمًا ثم أذرة . داخل هذه المزرعة يمكن كل مالك أرضه مزرعة  
 هي ثلاثة أقسام .

هذا النظام يمكن من زراعة الأراضي المزرعة على نطاق استغلال زراعي كبير  
 مما ييسر هذا الاستغلال وينظمه ويرفع مستواه .

٢ - روعي ألا تزيد المساحة بين الملكية المزرعة وسكن المالك عن ٣ كيلو  
 وألا تزيد المساحة بين كل قسم من أقسامها عن نصف كيلو متر  
 وفي كثير من الحالات تكون أقل من ذلك حتى لا يصبح جزء من مجهود العلاج  
 من الانتقال بين الأقسام الثلاثة .

٣ - أحد من الأخصار تناسب الميزة بين الملاك أي أن يكون جزء المالك من  
 أحد أقسام المزرعة هو حاره في القطعين الثابتة واثباته وهكذا ، مما يدعو إلى  
 وجود الروح التعاونية بينهم . كما أنه حصص لكل قرية أرض محببة عند  
 التقسيم يزرعونها متجاورين .

٤ - روعي أن يكون المستعمرون بالوحدات الصغيرة أقرب ما يكونون لمسكنهم  
 وينتجح في السعد ، كلما زادت مساحة الوحدة في الاتساع ، أو بمعنى آخره  
 كلما زادت عدد الوحدات المكونة للامرة ، تصاعدت مقدرتها على العمل والانتقال  
 إلى أراضيها .

٥ - تترك مساحة من الأرض المسئولة عليها مجاورة للقرى لكي تكون محالا  
 لتوسيع السكنى وإقامة الشبكات اللازمة لهذه القرية .

## عقبات التوزيع

لم يكن توزيع الأرض بالامر اليسير ، ولكنه احتج إلى كثير من الدراسات  
 والمجهود البشري . وأنه منذ وثيد ، وصعوبات ثابتة . فبدأ في العام الأول  
 بتوزيع ١٨ ألف فدان . وفي السنة الثانية ٨٢ ألف فدان ، وفي السنة

الثالثة ١٤٤ ألف فدان ، وفي السنة الرابعة ٣٧ ألف فدان . ولقد اعترضت التوزيع عقبات فيه وصفت محل البحث والدراسة السابقة وأمكن على صوة ذلك ، الوصول بها الى حلول عملية وإيجابية . وأهم هذه العقبات هي :

١ - اقتضى توزيع بعض المساحات مديلا في محاري الري وانصرف وانطرق وخاصة في الأراضي التي لم يكن مبيعا في استغلالها دورة زراعية منظمة ، أو تلك التي تقتدر الى تنظيم في هذه الأراضي .

٢ - وجود مساحات في الأراضي ابور مساندة ومخيمه أراضي التوزيع . وقد تكون هذه المساحات مجمعة . وفي كذا الحالات يجب تحديثها على الطبيعة . ثم تحدد على الحرائط لتستخدم في التوزيع حتى لا تقع في نصيب أحد الملاك الجدد فلا تسكن من استغلالها . ويظهر هذا نوصوح في زروعات العموم ، وتفتيش الحرائط بالحجرة والدائيق بالمقهي .

٣ - بيع بعض المستحدث طمعا للمادة ٤ في القانون مع وجودها متداخلة مع الارض المسنونة عليها . ويرجع هذا الى أن الملاك السابقين لم يكونوا يكترون لتأثير هذا على استغلال الأراضي التي سيسمونها للاصلاح الزراعي .

وقد دعا هذا الموقف الى تحصيل هذه منيحات الى أطراف الأراضي المصلحة لتوزيع حتى تكون الملكيات الجديدة مجمعة في مساحة يسهل معها التقسيم وعس المرافق ، وتنظيم المورة الزراعية لها .

٤ - عدم تكافؤ صرائب الاطيان لبعض الأراضي المسنونة عليها مع كفايتها الانتاجية ، نتيجة لان بعض الملاك السابقين كانوا يستملكون حدودهم لدى الجهات المسئولة عند تقدير هذه الصرائب وقد تعرض صرائب غير مجزية على أراضيهم .

وهكذا أظهرت الحاجة وجوب اعادة التعديل في حدود لتتناسب الطريقة مع ماتفه الارض في السهل المناسب .

٥ - عدم وجود سجلات متعظمة في بعض المناطق المسنونة عليها ، وهذه السجلات تحدد أسماء المستأجرين واصفي اليد الذين يجب ان يعطوا الاولوية عند توزيع ، بل هناك ما هو اشد من ذلك . فان لبعض أمم في التصيلين . ودس بعض الأشخاص في المساحات ممن لم يكونوا زراعا بتلك الأراضي حتى ينتفعوا بالتمليك .

وقد أدى هذا إلى ضرورة التحقق من وضع اليد جنتى الطرق عن طريق البحث والتحرى والرجوع إلى المستندات حتى يتمتع بالتأليف كل زارع لهذه الأرض ، وكان يستمد رزقه منها طالما إنطبقت عليه الشروط .

٧ - تم الاستيلاء على بعض الأراضي التي كانت تستغل عن طريق ملاكها السابقين على القمة أو عن طريق كدور المستأجرين أو الوسطاء . مما أوجب إجراء أحداث شديدة لأهلى القرية الواقعة فى دائرة الأرض المعدة للتوزيع ، أو القرى المجاورة لها ، حتى يحتار من بين مستأجرين لهذه الأراضي الأكثر أولاداً أو الأقل مالاً . وهذا بعض بحث مئات عديدة من أسر هذه القرى ، ويصعب أيضاً القيام بمجهود فـهم حتى يصل إلى اكمل نسبة من العدالة .

٨ - الأراضي المردحة - وهي التي لا يتوفر فيها ملكيات جديدة - تعطى لجميع من تطبق عليهم نص المادة ٩ من القانون والقواعد المكتلة . وهذه وضع لها نظام خاص لم تنترم مقتضاه كماله المستوى المعيشى السائد فى باقى المناطق . ومن الأراضي المتناثرة التي ستولى عليها فى المناطق وصفت النسخة العليا نظاماً لتوزيعها يقضى باختيار ملاكها جديد طبقاً لندىء من بلادة الرئاسة على أن يتم التصرف فى هذه الأراضي طبقاً لوضع اليد وبالطالة التي امتتلى بها على الأرض سواء كانت الملكية للملحد أو محددة .

## هل استفاد المالك الجديء ؟

يتساءل الكثيرون هل استفاد المالك الجديء من التوزيع ؟  
واننى سناقش فيما يلى هذا السؤال :

من المعلوم أن الملكية هي الشجع والحافز على الإنتاج ، كما أنها تدعو إلى تقديس النظم التي تؤدي إلى الاستقرار ، وهي مع هذا من المراتب التي تلازم الانساق وتظهر القيم المعنوية للحياة . والملكيات الموزعة سبيل إلى تفكيك الزراع الفعليين لأرض من استغلالها والمحصل على عائص اشتاحتها ، وانسداد هذا المزارع الصغير بمعنى الحرية الكريمة .

لهذا ، فإن مالئك الجديء - وقد استمر فى أرضه - بدأ يرددها ويريد من انتبها لشعوره أنها له ولأولاده من بعده .

وبالإضافة إلى ذلك فإن النعمة العليا للأصلاح الرديء كانت انعكاسات الاستغلال لهؤلاء الملاك عن طريق تنظيم المودة الرراعية وتوفير المشروعات

اللازمة • وفي نفس الوقت ترمي حقوقهم لدى الغير وتحرص على حمايتهم من الوسطاء والتهار • كما أنها قامت بتوفير أوطعسين القيس للخدمات ، وهم يعملون على الهوض بمستوى الانتاج عن طريق الاشراف والتوجيه وارشداد الملاحين بأسلوب يختلف عما كان في الماضي • كل هذا يندمج معه زيادة في انتاج هذه الملكيات •

كما أن للجمعيات التعاونية أثرها في تقليل تكاليف الانتاج والعمل على زيادة الايرادات إذ أنها تقوم بتزويد المالك بما يحتاجه دون وساطة ، وبالسعر المتماثل المناسب • كما أنها تقوم بتعليمات ، وتشغيل المزارع بنفس الطريق وكذا تسويق حاصلاتهم بأسعار مناسبة •

ومما لا شك فيه أن المالك الجديد وهو يدفع قسط التملك ، أصبح يحصل على ماكنص من الدخل أكثر بكثير من الدخل الذي كان يحصل عليه قبل صدور مرسوم الإصلاح • إذ أن قسط التملك يقل عن القيمة الإجمالية التي لم يكن له رابط قبل صدور القانون والتي بلغت في بعض الأحيان أكثر من ٦٠ في مئيتها ، في حين أن متوسط قسط التملك للراش هو ١٤ في مئيتها للحد من • مما أدى إلى زيادة دخل الفرد إلى أكثر من المثلين •

هذه الموائع مجتمعة أدت وستؤدي على الدوام إلى زيادة الانتاج وزيادة دخل المالك الجديد ، وهذا هدف من أهداف القانون المهمة •

# التعاون

إذا ذكر ،الإصلاح الزراعي بمعناه الحديث ، اقتصر في الدهن على العصور بالتعاون . فان التعاون نشأة الحركة للإصلاح ، ما دام من الغرض الإصلاح الزراعي زيادة غلة الأرض لزيادة دخل الفلاح معه تمديده للزراعة الصغيرة التي يعيش عليها .

لذلك حرص القانون على ربط الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها بأشياء جمعيته تعاونية زراعية للجمعية بهذه الأراضي ، نص في مادته ١٨ على « لتكون بحكم القانون جمعية تعاونية زراعية من ألت اليهم الأرض المسكون عليها في القرية الواحدة ومن لا يكون فيها أكثر من خمسة أفدرة ٥٠٠ » والاساس في هذا النظام أن التعاون كنهنم اقتصادي يقوم على شمس مجهود الأفراد بعضها إلى بعض مما يخلق معهم قوة تؤدي بهم من الاعمال والمنتجات ما لا يستطيعون أدامها كالأفراد مشتتة .

وينتوق نجاح الإصلاح الزراعي على هذه الجمعيات ، فان هي حققت رسالتها وقامت بواجبها سلك المشروع إلى الغرض المنشود منه . فتكون الجمعيات التعاونية هو الضمان الرئيسي لتيسير الاستغلال والعمل على زيادة غلة الأرض . ورفع مستوى معيشة الفلاح بانعطائه جميع التسهيلات الاقتصادية والاجتماعية . فلا يكفي أن يعطى الفلاح قطعة أرض ثم يتركه لنفسه ، بل يجب أن نعظمه أحسن النسل لزراعتها ، وأن نقسم له كل ما يحتاج إليه من عمولة فنية ومادية .

## أعمال الجمعيات التعاونية

حددت المادة ١٩ من القانون عمل الجمعية التعاونية في الإصلاح الزراعي ما يأتي

- ١ - الحصول على النصف الزراعية بمختلف أنواعها طبقا لأحكام الأراضي المملوكة لأعضاء الجمعية .
- ب - مد الزراع بما يلزم لاستغلال الأرض كالأسمدة والبذور والمأشسية والآلات الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ومقها .

ج - تنظيم زراعة الأرض واستغلالها على خير وجه ، بما في ذلك اقتناء اليدور وتصنيف المحاصيل ومقاومة الآفات وشنق الشرع والعسارى .

د - بيع المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها على أن يخصم من ثمن المحصولات أقساط ثمن الأرض والأموال العميرية والسلف الزراعية والديون الأخرى .

هـ - القيام بجميع الخدمات الزراعية الأخرى التي تتطلبها حاجات الأعضاء وكذلك القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .

وتكون جميعات تعاونية مباشرة بعد توزيع الأراضي ، يمكن المزارع من الانتفاع بمرايا الأساق الواسع مع حصوله على قطعة صغيرة من الأرض مما يسون لجميع المساحات الصغيرة في مساحات كبيرة تطبق فيها أحسن الطرق الزراعية الفنية والاستعمال إلا لا وتحسين وسائل الري والصرف ، ومقاومة الآفات والحشرات والمخاض والتابع الطرق الصحية في الحس والحصاد . .

كل هذا على نطاق واسع مما يؤدي إلى تقبيل نفقات الأساق وتعبه

أى حسب ذلك تتبع الجمعيات التعاونية المحصولات الرئيسية لحساب أعضائها بالجملة . ويؤدي بيع المحصول بكميات كبيرة إلى الحصول على ثمن مرتفع لها بخلاف الحال ، إذا أع محصول بمفرده . إذ يضطر في هذه الحال إلى بيعه لآخر صغير وهذا التأخر يسيئه إلى آخر ولا يمكنه هذا من الحصول على سعر مناسب لمصافته .

وهذا تحب الإشارة به نقطة هامة أنه بدون إنشاء الجمعيات التعاونية لا يمكن تنظيم استعمال الملكيات الزراعية الصغيرة وتوفير مقومات هذا الاستعمال ، ولا يصح توزيع الأرض المستولى عليها تعيناً للملكية . وهذا ما عالجته مشروع عندما ربط امتلاك الثلاث بعضها مستنداً بالاستيلاء على الأراضي . . ثم توزيعها ، وأخيراً قيام نظام تعاوني مشرف عليه بها .

## الظواهر البائرة للنظام التعاوني

عندما وصح قانون الإصلاح ، أرى أن تكون هذه الجمعيات أقرب إلى طبيعة النسقة العصرية وأن تهيأ لها جميع سبل النجاح . ووضع لكل جمعية تعاونية نظام داخلي حسب ظروف القرية والأعضاء وتوزيعهم على المساكن في العرب . . وطبقاً لنظام النوروات الزراعية وطبيعة البيئة وظروف الجيرة ومناخ الأرض المستولى عليها بحيث تتمكن الجمعية من خدمة أعضائها على أحسن وجه ،

ولذلك تختلف أنظمة هذه الجمعيات من منطقة لأخرى تبعاً لتغير هذه الظروف وإن كان يجمعها جميعاً أسس موحدة وعامة هي ،

١ - وجوب تكوين المنتفعين بالتمليك لجمعية تعاونية تضمهم خدمة مصالحهم المشتركة .

٢ - تتكون هذه الجمعيات من طبقة على مستوى واحد هي طبقة صغار الفلاحين الذين يملكون مزارع بين خمسين إلى خمسة أمددة ، مما لا يحصل مجداً لميطرة طمقة على أخرى وتوجيه أعمالها وخدمات اجمعية لتحقيق مصالحهم الخاصة .

٣ - تعين كل جمعية مشرفاً لها وتحدد اختصاصه ومسئوليته في النظام الداخلي للجمعية بحيث يكون مسئولاً عن الإنتاج الزراعي والخدمات التعاونية ومسئولاً أمام الهيئة التنفيذية تم اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .

٤ - اجمعيات مكفول لها الامكانيات المادية والعينية ، فقد قامت اللجنة العليا بتدبير الاموال اللازمة لتنفيذ خدماتها ومشروعاتها ، كما عينت الهيئة التنفيذية بتزويد المناطق بأجهزة فنية هندسية وزراعية وحسابية وبطريقة واجتماعية وإدارية .

٥ - اشتراك كل عضو في الجمعية برأس مال يتناسب مع الخدمات التي ستؤديها له الجمعية ، أكد يتناسب مع مساحة الأرض المورعة فتقرر الاشتراك بمقدار سهم عن كل فدان .

٦ - مراعاة تمثيل الملاك الجهد في عضوية الهيئات الإدارية للجمعية بالصورة التي تجعل انتفاعهم بالخدمات ميسوراً . ففي الجمعيات التعاونية التي تتكون من عدة عرب تتحب كل قرية عضو أو أكثر في مجلس الإدارة وفي الجمعيات المكونة من قرية واحدة تثل كل دورة زراعية بعضو أو أكثر . ورئاسة جلسات مجلس الاداره دورية بين الاعضاء حيث لا يوجد رئيس ثابت للمجلس .

والجمعية التعاونية بالإصلاح الزراعي تشأ لمساحة تكون في المتوسط ١٥٠٠ فدان . وهذه الجمعيات التعاونية المحلية تكون فيما بينها جمعيات مركبة ، على أساس اشدة ، جمعية مركبة بكل منطقة تؤدي خدماتها وأعمالها على نطاق منطقة مساحتها ١٠٠٠٠ فدان . وهذه الجمعيات المركزية والمحلية ستكون « جمعية تعاونية عامة » عبيح مناطق الإصلاح الزراعي .

## مشروعات الانتاج

لم يكن الهدف، لدى قصد اليه قانون الاصلاح الزراعي هو الاستيلاء على الأرض وتوريثها ، ولم يكن كذلك تحديد النظم الايجارية للأرض بحسب ، فهذه وسائل لهدف أهم وأشمل ، وهو زيادة رضاء الفلاح بزيادة دخله وتوجيهه الوجهة الصالحة لاتفاق هذا البذل .

وما يخص عليه الفلاح من ردة الأرض ليس الا جاسا من جوانب الانتاج الاقتصادي في الريف ، فالجانب الآخر يشمل عدة مشروعات يعمل فيها الفلاح وأفراد أسرته ويحصل منها على نتائج قد تعادل في قيمتها دخل الرأسة ، وربما زادت .

وكان ينبغي ان تسبق خطوات تنفيذ هذه مشروعات دراسات وأبحاث تساهل حالة المستفيدين وما يلزمهم من المشروعات التي تؤدي الي رفع الانتاج الزراعي بشقيه لساتي والحيواني ، وبالتالي رفع مستوى الدخل . وتناولت هذه المشروعات :

- ١ - انشاء مراكز لرعاية الحيوان .
- ٢ - التأمين على الماشية .
- ٣ - توزيع عجلات الجاموس على المستفيدين الذين يفتقرون الى اقتناء اشية .
- ٤ - انشاء محطة طلائق الجموس والابقار .
- ٥ - انشاء مهن ومراكز التلقيح الصناعي .
- ٦ - انشاء محطات للتفريخ واكثار الدواجن .
- ٧ - توزيع السلالات المتأثرة من التفواجر .
- ٨ - انشاء مصنع لاعلاف الدواجن وتوريثها .
- ٩ - انشاء وحدات لتجميع وتبريد الالبان .
- ١٠ - وحدات للصناعات الريفية .



١١ - تصنيع بعض الحاصلات واعدادها للتصدير .

١٢ - التحسين العي للإنتاج في مساحة ٥٠ ألف فدان .

١٣ - الإسكان والتعمير .

١٤ - تصجير الآبار الارتوازية .

تعد المشروعات في مناطق الإصلاح الزراعي طبقا خطة مدروسة لتحقيق الهدف منها . وتستند هذه المشروعات الى قواعد وأسس هي :

١ - تبدأ هذه المشروعات على أساس اقتناع الملاح بها وبأهميةها ، لمشاركتها فيها والاستفادة من مآلاتها والمحافظة عليها وتنميتها . وبإتني ذلك بعد دراسة شاملة للمنطقة ثم ارشاد وتوجيه في المنطقة التي سيطبق فيها المشروع .

٢ - تبدأ هذه المشروعات حيث تبدو حاجة الملاحين والمستهة الى خدماتها وتكون الظروف مناسبة . وليس هناك ما يمنع من بدايتها مباشرة . ثم تسو بعد ذلك خطوات وثيقة وثابته لكي يستمر المشروع الى الأبد والاستقرار .

٣ - تقام المشروعات في ظل نظام تعاوني وتعاوني ، حيث الرعاية والشر الجمعيات التعاونية في المناطق .

٤ - الاهتمام بزيادة الدخل ركن أساسي في المشروعات ، وتعطى الأولوية لإنشائها على هذا الأساس ، مع مراعاة أن تحقق استبعاد جزء من الأيدي العاملة باستمرار في مناطق التكتيات الجديدة .

٥ - تمول هذه المشروعات بالموال أملاك الجدد أنفسهم عن طريق جمعياتهم التعاونية .

ويحور في المشروعات الكبيرة أن تمول عن طريق صندوق اللعبة العليا للإصلاح الزراعي ، ثم تصير ملكيتها بعد ذلك للجمعيات التعاونية .

٦ - يراعى دائما - والأساس فيها أنها أقيمت لملاح - قدرة هذا الملاح على الانتفاع بهذه المشروعات وإمكاناته على المساعدة فيها . وعلى سبيل المثال عندما وضع مشروع لتوزيع الدواجن ، رأى أن يكون ارتفاع الأسرة بمتوسط ١٢ دجاجة وأن يكون سمك ثمنها مقابل ٤ بيضات لكل دجاجة ومشروع توزيع المحلات ، وضع على أساس أن يكون ثمنها بالمعمر

الأساسي مع مبادئها على خمسة ألساط سنوية تيسيرا له على الانتفاع  
والسداد ، وفي مشروع توزيع الاعلاف للدواجن وضع على أساس أن  
يكون مبادئ الكيلو الواحد منها هو بيضة واحدة .

هذا التيسير والتبسيط والسلسلة في مشروع جعلها نمو في مناطق  
الإصلاح الزراعي وتستمر في ثبات اقتصادي .

وللاطمئنان على نتائج هذه المشروعات وآثارها الاقتصادية قام الإصلاح  
الزراعي بتعيين جوار أخصائي لتنظيم هذه المشروعات وإوقوف على مدى ما  
حافظته من دجن للإصلاح . وكلل لهذا المهاد البيئة التامة والإمكانيات التي  
تجمله نصن ال اعقات سهولة مع الخدمة السامة . ونحن نتبع هذه  
المشروعات على طريق هذا اجهاز ناستمرز .

## العلاقة بين المالك والمستأجر

من المعروف أن المساحة المزرعة في مصر محدودة لا تزيد بالنسبة التي يد بها عدد السكان ، وقد أدى هذا إلى تكسبهم في الأرض الزراعية ، هذا بالامساك من عدم توازن موارد اقتصادية أمام المشتغلين منهم بالزراعة التقليدية عن حاجة الأرض ، وبذلك أصبح مصفر الزرق ابوحيد أمام حصاد سنة الهائلة هو ، ثم في الزراعة والتهافت على إيجار الأرض الزراعية ، مما أدى إلى احتلال التوارب في العرص والعلب . وذلك زيادة الطلب على الأرض . وقد أدى كل هذا إلى ارتفاع إيجارات الأراضي الزراعية ارتفاعا غير معقول بالنسبة للإيجار في العالم . مما حبط بعض طبقة المستأجرين دون الحد الأدنى لضروريات الحياة .

كل هذا أدى إلى سوء حالة الفلاحين وغرق فريق كبير من المستأجرين . رغم معيشتهم المتواضعة ، في خلة من الديون تروى سنة بعد أخرى ، مما أثر تأثيرا سلبا في الانتاج الزراعي وفي الحالة المعيشية لهؤلاء الفلاحين ، ومن ثم أصبح تحصيل الإيجارات لا يسير على الوجه المرعي لعدم تمكن المزارعين من سدادها .

ولا بد من الإشارة هنا إلى بعض الزراعات التي كان يشرف عليها موظفون لا صلة لهم بفلاحي الزراعة فإن هؤلاء كثيرا ما كانوا يعمدون إلى المبالاة في دفع الإيجارات انظارا لشاغلهم وكفالتهم ، كما أن طريقة التاجر بأفراد لصف الفلاحين كانت تدفعهم بسبب العناد وسوء التقدير مع الحاجة للعيش إلى التاجر بغتات بمظلة لا تناسب إطلاقا مع حالة الأرض ، بل وتزيد في بعض الأحيان عن صفات غنة الزراعة .

وفي بعض الحالات - المحدودة - كان الخاضعون على الأرض من الملاك عمليين وواقعين ، وذلك عندما تسلموا مزروع تصم مستأجرين غارقين في الديون فتجاوزوا لهم عن الديون القديمة وحفظوا الإيجار إلى الحد المعقول الذي يبعث الأمل والقدرة على الإنتاج لدى المستأجرين ، وبذلك زاد الشخص العمل من

الايحاراب بالرغم من تخصيص قيمتها الاسمية كما رتفع مستوى الاساج وانتمش  
حال العلاج .

والى جانب الارتعاج الذى سحطه ايجار الاراضى كان المساجرون يشعرون  
بعدم الاستقرار اذ لم تكن عقود الايجار المبرمة بين الملاك والمساجرين ذات  
قيمة ، بل انها هي بعض الاحياس لم يكن لها وجود ، وان وجدت فقد كن  
يعمل بها لمدة سنة واحدة أو موسم واحد أو محصول واحد . وكان الامر  
بيد المالك الذى يستطيع أن ينهى عقد الايجار كيفما أراد ومتى شاء .

وكان هذا النظام بطبيعته لا يشجع المساجر على التفكير في تحسين  
وسائل الزراعة أو المحافظة على الثرية الزراعية أو اذحال أية اصلاحات  
على المزرعة ، وذلك لقلقه وعدم اطمئناؤه الى تقاه الارض في حورته . وقد  
سبب اعدام الطمانينة اصرارا احماصه وسياسية كثيرة كانت تعجز بحالها  
في الفترة السابقة للثورة ولكنها نتجت عى تحكم الملاك فى العلاج وتوجيههم  
الى الجهة التى يريدونها وذلك باملاء آراء الملاك عليهم . ولعلنا نذكر حوادث  
محاولة اشتصاص بعض الثقاتيش وهجوم لمساجرين على كسار الملاك طياره  
اواشيهم .

## تدخل الدولة بالشريع

كل هذه العوامل التى ذكرناها أدت الى تدهور حالة المساجرين ، لذلك  
نجد أن الحكومة عندما أصبحت قابون الاصلاح الزراعى خصصت اليها  
الخامس منه لسطيم علاقة المساجر بالمالك على امس من العمل وحماية  
الطرف الضعيف من استغلال الطرف القوى .

فصت المادة ٣٢ على أنه : « لا يجوز تاجر الارض الزراعية الا من يولى  
زراعتها بنفسه » وذلك منعاً من استغلال الوسيطان للعلاج .

وحددت المادة ٣٣ آجرة الارض الزراعية على أن « لا يجوز أن يربد  
أجرة الارض الزراعية على سبعة أمثال القيمة الاصية المربوغة عندها ،  
وفى حالة لايجار بطريق المزارعة ، لا يجوز أن يربد نصيب المالك على  
النصف بعد خصم جميع المصروفات » . وكذلك نصت المادة ٣٤ على أن  
« لستاجر الارض الزراعية أن يسرد من المؤخر ما أدله بأية صورة ، زيادة  
على الحد الاقصى المقرر فى المادة السابقة ، وله أن يثبت أداءه اريادة بطرق  
الاثبات كافة » .

ولصالح استئجار الأرض واستغلالها على وجه مرضي ، وضع حد أدنى للإيجار ، نصت المادة ٣٥ على أنه « لا يجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات » - وفي هذا الاتجاه نصت المادة ٣٦ على « يجب أن يكون عقد الإيجار ثابته بالكفاية معه كانت قبضته ، ويكتب العقد من أصلين يبقى أحدهما مع مالك والآخر مع المستأجر » - فدا لم يوجد عقد مكتوب كان الإيجار مراعاة لمدة ثلاث سنوات - نصت المادة ٣٧ في المصنف بعد قسم جميع المصروفات » -

وعند صدور قانون الإصلاح الزراعي - وهو يهدف إلى استئجار الحال بالنسبة للمشتغلين بالزراعة ومن يسهم طلبة المستأجرين - روي أن تمتد عقود الإيجار التي كانت تمتد بنهاية السنة الزراعية ١٩٥١/١٩٥٢ إلى سنة أخرى ، مصدر القانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ وهو ينص على « مع مراعاة حكم المادة ٣٣ ، تمتد عقود إيجار التي تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية عارية عند العمل بهذا القانون ، وذلك لمدة سنة زراعية واحدة أخرى ، إذا كان المستأجر يزرع الأرض نفسه سواء أكان مستأجراً أصلياً أو من اباطن » - وفي هذه الحالة الأخيرة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من الباطن والمالك .

ويكون الإيجار في السنة الزراعية التي يسبقها فيها العقد مراعاة أو نقداً بحسب اختيار المالك وذلك في الأراضي التي تكون مرييتها حبيباً واحداً أو أقل ، على أن تكون طريقة الإيجار واحدة في مجموعها يملكه المؤجر من الأراضي المذكورة » -

ثم امتدت هذه العقود لثلاث سنوات أخرى بالنسبة لمصنف المساحة المؤجرة لغاية ١٩٥٥ - ١٩٥٦ بمقتضى قوانين ثلاثة ، ثم صدر القانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ ، يقضي بالامتداد لمدة ثلاث سنوات تنتهي بنهاية سنة ١٩٥٨ - ١٩٥٩ ، وذلك عن نصف المساحة المؤجرة . وفي جميع هذه القوانين كفل للمالك حق تجيير نصف حصه واستغلاله بمفرده ، أما زراعتها لحسابه ، أما إنتاجها إلى مستأجر يتخلف على التزاماته قبله .

ويعتبر امرة اساقفة كثرة انتقالية متوذي الى عودة العلاقة بين المالك والمستأجر تدريجاً الى الحالة الطبيعية التي ينظمها التشريع ، والتي في ظلها يحسم الامكان كطرفين في انتاج الزراعة بالعمالة والاستقرار ويكمل لكل منهما حقوقاً معينة تتكافأ مع ما يساهم به في الانتاج .

# تمويل الاصلاح الزراعى

## مصادر التمويل

بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى وتشكيل هيئته لتسييره مباشرة ، طلبت الهيئة فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ من وزارة المالية الترخيص بصيغة ملحة باعتماد مبلغ ١٠٠ ألف جنيه بصيغة مؤقتة لتصرف منها على تسيير العمل .

وفى ١٣ نوفمبر سنة ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء بالترخيص بمبلغ ١١٠٠ جنيه على ربط المصروفات غير المنظورة لمواجهة المطالب العاجلة حتى تتم الاجراءات الخاصة بالاعتماد المطلوب .

وقد ورح هذا المبلغ على ٢٢ منطقة متوسط مساحة كل منطقة - ١٠ فدان اى بمعدل ٥٠ حياها لكل منطقة .

وطلست وزارة المالية بـ ٧٠ ما يشتر صرحه على كل نوع من انواع المصروفات التى تحتاج الى مبلغ الـ ١٠٠ ألف جنيه .

وفى هذا الوقت كانت عمليات الاستيلاء على الارض واستغلالها قد بدأت فارتفع تقدير الـ ٨٢٠ ألف جنيه من المدة من اول نوفمبر سنة ١٩٥٢ الى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٣ وهو نهاية السنة المالية الحكومية ، وقدرت الايرادات عن هذه المدة بمبلغ ٢٠٥١٣٠٠٠ جنيه .

وصدر المرسوم رقم ٣٣٠ سنة ١٩٥٢ يرد ميراثية الاصلاح للرد على على هذا الامساس على ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٢

وبالاصلاغة الى هذا ، فان الحكومة قامت بضمها الاصلاح الزراعى لدى مكتب التسليف الزراعى واقتراضه على حدود مبلغ مئتين جنيه لشراء ادوية وتدريب وامسدة وآلات .

وما لبث ان صدر قانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٥٣ بتعديل المادة ١٢ من قانون الاصلاح لزرعى الذى اعطى للجنة اعداد للاصلاح الزراعى الشخصية الاعتبارية وان تكون هيئة مستقلة لها دعة مالية وميزانية خاصة دون الخضوع لاشرف

وزارة المالية والاقتصاد أو ديوان الموظفين اكتفاء برقابة ديوان المحاسبة على حساباتها فقط .

## نظام العمل

وعلى الرغم من أن الإصلاح لا يتقيد بالنظم والقواعد الحكومية - حسب نص القانون - إلا انظمة الحكومة والنسوك والشركات الكبرى كانت امام المختصين لدراستها ووضع برنامج سليم يفتش المالية والحسابية . ووجهت عناية خاصة لتحصيل والعرف .

ووعى في التحصيل المراقبة الداخلية مما ادى الى انتظام حركة التحصيل وودته . أما صرف فيسير طبقا للقواعد خاصة بعد المراجعة مع السرعة والدقة ووضعت لتظيم عملية الشراء لائحة خاصة مستندة في اغلب قواعد الى نظم الحكومة لمقتها مع مراعاة المرونة الواجبة .

وساعد على تعيد تقاوس . ان ندائته صاحبت ندية المسسة الزراعية ، وجمع المستأجرون لأراضي الإصلاح للتأمينات ، وجزءا من الإيجار . وشمع على ذلك حصص الإيجار الى سمعة أهذال الشريعة . وشمع على القيام بهذا الالتزام من جانب الفلاحين اعلمهم في ان يصبحوا ملاكاً لهذه الارش .

كما أنهم تأكدوا ان ما يحصلون عليه من بلور ومساد وحدهات مبيحاسون عنه بعد حى للمحصولات . وكانت أسعار المواد حى الاسعار الرسمية ونسوا الفرق يسوا وما كانوا يلمحونه فى الخاصى .

وهكذا ابتدأ الإصلاح بفساد حالى لدى النسوك ، مالت ان سمده . وأنسج فى مركز تقنى متين .

وقد ادى تومر اتقند الى ترك سياسة الشراء بالاجل فى بنك التصنيف والشراء بالقد . وذلك توفيراً لقيمة اموالند ، وتمشياً مع سياسة التخفيف من كاهل المستأجرين والمستفيدين لسلحة الاقتصاد القومى .

وقبل انتهاء عملية الاستيلاء كان لايمكى وضع مبرارية تقديرية مثل ليزاليات الحكومة . وذلك لعدم معرفة مساحة الارض المتظر الاستيلاء عليها او توزيعها فى أول كل عام . ولذلك اكتفى بعمل ميزانية فى نهاية العام .

إلا أنه بعد أن تمت عملية الاستيلاء أصبح من اليسور عمل مبرارية تقديرية فى أول يوليو من كل عام ( ابتداء من ١٩٥٧ ) تدرج ضمن ميزالية الدولة . وبذلك يمكن الاطمئنان الى سير الاعمال طبقاً لسياسة الموصوعة وذلك علاوة

على ميزانية أخرى في كل عام - تصدر على أساس بحاري - وتحت المركز المالي بوصف \*

وقد روعي في تصوير إيراثية هذا العام أن تتناسب مع تطور تنمية قانون الإصلاح الزراعي من استغلال الأراضي في فترة الانتقال إلى التوزيع وتكوين الجمعيات لتعاقبه وقد ظهر حساب للأراضي كما ظهرت قيمة الأراضي ضمن أصول الميراثية \*

ويظهر فيما يلي آخر مراجعة مع شرح أهم ملاحظاتها وبيان المركز المالي للأراضي الإصلاح الزراعي \*

## حساب الأراضي المستولى عليها

عن الفترة من أول نوفمبر سنة ١٩٥٢ حتى آخر أكتوبر سنة ١٩٥٦

يسمى هذا الحساب مركز المحنة كحلقة اتصال بين إدارة صندوق الإصلاح الزراعي ( المقدم بتعويض الملاك السابقين ) من جهة وبين المستعمرين بتوزيع الأراضي المستولى عليها والجمعيات التعاونية التي تعتبر مسئولة عن سداد اقتساط الأراضي وملحة لها من جهة أخرى \*

والأراضي وملحقاتها والاقتساط ما يزال تحت التقدير النهائي وذلك بعدد من صيربة بعض الأراضي حتى تتناسب مع قيمة الأرض الحقيقية وهذه التعديلات ستكون إلى تضيق الحدود \*

والخامس لمئات من حساب الأراضي وقدره ١٣٤٢٢٣٩٥ حيثما يمثل عناصر إيرادات فترة الاستغلال من بداية الاستيلاء بالإضافة إلى قيمة الاقتساط التي استقطعت لغاية ١٠/١٠/١٩٤٦ بعد خصم ما يقابل مصاريف تنمية المزارع \*

والخامس المدين من الحساب يظهر مبلغ ١١٠٥٤٨٦٣ حيثما يمثل الاقتساط المأجور سدادها طبقاً لنص عليه لمأجور رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وحده المبلغ مخصص لاستهلاك السمات وهو لهذا الخاصه بكتاب الملاك السابقين الذين أعطيت لهم مقاس ما استولى عليه \*

والباقي وقدره ٢٣٦٨٥٣١ حيثما يمثل فائضاً نتج معطيه من الاستغلال في فترة الانتقال وتحقيقه بعدم أن أكثر دليل على سلامة الاسمى التي سادت عليها إدارة المحنة العليا للإصلاح الزراعي خلال فترة الانتقال من انتظام حركة الخصص وضبط المصروفات والسياسة الشرائية بطريقة اقتصادية وهذا



المائض منيستخدم في تمويل مشروعات حديثة لرفع مستوى أئلاك المجددالدين  
ورعت أو ستورج عليهم الاراضي \*

ومن دراسة هذا الحساب يظهر أن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي قد حكمت  
الحكومة من الإواء بكافة التراماتها قبل كبار الملاك السابقين من غير أن تتحمل  
ميراثية الدولة أي عبء من الناحية المالية ومن هذا نستطيع أن نقطع بأن  
المشروع قد مول نفسه ذاتياً \*

أما تضمنت مادتان الخامسة والسادسة من القانون > أن يكون استعويض عما  
يعادل عشرة امثال القيمة الإيجارية للأرض مضافاً إليها قيمة المشتات الثابتة  
والاشجار بمسلمات على الحكومة بمائة سعرها ٠/٠٣ / يستهلك خلال ٣٠ سنة \*

وتضمنت المادة ١١ أساس ثس ما يورج على المستعص بالتعويض الذي  
يدفع مقابل الاستيلاء مضافاً اليه ١٥ /٠٠ / مقابل نفقات الاستيلاء والتوزيع  
وقائمة متقوية بمعدل ٠/٠٣ / وذلك على القساط متساوية في مدى ٣٠ سنة \*

أي أن ما ستقوم الحكومة بدفعه نظير استهلاك السندات وهوائها سيحول  
من القساط المسعفين وذلك علاوة على ما سيمنحه المنتفعون مدبري الاستيلاء  
والتوزيع ( ١٥ /٠ ) التي ستعطي مصاريف تنفيذ القانون \*

### الجمعية التعاونية المؤسسة وتحت التأسيس

#### حساب الإيرادات والمصروفات

عن السنة من أول نوفمبر ١٩٥٥ حتى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٦

جيبه

١٦٨٦٣٢٩ خجعات تشغيل \*

يمثل هذا المبلغ قيمة الخدمات التي أديت من رى وحرث وتطهير ومقاومة  
آفات زراعة والإشراف الإداري والوحية الزراعي ، وذلك نظير قيام الجمعيات  
بالتصرف على هذه الخدمات \*

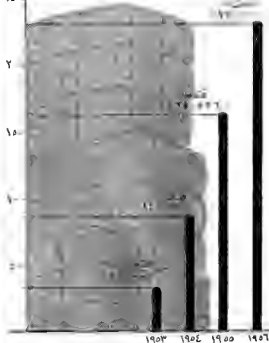
جيبه

٢٨٢٣٠٤ جمعت ثوريد وتصريف \*

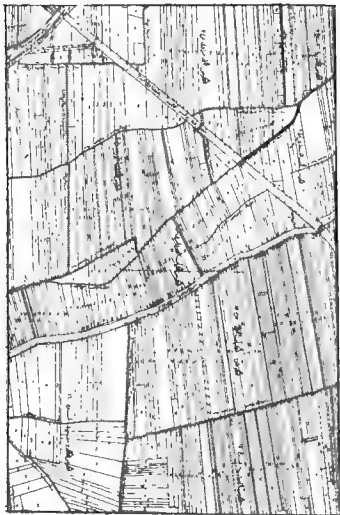
قامت الجمعيات بوريد الاسمدة والنقاوي وحلاوها عن طريق شرائها من  
بنك التسييف الزراعي بأسعار تعاوية ، كما قامت بتصريف محصولات  
وحصولها الفطش والقمح بأسعار محزية ، والمبلغ الموصح أعلاه يمثل سنة  
مالية لمواجهة المصاريف الإدارية إذا قورن بقيمة عائدات البوريد والتصريف \*

# صِيغَاتُ الْعَطَنِ تَعَاوُنًا

قنطار  
قطن  
٢٥

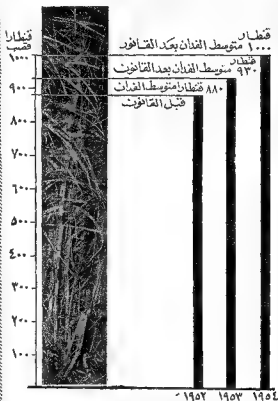








# زيادة إنتاج القصب في أراضي المصانع الزراعي





# زيادة رطل القطن بعد توزيع الأرض وتنفيذ المشروعات



١٩٥٣ ١٩٥٢ سنة





## جيبه

١٤٢٧٧٧٧ استعمال أراضي •

تخرج هذا الإيراد من استعمال أراضي على موزعة بعد تحبيله بقيمة القسط  
المستحق عن هذه الأراضي والاحتياطيات •

## حـه

٤٨٨٤٧٤ إيرادات مختلفة •

يشمل إيرادات ناتجة عن تأجير أماكن قضاء ومساكن واستاد فاعليهم المحروفا  
مستأجر من ، وإيرادات وشركات أخرى مختلفة •

## حـه

٢٥٦١٢٧٨ مصروفات روائية ودارية

تخص هذه المصروفات ، الخسائر واستعمال الأراضي ، وتكون من مرتب  
وأحور روفود وصيانة ومساكن وتقارير وتطورات ومداومة آفات وحلولة •

## حـه

٢٩٨٥٦١ استهلاكات •

قيمة الاستهلاكات الخاصة بالاصول الدائمة ، وقد يوعي في نسبته اشئ  
احتسب على أساسها الاستهلاك ، كافة الاعتمادات التي تؤدي الى تعميم مركز  
الجميعيات لصالح الملاك المحدد •

## جيبه

١٠٢٤٩٤٦ صفائي الإيرادات

وتخصص من هذا المبلغ احيائي المعونة الاحصائية والاحتياطيات المختلفة  
ويوزع الباقي عائدا على أعضاء الجميعيات •

## البيزابة

وتتناول فيما يلي بالشرح أهم لبود التي لها طابع خاص في المير منه

## الاصول

## جيبه

٧٠٢٧٩١٨٥ قيمة أراضي موزعة وتحت الموزع تسدد على ٢٠ قسما  
سويا متساويا •

يمثل هذا المبلغ قيمة الأراضي المستولى عليها ومقدرا على أساس ٧٠ مثل الصربية ويتوسط ثمن هذه الأراضي في مدة ٢٠ سنة بالتقساط متساوية بعام ١٩٠٢ / ٠ ويقوم المملوك المجدد بدفع قيمة الانقضاء لمواجهة عن الأراضي التي وزعت عليهم ، كما تقوم الجمعيات التعاونية بدفع الانقضاء المستحقه عن الأراضي التي لم توزع . تزداد هذه النسبة بـ يصاف اليها من قيمة الملكات التي استولى عليها والتي يحرى تقبيلها في الوقت الحاضر .

## المجموع

### جيبه

٧٠٢٧٩١٨٥ ، إدارة صندوق الإصلاح الزراعي ، أراضي

تسدد على ٣٠ قسط سويا متساويا .

تقابل هذا الحساب الأراضي المستولى عليها حيث أن إدارة صندوق الإصلاح الزراعي هي الجهة المسئولة عن لواء تكوينات السمات واستهلاكها .

### حجبه

٢٢٦٠١٦٧ إدارة صندوق الإصلاح الزراعي ، ملكات أراضي .

يمثل ما استولى عليه من مسا وألات وحلاتها مما كان منقضا بالأرض عند الاستيلاء عليها ، ويسدد هذا اسع خلال ٣٠ سنة .

### حجبه

١١٢١٧٥١ إدارة صندوق الإصلاح الزراعي ، انقضاء .

تبلغ قيمة الانقضاء المستحقة حتى ١٠/٣١، ١٩٥٦ ، لإدارة الصندوق لمقابلة دفع الكوونات واستهلاك السمات الخاصة بكار الملاك ١١٠٥٤٨٦٣ حنيه . وقد دفع من المبلغ المذكور حتى ١٠/٣١، ١٩٥٦ ، ما قيمته ٩٩٣٣١١١ حنيه ، وقد سدد الباقي في تاريخ لاحق للتميزامة .

## ٩ ملايين جنيه

ويظهر من ايجرائه بوضوح ، وجود حواي ستة ملايين من الجنيهات من مخصصات واحتياجات - هذا احتياطي استأجرين كلها ستعود في صورة مشروعات ترفع مستوى من ألت ومسؤول اليهم ملكه لأراضي من الساحبين الردهية والصحة والعمرانية والتعاونية . وبذلك تحقق أهداف المشروع الكبرى ، وهي إيجاد طبقة متوسطة بالريف المصري ، توجد قوة شرائيه حديثة تعود على الاقتصاد القومي بفوائد عظيمة تظهرها الأيام القادمة .

## الميزانية العمومية في ٣١ أكتوبر ١٩٥٦

### أصول

مميز	جنيه	مليم	جنيه
١٧٠	٧٠٢٧٩١٨٥		
		٢٨٧٤١٦	٢٩٦
		٨٨٨٢٨٨	٤٢٢
	١٦٩٩١٢٧		٨٧٥
		٣١٣٣٧٩١	٧٠٢
		١٥٤٧٣٩٠	٨٢٣
	٤٦٨٠٠٨٢		٥٢٤
	١٧٧٧١٣١		٤١٠
		٢٢٧٦٧٦٩	١٩٠
		١٣٦٣١٧٨	٦٠٨
	١٠١٣٠٤٠		٥٨٢
		٧٩٧٨٣٠	٨٩٤
		٧٠٦١٩٣	٥٢٠
		٤٤٤٨٧٠	٣٦٥
		٢٩٧٢٤٥	٠١٥
		١١٦١٣٦٨	٢٨٣
	٣٤٠٧٥٠٨		٠٣٧
	٢٠٦٠٠٠		١٠٠
	٥٢٤٢٧٢		٧٨٥
		٤٦٠٣٧٧	٦٨٥
	== == == ==		
	٨٣٦٧٦٣٤٨		٣٧٢
	== == == ==		

## خصوم

عالم	جنيته	عليه جنيته
١٧٠	٧٠٢٣٦١٨٥	ادارة صندوق الاسلح الزراعي • اراضي • تسدد على ٣٠ قسطا سنويا متساويا
٣٦٧	٢٣٦٠١٦٧	ادارة صندوق الاسلح الزراعي • مناطق اراضي • بالي ، ٥٥٥ ومهمات تسدد على ٣٠ قسطا متساويا
١٠٠	١١٠٤١٨٦٣	ادارة صندوق الاسلح الزراعي • القساط • القساط مستحقة حتى ١٩٥٦/١٠/٣١
		يقصم :
٩٦٢	٩٩٢٣١١٦	مبالغ محوكة
١٣٧	١١٣١٧٤١	ممتلكو اراضي لدرامية موزعة
٩٤٩	٢١٥٢٦٢	مستأجرو اراضي لدرامية
٩٩٦	١٨٢٢٨٦	ثانويون كتلةون وحسابات دائنة متنوعة
٧٦٠	٦١٩٠٩٧	وزارات وهيئات حكومية
٨٩٦	١٥٤٢٣٨٢	بنك التسليف وموردون ومتعاملون
٨٨٢	٣٦٠٤٧٦	تأمينات
٨٨٠	١١٥١٩٣٠	دائونون كتلةون وحسابات اخرى
٣٥٤	٢٥٧١٨٨٩	لخصومات
٣٣٠	٢٤٢٦٤٠٧	احتياطيات
١٧٤	١١٨٩٢٥	لثاني ( يستقدم ارفع مستوى الانتاج الزراعي بين من آلت اليهم ملكية الاراضي )
٩٧٤	٢٣٦٨٠٣٦	حساب ايرادات ومعمولات الجمعيات التعاونية
٥٣٦	١٠٢٤٩٤٦	صافي الايرادات عن القسط من ١٩٥٥/١١/١ حتى ١٩٥٦/١٠/٣١
		حسابات للكتابة
٦١٥	٤٦٠٣٧٧	اصحاب خطابات امدان
	=====	
٣٧٢	٨٣٦٧٦٤٨	
	=====	

بإلحاق :

- ١ - دواعي في تصوير الميزانية ومرفقاتها هذا العام ان جزءا كبيرا من الاراضي قد وزع
- ٢ - الاراضي وماجلكها والاسلاف تحت التقدير النهائي

## تقرير مراقب الحسابات

المسند أعفد اللجنة العليا للإصلاح الزراعي

لعمت الزراعية المرفقة المؤرخة في ١٩٥٦/١٠/٣١ وحساب الأراضي • المستول عليها وإسعة اللجنة تنفيذًا للقانون رقم ١٦٤ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له والأراضي المصادرة • عن السنة من ١٩٥٢/١١/١ حتى ١٩٥٦/١٠/٣١ وحساب إيرادات ومصروفات الجمعيات التعاونية عن السنة المنتهية في ١٩٥٦/١٠/٣١ على دلائل الإدارة العامة بالمعصرة والكشوف الختامية الواردة من الجمعيات التعاونية •

وانى ان هذه الميزانية التي بحالة حقيقية للمركز المال لأعمال اللجنة والجمعيات التعاونية • وإن فاكس حساب الأراضي يمثل التالفى بعد الوفاء بالتزامات اللجنة قبل إدارة صندوق الإصلاح الزراعي وإن حساب إيرادات ومصروفات الجمعيات التعاونية يتل نتيجة تنسائها وذلك طبقا للقرارات الوزارية والمعلومات والإيضاحات والكشوف التي قدمت وكما يظهر من الشفاير •

عبد الله سليمان

كاسب قانوني

س. م. م. م. ١٦٤

مفوض لجنة الماسين والمراجين المعيرة

حساب الأراضي عن السنة من أول نوفمبر ١٩٥٢ حتى ٣١ أكتوبر ١٩٥٦

متممة

على جنيه

الاقساط المستعانة حتى ١٩٥٦/١٠/٣١ لإدارة

صندوق الإصلاح الزراعي

( مقابل استهلاك وقوات المصادرات )

١١٠٥٤٨٦٣ ١٠٠

الاقساط • يستخدم لرفع مستوى الإنتاج الزراعي بين

٢٣١٨٠٣٦ ٩٧٤

من ألت اليوم ملكية الأراضي •

( مرفق لتوزيعات )

١٣٤٣٣٣٩٥ ٠٧٤

== == == == ==

لعم

على جنيه

صافي استغلال الأراضي التي موزعة واقساط الأراضي

١٢١٢٣٣٩٥ ٠٧٤

الموزعة ( بعد خصم نسبة مصادرات تلبية القانون )

١٣٤٣٣٣٩٥ ٠٧٤

== == == == ==

## الجمعيات التعاونية مؤسسة وتحت التأسيس

حساب الإيرادات والصروفات عن المدة من أول نوفمبر ١٩٥٥

حتى ٣٦ أكتوبر ١٩٥٦

مليوم	چيليه
١٦٨	٣٥٦١٣٧٨
١٦٥	٣٩٨٥٦١
٥٣١	١٠٣٤٩٤٦
١٦٤	٣٨٨٤٧٨٦
==	==
مليوم	چيليه
مليوم	چيليه
خدمات	
خدمات تشكيلين	
ري ، مقاومه ، تعليم ، زراعية ، ايداريه ..	١٦٨٦٣٣٩ ٣٤٥
خدمات توريد وكميريل	
آسبست ، تقوى .. قطن ، قمح ..	٣٨٢٣٠٤ ٧٦٠
	<hr/>
استغلال اراضي	١٦٦٨٥٣٤ ١٠٥
ايجار ، حداثق ، مشاركه ، قرضه ( بعد خصم قيمه القسطن والاكتياطيات	١١٣٧٧٧٧ ٤٩٣
ايرادات كتلة	٤٨٨٤٧٤ ٥٦٦
	<hr/>
	٣٨٨٤٧٨٦ ١٦٤
	==

# توزيع الأراضي

التي تخضع لقانون الإصلاح الزراعي

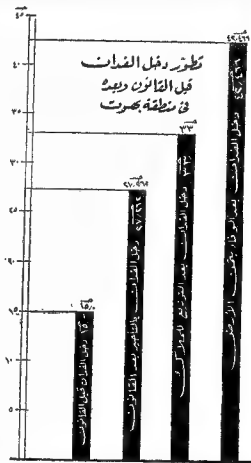
وأراضي الأوقاف الخيرية



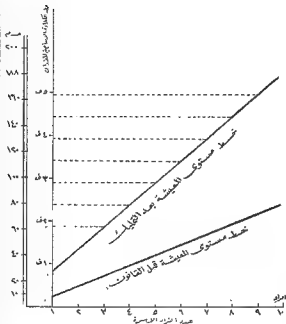
1) تم تخصيص هذه المساحة الأرضية المصادرة من أسرة محمد علي وديار مصر ١٨٧٠٠٠ هكتار

2) قام الملك ببيع أراضي الملاكين قبل ٣١ أكتوبر ١٩٥٣ طبقاً لنص المادة ٤ من القانون





# توزيع الأرض على الأسر بمغائيس برون متوسط دخل الفدان ٣٣





- قانون الإصلاح الزراعى
- قانون الهيئة العامة للإصلاح الزراعى
- قانون الهيئة الدائمة للإستصلاح الأراضى
- قانون شركات إستصلاح الأراضى
- قانون البورصة للأفراد
- قانون الهيئة الزراعية المصرية
- قانون الهيئة المصرية الأمريكية للإصلاح الريفى
- قانون أراضى الأوقاف الخيرية



المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
بإصلاح الزراعي



## الباب الأول

### في تحديد الملكية الزراعية ونزع ملكية بعض الأراضي لتوزيعها على صغار الفلاحين

#### مادة (١)

لا يجوز لأي شخص أن يمتلك من الأراضي الزراعية أكثر من مائتي دون  
وكل عقد يترتب عليه مخالفة هذا الحكم يعتبر باطلا ولا يجوز تسجيله .

نسخ تشريعي :

لا تعتبر اوقاف زراعية في تطبيق أحكام قانون الإصلاح الزراعي : الأراضي الداخلة في كروان  
البلدات والبلدات إذا كانت قد صدرت مراسيم بتقسيمها طبقا لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠  
في إصدار قانون الإصلاح الزراعي .

ومع ذلك تخضع هذه الأراضي حكم المادة ٣٣ من القانون الإصلاح الزراعي ، وتسرى عليها أحكام  
القريبة الاستثنائية ما لم يقر على عوائق الاملاك المبنية (١) .

#### مادة (٣) (٢)

استثناء من حكم المادة السابقة :

١ - يجوز للشركات والمؤسسات أن تمتلك أكثر من مائتي دون من الأراضي  
التي تستصلحها ببيعها ، وذلك على الوجه المبين في اللوائح و الملوائح .

(١) المادة ٣ من قرار اللجنة العليا رقم ١ لسنة ١٩٥٣ ، بمعدل بالقرار رقم ٤ ( مادة ٣ لسنة  
١٩٥٣ ) وكان النص قبل تبديله : لا تعتبر أرضا زراعية في تطبيق أحكام الباب الأول من القانون .  
في آخر الفقرة الأولى -  
وتسرى عليها أحكام القريب الاستثنائية ما لم يقر على عوائق الاملاك المبنية .

(٢) المادة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ ، وبمقتضى فيه على أن يسجل به من تاريخ تصديق  
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، وأضيف به كل من البنود ( د ، ح ، و ) في المادة ٥ ثم  
عندئذ ( و ) آخر بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ، بمادة الفقرة الأخيرة اليه وأضيف  
البنود ( ز ) ، بالقانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ ، التي نصت مادة الثانية على العمل به من تاريخ النص  
بالمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ، بالإصلاح كزراعي .



ب - ويجوز للأفراد أن يملكون أكثر من مائتي فدان من الأراضي المسورة والأراضي الصحراوية لاستصلاحها ولا يسرى على هذه الأراضي حكم المادة الأولى إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت التملك - هذا مع عدم الإخلال بجواز التصرف فيها قبل انقضاء هذه المدة \*

ج - ويجوز للشركات تصاعبية الميونة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك عقارا من الأراضي الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعي ولو زاد على مائتي فدان \*

د - ويجوز للجمعيات الزراعية العلمية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك عقارا من الأراضي الزراعية يكون ضروريا لتحقيق أغراضها ولو زاد على مائتي فدان \*

هـ - ويجوز للجمعيات الخيرية الموجودة قبل صدور هذا القانون أن تمتلك من الأراضي الزراعية ما يريد على مائتي فدان - على ألا يمسور ما كانت تمتلكه قبل مسوره \*

ويجوز لها التصرف في قدر الرائد على مائتي فدان وفقا لأحكام المادة ٤ ويكون محكومة الاستيلاء على المساحة الزائدة لدى الجمعية خلال عشر سنوات على أن يؤدي إليها التعويض تقديرا على أساس حكم المادة (٥) \*

و - ويجوز أيضا لنادي أن يملك أكثر من مائتي فدان أو كان سبب الريادة هو نوع ملكية مدينه ورسوم المراد على الدائن طبقا للمادة ٦٦٤ من قانون المرافعات \*

ويجوز للحكومة بعد مضي سنة من تاريخ رسو المراد أن تستولى على الإطيان المرتمه على مائتي فدان ينتمن الذي رسا به المراد أو نظير التعويض المحدد في المادة (٥) أيهما أقل \*

والى أن تستولى الحكومة على الريادة يجوز للدائن أن يتصرف فيها دون تقيد بشروط المادة (٤) \*

على أنه استثناء من هذا الحكم عند نوع الدائن ملكية الإطيان التي سبق له التصرف فيها وفقا لحكم المبدأ (ب) من المادة (٤) من هذا القانون فإن مراد شراءها يرسوم على الحكومة بشن رسو المراد أو بمشتره أمثال القيمة الإيجارية أيهما أقل \*

د - كما يجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتي فدان إذا كان سبب الملكية هو الوصية أو الميراث أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طسريق التصاقد .

وتستولى الحكومة على الأطنان التراثفة بطرق السعوىى المصنوصى علفه فى المادة (٥) ، إذا لم يتصرف المالك فى الرئادة بنفس ملكفها خلال سنة من تاريخ تملكه أو من تاريخ نشر هذا القانون أفهما أطول . كذلك يستثنى الوقف .

### مادة (٣)

تستولى الحكومة فى خلال الخمس سنوات الثانية لمارف العدل فها القانون على ملكفها ما فجار مائتى الفدان الذى فستفبقها مالك لففسه فففى ألا فقل المستولى علففسه كى سنة عى خمس مفسوع الأراضى الواجب الاستفلاء علفها .

وففأ الاستفلاء على أكبر الملكفم الرئاعففة وفبقى للمالك الرئاعة الفائفة على الأرض وفمار الاستفلاء حتى ففاة السنة الرئاعففة التى تم فلافها الاستفلاء ولا فمقد فى فطففق أحكام هذا القانون .

( ١ ) فتصرفات المالك ولا فالرهنون التى لم فثبت تاريخها فففى ٢٣ فوففسو سنة ١٩٥٢

(ب) فتصرفات المالك فى فروعف وروحه وأرواف فروعف ولا فتصرفات هؤلاء فى فروعفهم وأرواففهم وأرواف فروعفهم وأن نرلوا ، ففى كانت تلك الفتصرفات ففر فافف فافف فافف فى أول ففر سنة ١٩٤٤ وذلك دون فففر فففوق الففر التى فففوها من المذكوفف ففتصرفات فافف الفافف فى ٢٣ فوففو سنة ١٩٥٢ .

(ج) فاف قد فمفم من الففل فففا القانون فى فففرلة ففمفم لفمفمات أو الوصففة للأراضى الرئاعففة لمفوكفة لفشفس واحد . وتستولى الحكومة فى هذه الفاففة على ملكفها ما فجار مائتى الفدان من فففه الأراضى فى موصففه الفورثة ولوففى لهم . وذلك ففد استففاء ففرففة الفركات .

---

(١) مةلة بالفافف ١٩٥٣/١٠٨ وكان الفففل فاففمفماف فففى لففد (ب) والففى الفافف وففر فتصرفات المالك فى فروعف وروحه وأرواف فروعف ففى لم فثبت تاريخها فففى فوف ففافر سنة ١٩٤٤ .

١ - المقصود بالكثير الملكيات الزراعية في المادة (٣) فقرة (٢) هو الملكيات الكثيره سواء تجمعت في يد فرد أو في يد أسرة ( المادة ٦ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣ ) .

٢ - في الأراضي المستولى عليها يكون للمالك أن يتنفع بالأرض حتى تنقضي الزراعة الثالثة عليها ، وعليه أن يؤدي للحكومة الأجرة المناسبة ، في حدود سبعة أمثال القرية عن مدة من ترويح الاستيلاء حتى تسليم الأرض بعد الحصاد .

فإذا كانت السنة الزراعية قد بدأت قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي ، فعلى المالك في حالة تاجير أراضيه للزعم أن يؤدي للحكومة عن مدة من تاريخ الاستيلاء حتى تسليم الأرض بعد الحصاد ، الأجرة المناسبة عن تلك المدة حسب الأجرة التي عليها يترك المستأجر منه . وعلى المالك في حالة زراعة أراضيه بحسابه أن يؤدي للحكومة الأجرة المناسبة عن مدة الزراعة في حدود أجرة نخل - وإن حازت الأجرة السنوية في أي المائتين المذكورتين مدة أمثال القرية .

فإذا كانت الأرض حديثاً بقيت كذلك بعد الإنجاز حتى تسحق عليه أجرة ولا يحول ذلك دون حق الحكومة في الانتفاع بالأرض من تاريخ الاستيلاء ( المادة ٥ من قرار ١ لسنة ١٩٥٣ مبدلة بالقرار ٦ لسنة ١٩٥٣ ) .

٣ - يعتبر لصرفاً خاصاً حكم المادة الثالثة من الرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والقوانين المعدلة له ، القرار الوائض بأشهاد رسمي يتلقى المعوض أو بثبوت الحقوق فيه تطبيقاً للرسوم بقانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ بالقام نظام الخلف على التغيرات والقوانين المعدلة له ( قرار ٣ لسنة ١٩٥٣ ) .

٤ - يعتبر الإخصاص من قبيل الترويح في حكم المادة الثالثة بند (١) من قانون الإصلاح الزراعي ( المادة ١ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٣ ) .

### مادة (٤) (٤)

يحوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أن يتصرف بنقل ملكية ما لم يستول عليه من أجليه الزائلة على ما تلى فدان على الوصية الإكتم

(١) في أولاده ما لا يتجاوز خمسين فداناً للولد - على ألا يريد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على المائة فدان .

(١) مبدلة بالرسوم بقانون رقم ٢٦١ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ والقانون رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون رقم ٣٩٧ لسنة ١٩٥٣ .

وكأن عس مدة المدة عند صدور الرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بعد فترتها الأولى كالأولى .

عاشا دونى المالك نأولاد لسبعين ومائتى يوم على الأكثر من تدريخ قرار الاستيلاء الأول حار له أن يتصرف اليهم فى الحدود السابقة . وإذا توفي المالك قبل الاستيلاء على أرضه دون أن يتصرف إلى أولاده أو يظهر بطلان عدم التصرف اليهم ، افترض أنه قد تصرف اليهم وإلى فرع أولاده المتوفين قبله فى الحدود السابقة . ويسم تدريخ ما اعترض التصرف فيه اليهم طبقا لأحكام الموازيت والوعية الواحدة

جاء إلى صغار الزرايع بالشروط الآتية :

- ١ - أن تكون حرماتهم الزراعة .
- ٢ - أن يكونوا مستأجرين أو مؤجرين فى الأرض المتصرف فيها أو أهل القرية الواقع فى دائرتها العقار .
- ٣ - ألا يزيد ما يملكه كل منهم من الأراضى الزراعية على عشرة أقدنة .
- ٤ - ألا تريد الأرض المتصرف فيها على خمسة أقدنة .

٥ - ألا تقل الأرض المتصرف فيها لكل منهم عن فدانين إلا إذا كانت جيلة لقطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك أو كان التصرف فى الأرضى محدودة للبنة أو القرية لساكن عليها على أن يتعهد المتصرف اليه بالامانة لحسكى عليها خلال سنة من التصرف .

ولا يعمل بهذا المبدأ إلا لغاية أكتوبر سنة ١٩٥٣ ولا يمتد بالتصرفات التى تنحصر بالتصديق له إلا إذا تم التصديق عليها من المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها انعقد قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وتستثنى من هذا المبدأ الجمعيات الجزرية المنصوص عليها فى المادة الثمانية بند (ص) من مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

---

٦ - أن أولاده بما لا يتجاوز الخمسين نفاداً بالولد على ألا يزيد مجموع ما يتصرف فيه إلى أولاده على ثلاثة فدان .

٧ - أن صغار الزرايع الذين يملكون عشرة أقدنة فأكثر من غير آثاره لأية الدرجة إلى بنة على ألا تزيد الأقطان المتصرف فيها لكل منهم على خمسة أقدنة . ولا يجوز للمالك أن يقضى فى هذا التصرف بالضرورة بأي حيز كان ولو بطريق ورقة القند . هذا ولا يكون التصرف صحيحاً إلا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع فى دائرتها العقار ولا يجوز أحد الأقطان المتصرف فيها بالضرورة .

ثم صدر مرسوم بقانون ٣٦١ لسنة ١٩٥٢ يقضى بتعديل نص المادة على النحو الآتى

ج - إلى خريجي المعاهد الزراعية بالشروط الآتية -

١ - أن تكون الأرض مقروسة حدائق .

٢ - ألا يزيد ما يملكه المتصرف إليه من لأرض الزراعية على عشرين فدماً .

٣ - ألا ترده الأرض المتصرف فيها لكل منهم على عشرين فدماً ، ولا تقس على عشرة أقدية - إلا إذا كانت حصة القطعة المتصرف فيها تقل عن ذلك .

ويشترط عازوة على ما ذكر في كل من المدين السبعين أن يكون المتصرف إليه مصرياً مصرياً بالأمساقي ، أو مستقلاً تصدق عليه أحكام في حصراته محبة بالشرع ، وألا يكون من أفراد تلك العدة المدرجة الرابعة ، ولا يجوز له ملكه سواء كان تصرفه إلى صغار المزارع أو إلى خريجي المعاهد الزراعية أن يعطى من المتصرف بالمصرية نأى طريق كان ولو بطريق ورقه الصند ولا يكون المتصرف صحيحاً إلا بعد تصديق المحكمة الجزئية الواقع في دائرتها المقار .

#### للمساحات التشريعية .

١ - يجوز للمالك أن يتصرف في أرضه إلى أولاده وفقاً لحكم المادة (١) منه ( ١ ) ولو كان هؤلاء الأولاد أجناب أو كان للمالك لغيره . كما يجوز للمالك الذي مات بعض أولاده وبقي بعض أن يتصرف في الأرض من ولد متوفى بالتقدي الذي كان يمكن التصرف فيه لولده لو كان حياً - ( المادة ٥ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢ ) .

٢ - إذا كان للمالك قد تصرف في بعض أرضه إلى ولده تصرفاً لم يثبت تاريخه قبل أول يناير سنة ١٩٤٤ وأراد أن ينقل إليه ملكة الأرض ذاتها وفقاً لحكم المادة (١) ، فإن التصرف الأول يعتبر باطلاً وفقاً لمقتضى حاجة إلى إجراءات جديدة ( المادة ٦ من نفس القرار ) .

٣ - تباع في تنفيذ أحكام الجزئية على تصرفات المالك إلى صغار المزارع أو إلى خريجي المعاهد الزراعية وفقاً لحكم المادة (١) ، القواعد الموضوعية عليها في لوائح التالية ( المادة ٧ من نفس القرار ) .  
يطلب التصديق مرفقة به العقد إلى القبطي الجزئي المختص باعتباره قانونياً للامور الوقتية بالمطابقة الموضوعية عليها في المادة ٣٦٩ وما بعدها من قانون القواعد ( المادة ٨ من القرار ) .

ب - يثبت القاضي من الشروط الموضوعية عليها في المادة (٢) سالفة الذكر معتمدة في ذلك على القرار التشريعي المرفق بتوابعها . وعليه أن يذكره بأنه إذا قبل بالقول في صحة تعرضه لتطبيق أحكام قانون القواعد الخاصة بالتزوير في أوراق رسمية ( المادة ٩ من القرار ) .

ج - يجوز للقاضي في قبل بحريته تحسراً بتقسيم الأوراق المشتري والتحقق منها وتاريخ التصديق وتوزيع القاضي ( المادة ١ من القرار ) .

(١) يجوز مع ذلك للمالك خلال خمس سنوات من تاريخ نفس هذا القانون أن يتصرف بملكه ما لم يستول عليه من أحيائه الزراعية الراسية على مائتي فدماً على الوجه الآتي

٥ - يتبع فيما يتعلق بالتصديق واستخراج صور منه واستحقاق الرسوم منه والتكليف من وفاء التصديق الأحكام الخاصة بالأموال التي تصدر عن ضرائب ( المادة ١٦ من القانون ) .

٤ - إذا كان ذلك قبل وقت مبكر أقره على والده بعد أول يناير سنة ١٩٤٤ وأراد أن ينقل إليه ملكية الأرض ذاتها وفلاحة حكم القاعة (١) في الثلاثين ، فإن تسجيل التصرف -بإيد- يتم بغير رسوم (قاعة ٢ في قرار ١ لسنة ١٩٥٧) .

٥ - في تطبيق البلد (د) في المادة الرابعة في قانون الإصلاح الزراعي يستلزم من أصل القرية (الواقع في دائرةها الطارئة) أقاليم القرى المتخلفة منها أو جزءها للتسوية بالواقع فيها المقاسم أو بعضها (المادة ٤ من القرار ١٩٥٣ ع ٥).

٦ - العقود المالية التي يجوز التعرف فيها لصاحب الزيداع طبق للقرار رقم ١٠٠٠ (١٩٦٤) من (الجامعة) هو الأراضي الزراعية دون الأراضي القروية حدائق ، وإن الأراضي القروية حدائق لا يجوز التعرف فيها طبق للقرار ( ج ) من المادة الرابعة فليس خافياً أن هذه الأراضي الزراعية (١٦) لسنة ١٩٦٤ ) .

١- من اولادك بما لا يتجاوز الخمسين مثله ثلثه كل الا يربطه مجموع ما يقصر فيه كل اولادك  
من مثاله فنان -

ب - لا يصح له أن يزوج ماله في الوصية إلا لغيره

٦ - أن تكون مع بعض الروايات :

٢ - ألا يريد ما يملكه كل من هؤلاء من الأرض إلى دامة عز عقبة أمية ؟

٣ - ألا عزيد الأرض المتصرف فيها لكل منهم على حصة أصيلة • ولا تزل عن الدائري إلا ما كانت حصة الدائرية المتصرف فيها تزل عن ذلك •

١٠ = ١٠٠ غريبي، (الزراعة) ++، إلى آخر ذلك، وتحتها الخواص

ثم صدر القانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ بقضى بتعديل البنود ٢ و ٣ من نصها الحالي فيما يلي:

الفرد (٣) من اليناه (ب) والفرقة (الدرجة) منه ، فقد اُضيف بالكتابون ، ٣ لسنة ١٩٥٣ ، ونصت

كذلك (٤) من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ على ما يأتي

يسمى حكم البند (ج) من اللائحة ٤ من المرسوم بالقانون صالف الذكر (٢٩٦ لسنة ١٩٥٢) من توحيد نظام المرسوم بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعي. ولعل القانون ٢٧٦ لسنة ١٩٥٢، على نقيض القانون ٢٠٠ لسنة ١٩٥٢، أنه من يوم ٢٨ يونيو سنة ١٩٥٢.

ثم صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٤ (غير بالمعد ٥٦ مكرر من التوقيعات المصرية بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٥٤) وقد اجبر فيه للمحاكم الوطنية خلال أسبوعين من تاريخ العمل به أن تعيد النظر في القرارات المحسلة بالتطبيق عليه (١) في كافة القضايا من غرس بدواول رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالصلاحيات لمراسي والقوانين المعدلة له بما كان شطب التصديق قد سبق كذا في حق المحكمة التي للمحكمة

وتقدم الرسم المستحق عليه قبل أول نوفمبر سنة ١٩٥٣ وكانت المحكمة لم تنظر في الطلب \*

٧ - ما يجوز للشخص الواحد أن يمتلكه طبقاً للعادة الراسخة فترة زمنية هو خصصه  
القانون على الأكثر سواءً لتفاتها بصفة واحدة أو أكثر من مالك واحد أو أكثر ( قرير ٢٠  
لسنة ١٩٥٤ ) .

### المادة (٤) مكررة (١)

لا يجوز أحد الأطباء المتصرف فيها بحكم المادة السابقة بالتشعيعه .  
ولا يجوز التصرف في الأراضي التي ملكت بحكم أحد البعدين (موجود) من  
امانة المذكورة الى المالك الأصلي أو أحد اذنيه لعادة الدرجة الرابعة .  
كما لا يجوز التصرف فيها الا الى صغار الرراوع أو حريحي المعاهد الزراعية  
بشرط مراعاة الاحكام المتصوص عليها في امانه سالفه الذكر فيما عدا شرط  
انتفاء القرابة بين المتصرف اليه والمتصرف .

### مادة (٥) (٢)

يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لاحكام المادة الاولى الحق في  
تعويض يعادل عشرة اضعاف القيمة الاجتارية لهذه الأرض مضافاً اليها قيمة  
المنشآت الثابتة وغير الثابتة والاشجار . وتقدر القيمة الاجتارية بسبعة  
اضعاف القرية الأصلية . فاذا لم تكن الأرض قد رطبت عليها حزم القرية  
ليوارها أو رطبت عليها ضريبة مخفضة قبل العمل بهذا القانون بثلاث سنوات  
على الأقل قدرت القيمة الاجتارية على الوجه المبين بالقانون رقم ١١٣ لسنة  
١٩٣٩ الخاص بقرية الاطيان .

واذا كانت ملكية الأرض لشخص وحق الانتفاع لاخر استحق مالك الرقبة  
ثلاث التعويض والمنتفع الثلث .

وتنظم اللاتجة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون اجراءات صرف التعويض  
وتبراً منه الحكومة ازاء الكلفة في حدود ما يسم صرفه من التعويض طبقاً  
للاجراءات المذكورة .

### مادة (٦) (١)

يؤدى التعويض مستندات على الحكومة بمداة سعرها ٣ / ٠ . تستهلك في:

وقد عمل نص امانه ١٠ من الماد مالتون رقم ٣٦٨ لسنة ١٩٥٦ الذى تمت مادته التالية على  
العمل به من تاريخ نفاذ المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الرخصي

(١) مضافة بالرسوم قانون رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٨ / ١٩٥٣ وكان التعديل بمضافة كلمتي « وغير الثابتة » . قبل النظر  
الاستعجر . ثم عدلت بالقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ وذلك بمضافة الفقرة الاخيرة اليه .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٣ بمضافة عبارة « بل الفقرة الاولى نصها » وليس اذاعتها  
من استعملها من الحكومة لأول مرة أو من ذواته .

خلال ثلاثي سنة ، وتكون هذه السندات «مسيبة» ، ولا يجوز التصرف فيها إلا بصري وبغضن أدائها من استحقاقها من الحكومة لأول مسرة أو من ورثته من الوفاء شمس الأرضي الدور التي تشتري من الحكومة وهي أداء الضرائب على الأطنان التي لم يسبق ربط ضرائب عليها قبل العمل بهذه القانون ، وهي أداء ضريبة المركبات والضريبة الأصنام على الأطنان المفروضة بموجب هذه لقانون .

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير المالية والاقتصاد يبين مواعيد وشروط استهلاك هذه السندات وشروط تداولها .

### المادة ( ٧ ) ( ٣ )

إذا كانت الأرض التي استولت عليها الحكومة مثقلة بحق دين أو اختصاصي أو امتياز منزل من قيمة المستحق لصاحب الأرض ما يعادل كامل الدين المضمون بهذا الحق . وللحكومة إذا لم محل محل الدين في الدين ، أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على ثلاثين سنة . وإذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٣ / ٠ ، تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعة الديون المعنوية .

وعلى الدائنين في هذه الحالة أن يتخذوا الإجراءات التي تنص عليها اللائحة التنفيذية لهذا القانون والا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض .

المسرة تشرى :

١ - بالمقصود بعبارة ( كامل الدين مضمون بهذا الحق ) الواردة في المادة ( ٧ ) من قانون الإصلاح الزراعي هو جملة الدين التي تتحملها الأرض المستولى عليها في حدود التعويض المستحق عن الأطنان المفروضة . ( المادة ٣ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٣ ) .

### المادة ( ٨ )

تتصر المساحات المستولى عليها من كل قرية ، ويجوز عند الضرورة القصوى تجميع هذه المساحات من طريق الاستئجار على الأرضي التي تشتمل مع تمويش أصحاب هذه الأرضي بأراض أخرى .

(٣) مسلة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ بإعادة النظر في المرسوم رقم ١



## المادة (٩)

توزع الأرض المستولى عليها في كل قرية على صغار الملاكين بحيث يكون لكل منهم ملكية صغيرة لا تقل عن فدانين ولا تزيد عن خمسة أقدنة تسا لجودة الأرض ٠٠ ويشترط فيمن توزع عليه الأرض :

أ - أن يكون مصرياً بالغا من الرشد لم يصدر صده حكم في جريمة مشقة بالشرف .

ب - أن تكون حرفه الزراعة .

ج - أن يقل ما يملكه من الأرض الزراعية عن خمسة أقدنة .

وتكون الأولوية لمن كان يزرع الأرض فعلاً . مستأجراً أو مراعى ، ثم من هو أكثر عائلة في أهل القرية ثم لمن هو أقل مالا منهم ثم بغير أهل القرية .

ولا يجوز أخذ الأراضي التي توزع بالتسعة .

## المادة (١٠)

استثناء من حكم المادة السابقة توزع الأراضي المخصصة للجيش على خريجي المعاهد الزراعية بعد تخرجها على صودة لا تفل بخصن الإستقلال ، بحيث لا تزيد القطعة على عشرين فدانا .

ويشترط في خريج المعهد الذي توزع عليه أقدنة ألا يريد ما يملكه من الأراضي الزراعية على عشرة أقدنة .

## المادة (١٠) مكررة (١)

يجوز منحمة العليا أن تقرر الاحتفاظ بجزء من الأرض المستولى عليها لتفعيل مشروعات أو لإقامة مشآت ذات منفعة عامة ، وذلك بناء على حسب المصالح الحكومية أو غيرها من الهيئات العامة .

ويجوز تأجيل التوزيع في لطق التي تحددها منحة العيب ، إذا اقتضت ذلك مصلحة الإنتاج القومي .

ومع ذلك يجوز لمنحة العليا أن تمنح للأفراد بالتمس وبالشروط التي تراها أمراء من الأرض المستولى عليها إذا اقتضت ذلك ظروف التوزيع أو مصلحة الاقتصاد القومي أو أي دفع عام .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٢ وصحة بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٥٤ ، والقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٥ ، وكان النصيب بمضافة المرفعين الإجمالي إلى ثلاثة .

كما يجوز لجنة العليا أن تسمدل أحمرء من الاراضى استولى عليها  
بأراض أخرى ولو كان المثل فى مقابل مفضل نقدى أو عيسى عند اختلاف قيمة  
المبدلى .

### المادة (١١)

يقدر ثمن الأرض المرروعة بمبلغ التحويص الذى أدته الحكومة فى سبب  
الاستيلاء عليها مصافاً اليه ما يأتى

١ - فائدة سنوية سعرها ٣ ٪

٢ - معنق اجمالى قدره ١٥ ٪ من ثمنها فى مقابل عقاق الاستيلاء والتوزيع  
والعقاق الأخرى .

ويؤدى مجموع الثمن المصافى سنوية متساوية فى مدى ثلاثى عاماً .

### مادة (١٢)

سما حنة باسم « اللجنة العليا للإصلاح الزراعى » تتولى عمليات لاستيلاء  
والتوزيع وإدارة الأحياء المستولى عليها أو أن يتم توزيعها ، ويكون لها  
التوجيه والإشراف على جميعات التعاون للإصلاح الزراعى وذلك فى حدود  
الغايون .

كما يكون لها الاتصال بالمهايات المختصة فى شأن تسمية سائر أحكامه .  
وتشكل برئاسة وزير الدولة للإصلاح الزراعى ومهوية وزير الزراعة ورئيس  
مجلس الدولة وكلاء ووزارات الزراعة والشئون الاجتماعية والدالية والاقتصاد  
والاشغال العمومة ومستشار إدارة العتوى والتشريع المختصة ومدير عام  
الإصلاح الزراعى وخمسة أعضاء آخرين يعينون بقرار من رئيس الجمهورية  
وتلحق برئاسة الجمهورية ويكون رئيس الجمهورية رئيساً أعلى لها .

وتكون لجنة « لشخصية الاستشارية » وتكون لها ميزانية خاصة تصعد بقرار  
مها وتضع على مسئول الإصلاخ الزراعى ليرصد أرقامها الاحتمالية فى ميراثه  
وللجنة أن تعين فى ميراثها من مهافى الأرباح التى يحققها صندوق الإصلاخ

(١) المادة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ وكما نص المادة هو الآتى

« تألفت لجاناً على عهديات الاستيلاء والتوزيع لجنة عليا برئاسة وزير الزراعة ومهوية  
وكلاء ووزارات الزراعة والشئون الاجتماعية والدالية والاقتصاد والاشغال العمومة ومسيرة  
أعضاء آخرين يعينون بقرار من مجلس الوزراء .  
« ولجنة الاستشارة من فرد الاستشارة به من الإصلاخيين والفنيين « ثم عدلت المادة  
الأولى من المادة بالقانون رقم ٣٣٣ لسنة ١٩٥٦ »

الزراعي المبالغ التي تترك لرفع مستوى الانتاج الزراعي. من آلت إليهم ملكة الإقليم مستوى عبيد والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الوزارات المختلفة من ضمن حال إسماعيل بها ، ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي وعمراني ، ولا تنقيد في أداء مهمتها بأسطر أو عقود أو التعليمات التي تصح لها ، لصالح الحكومية على أن تكون حساساتها تحت رقابة ديوان المحاسبة .

وتصح اللجنة لائحة د عليه تتضمن اعتماد مبرايها وتنظيم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعي والعواعد التي تحرى عليها في الإدارة والمشتريات والمسابقات وتعيين الموظفين وترقياتهم وتأديتهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندون أو يعاونونها .

ويحوز لجنة العلماء أن تسب من أعضائها من تخصصه في إدارة الأراضي المستولى عليها وتعيين قراراتها وفقاً ما تنصه اللائحة الداخلية .

واللجنة الاستعدادة بس ترى الاسماعة بهم من الإحصائيين والعلميين .

### المادة (٩٢) مكررة (١)

لجنة العليا لتفسير أحكام هذا القانون وتفسير قراراتها في حسنة التشاير لتفسيراً تشريعياً مفرها ، وتشر في الجريدة الرسمية .

### مادة (٩٣) (٢)

تشكل لجنة فرعية تقوم بمصريات الاستيلاء وحصر الأراضي المستولى عليها وتجميعها عند الاقتضاء وتوزيعها على صغار الفلاحين .

ويصدر مرسوم بناء على طلب وزير الزراعة يكتفي بتشكيل هذه اللجنة وتنظيم العلاقات بينها وبين اللجنة العليا وبما الإحراءات والأوصاف الواجب اتباعها في مصريات الاستيلاء وتقرير قيمة المشتريات والآلات الثابتة وغير الثابتة والإشجار ، ود يجب احده من التدابير الواجبة فثرة الاستئصال والتوزيع (٣) .

(١) مضافة بالمرسوم الصادر ١٩٥٢/٣٦٤

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ وكان تعديل بمضافة كلمة « وغير الثابتة » قبل ذلك « بالإشجار »

(٣) صدر مرسوم في ١٩٥٢/١٠/٢ ، بالمرسوم ١٩٥٢/١١/١٠ والمرسوم ١٩٥٣/١/١٥ ثم صدر مرسوم في ١٩٥٣/١/١٥ باللائحة التنفيذية .

### المادة (١٣) مكرراً (٤)

تشكل لدى حراسة المعصى إحصاءات لمستثناء طبقاً للمادة الثانية ، ولتغلب على بعض ملحقات الأرض لمسئولي عليها ، وبعرض نصيب الحكومة في حالة الشروع . ويتضمن الرسوم انشاز اليه في المادة السابقة كيفية تشكيلها وتحديد اشتصاصاتها والإجراءات الواجب اتباعها .

وتشكل لجنة قضائية أو أكثر من مستشار من المحاكم يختاره وزير العدل تكون له الرياسة ، ومن عضواً بمجلس الدولة ومندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ، ومندوب عن المدير المعاري وآخر عن مصلحة المساحة ، وتكون مهمتها في حالة المنازعة تحقيق الأقرارات والديون العقارية وحصر ملكية الأراضي المستولى عليها ، وذلك لتعريف ما يجب الاستيلاء عليه طبقاً لأحكام هذا القانون ، كما تختص هذه اللجنة بالفصل في المنازعات الخاصة بتوزيع الأراضي المستولى عليها .

وفي جميع الأحوال المتقدمة لا تعمل المنازعة مدة مئة خمسة عشر يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية على القرار الخاص بالاستيلاء أو بالتوزيع . كما لا تقبل المنازعة في القرارات والصادرة بالتوزيع قبل أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وذلك فيما عدا المنازعات التي رفضت قبل هذا التاريخ .

وتنص اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتمتع في رفع المنازعات أمام اللجنة القضائية وكيفية الفصل فيها ، وكذلك البيانات التي تنشر في الجريدة الرسمية هي قرارات الاستيلاء والتوزيع .

وتكون قرار التي تصدره اللجنة استناداً على اعتماد الاستيلاء والتوزيع ، بعد التحقيق والمعصى بواسطة اللجان المشار إليها ، نهائياً وقاطعاً لكن سرعان في أصل الملكية وهي صحة إجراءات الاستيلاء والتوزيع .

ومستثناء من أحكام ديون مجلس الدولة لا يحسور انطباعاً أو وقف تبعه قرار الاستيلاء أو التوزيع الصادر من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي .

(٤) مقابلة بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ ومعدل بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٤ بمقتضى المادة ٢٢ من القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٤ ، مستشاري نظام الوثيقة ، الزاوية في الفقرة السابقة وبمقتضى الفقرات الخمسة والسادسة والسابعة من نص المادة . وقد عدت الفقرة السابعة أمراً بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥٥ ثم عدلت بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٥٦ بمقتضى الفقرات الخمسة بتوزيع الأراضي المستولى عليها إلى اختصاص اللجنة القضائية والتي هي هيئات رفع المنازعات إليها .

واستثناء من أحكام قانون نظام انقضاء ينسحب على المحاكم النظر في المازعات المتعلقة بملكية الإطيان المستولى عليها أو التي تكون محلا للاستيلاء وفقا للمقررات القديمة في الملاك تطبيق لهذا القانون ، كما ينسحب عليها النظر في المازعات المتعلقة بالتوزيع .

وتعدل قوراء جميع انقضايا المتوفرة حاليه أمام جهات القضاء ، ما دام باب المرافعة لم يغلق فيها - إلى اللجنة القضائية المذكورة .  
وتعتمد الحكومة مالكة للأرض المستولى عليها المحسدة بقرار الاستيلاء النهائي ، وذلك من تاريخ قرار الاستيلاء الأول ، ويصبح المعار حائضا من جميع الحقوق الميسرة وكل ممارسة من أول الشأن تنتقل إلى التمييز استحقاق من الإطيان المستولى عليها وتلخص فيها حسب الاحتصاص ، وذلك مع مراعاة ما تقتضيه اللائحة التنفيذية من إجراءات في هذا الشأن إلا برئت دمة الحكومة في حدود ما يتم صرفه من التمييز .

### مادة (٤٤) (١)

تسلم الأرض من آلت إليه من صغار الملاحين حالية من الديون ومن حقوق المستأجرين وتسجل باسم صاحبيها دون رسوم .  
ويجب على صاحب الأرض أن يقوم على زراعتها وأن يدل على عمله العناية الواجبة .

وإذا تخلف من تسليم الأرض عن الوفاء بأحد التزاماته المتضمن عليها في انقضاء الساقية أو تسبب في تعطيل قيام الجمعية التعاونية بالاعمال المتضمن عليها في المادة (١٩) أو أحل بأي التزام جوهرى آخر يقتضى به العقد أو القانون حق التوضيع بواسطة لجنة تشكل من نائب مجلس الدولة ورئيسا ومن عضوين من مديري الإدارات - دلهته السعيدة للاستصلاح الزراعى ولها بعد سماع أقوال صاحب الشأن أن تصدر قرارا مسببا بإلغاء القرار المستأجر سوريح الأرض عليه واستردادها منه واعتباره مستأجرا لها من تاريخ تسليمها إليه وبذلك كنه أد لم تكن قد مضت خمس سنوات على إبرام العقد النهائي .  
ويسمح للقرار إلى بالطريق الإدارى قبل عرضه عن اللجنة العليا بخمسة عشر يوما على الأقل ولا يصح مهلتها إلا بعد تصديق اللجنة المذكورة عليه . ولها تعديل أو إلغاؤه ، وبها كذلك الإلغاء من أداء الفرق بين ما حق من القسائم الثمن وبين الأجرة المستحقة . ويفقد قرارها بالطريق الإدارى .

(١) أصبحت المقررات الإجرائية إلى غير (١٩٧٠) بالقانون رقم ٥٥١ لسنة ١٩٦٥ .

واستثناء من أحكام قانون عمل في المولاة وقانون نظام المصايف لا يجوز الطعن  
بالغاء العرد سالف الذكر أو وقف مبرره أو التنازل عنه .

### المادة (٩٥)

يتم التوزيع في خلال الخمس السنوات الرامية الثالثة لتوزيع العمل بهذا  
القانون على الأكثر وفقا لبرنامج تصفئة الحصة العليا ، ويرعى في هذا البرنامج  
أن توزع في كل سنة الأراضي المستولى عليها وأن يحصل في نهاية الموسم  
الزراعي .

### المادة (٩٦)

لا يجوز لمصاحب الأرض ولا للورثة من بعده التصرف فيها قبل انقضاء  
بشهرها كاملا . ولا يجوز قبل هذا الوقت نزع ملكيتها سدادا للتسديد إلا أن  
يكون فيها للحكومة أو ذمها لمالك التسييف الزراعي والتعاوني أو للتجمع  
التعاونية .

ومع ذلك إذا اقتضت الحال نزع ملكية أي جزء من الأرض لمصالح العامة  
حار استثناء من حكم المادة الأولى من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٧ بشأن نزع  
الملكية لمصالح العامة ، نزع ملكيته بقرار من وزير الأشغال العمومية ويكون  
لهذا القرار حكم المرسوم المنصوص عليه في المادة المذكورة .

### المادة (٩٧) (١)

يعاقب بالحبس كل من قام بعمل يكون من شأنه تعطيل أحكام المادة الأولى ،  
فضلا عن مصادرة ثمن الأرض الواجب الاستيلاء عليها ، ويعاقب أيضا بالحبس  
كل من يتعمد من مالك الأرض التي يتناولها حكم القانون أن يحط من  
معدنها أو يصعب تربتها أو يعسد ملحقاتها بقصد تعويق تمام الانتفاع بها  
وقت الاستيلاء عليها ، وكذلك يعاقب بالحبس كل من يتصرف تصرفا يخالف  
المادة الرابعة مع عليه بذلك .

وكذلك يعاقب بالحبس كل من خالف أحكام الفقرتين الثانية والثالثة من  
المادة الرابعة مكررة .

(١) معدلة بالقانون ٤٩٥ لسنة ١٩٥٣ ، وكان التمييز بإضافة الفقرة الأخيرة من المادة .

١ - تسري أحكام المادة ١٧ في حالة الاستناع هي تقديم القرار أو بعض البيانات الملزمة إلى اللجنة  
القلمية للاستصلاح الزراعي في تعداد القانوني إذا كان ذلك بقصد تفعيل أحكام المادة الأولى من المادة  
الثلثون ( مادة ٤ ) من قرار ١ لسنة ١٩٤٣ .

### المادة (١٧) عكسياً (١)

يعني من لعقد بما في ذلك الخصم الذي كل بائع أو شريك مازد هي كقراء  
بعضه بالرجوع عن التصرف<sup>١</sup> الحائض لثة وى أو بإبلاغ الجهات المختصة لمر حرم  
المخالفة .

(١) مخالفة القانون رقم ٤٩٥ ل ٢٠٠٣ ٩٧٣ .

## الباب الثاني

### في جمعيات المقاول الزراعي

( ١٨ )

تتكون بحكم اتفاق جمعية زراعية من آلت اليهم الارض المستولى عليها  
في القرية الواحدة ومن لا يملكون فيها أكثر من خمسة أفدنة .

ويجوز مفارز من وزير الشؤون الاجتماعية اشياء جمعية واحدة لأكثر من  
قرية إذا اقتضت الحال ذلك .

وتختص الجمعية التعاونية لاحكام القانون رقم ٥٨ سنة ١٩٤٤ الخاص  
بالجمعيات التعاونية المصرية ولاحكام المواد الآتية .

المادة ( ١٩ )

تقوم الجمعية التعاونية بالاعمال الآتية .

أ - الحصول على السلف الزراعية بمختلف أنواعها طبقاً لحاجات الاراضي  
الملوكة لأعضاء الجمعية .

ب - مد يد يدوم لاستغلال الارض كالمحور والسماد والباشية والآلات  
الزراعية وما يلزم لحفظ المحصولات ونقلها .

ج - تنظيم زراعة الاراضي واستغلالها على خير وجه بما في ذلك اقتناء المحور  
وتصنيف المعاملات ومعاملة الافات وشنق الترع والمساوي .

د - بيع المحصولات الرئيسية لحساب اعضائها على أن تخصص من ثمن  
المحصولات أنفس ثمن الارض والأموال الاميرية والسلف الزراعية  
والديون الاخرى .

هـ - القيام بجميع الخدمات الزراعية التي تتطلبها حاجات الاعضاء . وكذلك  
القيام بمختلف الخدمات الاجتماعية .



#### ( المادة ٣٠ )

تؤدي الجمعية التعاونية أعمالها تحت إشراف موظف مختص به وزارة  
الشئون الاجتماعية ويوجد أن يشرف الموظف على أعمال أكثر من جمعية  
تعاونية واحدة .

#### ( المادة ٣١ )

تشارك الجمعيات التعاونية في تأسيس جمعيات تعاونية عامة والاتحادات  
تعاونية وفقا لاحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالجمعيات التعاونية  
المصرية .

#### ( المادة ٣٢ )

يصدر مدير الشئون الاجتماعية إقرارات تلزمه لتظيم أعمال الجمعيات  
التعاونية السالفة الذكر في حدود ما تقدم من لإحكام .

## الباب الثالث

### في الحد من تجزئة الاراضي الزراعية

#### ( المادة ٣٣ )

اذا وقع ما يؤدي الى تجزئة الاراضي الزراعية الى اقل من خمسة اوددة ، سواء اكان ذلك بسببه تسبيح أو تسبيح أو المقايضة أو ميراث أو الهبة أو بيع ذلك من طرف كسب الملكية ، وحسب على ذوي الشأن ان يعقوا على من تؤول اليه ملكته الارض منهم .

عازا تعدد الاتفاق وضع الامر الى المحكمة الجزئية الواقعة في دائرتها أكثر العقارات منه بناء على طلب أحد ذوي الشأن أو اسيان اعلامة لتفصل بين تؤول اليه الارض عازا لم يوجد من يستطيع الوفاء بساقي الاصله قررت للمحكمة بيع الارض بطريق المراء .

وتفصل المحكمة في الطلب بغير رسم .

#### ( المادة ٣٤ )

تفصل المحكمة الجزئية في أيذولة الارض غير القابلة للتجزئة في يحرف الزراعة من ذوي الشأن فان تساوا في هذه الصلغة اقترع بينهم .

على أنه اذا كان سبب كسب الملكية الميراث تفصل من يشتتن بالبرءه من الورثة فان تساوا في هذه الصلغة قدم الروح فالولد ، عازا تعدد الأولاد اقترع بينهم .

## الباب الرابع

### في الضرائب الإضائية

#### ( المادة ٢٥ )

ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٣ تفرض ضريبة إضافية على ما يزيد على مائتي  
فدان مسة خمسة أمثال الضريبة الأصلية .

#### ( المادة ٢٦ )

وإذا كان لمول مصب في تكاليف مشتركة معجب اميرات أو ناي معجب  
آخر دوعي في ربط الضريبة الإضائية موضوع ما يؤديه لمول من صرائب  
في تكاليف الخاصة معجب فا أيسه ما يخصه من هذه الصرائب في التكاليف  
المشتركة .

ولا يمسرل من الصرائب الإضائية بمروطه على لمول في تطبيق أحكام  
هذا القانون ما يكون من الصرائب معملا بأرض ضمن قيسا لمول من  
التصرفات المنصوص عليها في المادة الثالثة .

#### ( المادة ٢٧ ) ( ١ )

على كل مول تعلب عليه أحكام هذا القانون أن يقدم خلال ثلاثة أشهر  
من تاريخ العمل به وهي شهر يناير من كل سنة تصراف السابعة التي يدفع  
فيها أكثر جزء من أموال أطيامه اقرارا يبين فيه مقدار الاطيان التي يملكها  
أو يكون له نصيب في مصعتها في أنحاء المملكة ومقدار الأموال المربوطه  
عليها (٢) .

(١) مجلة المرسوم بقانون رقم ١٩٥٧/٧٧١ وكان نص المادة قبل التعديل : أن يقدم خلال  
شهرين من العمل به .

(٢) مادة (٦) من القانون ١٠٨ لسنة ١٩٥٣ : يعنى من تقديم الأقرار المنصوص عليه في  
المادة (٢٧) من المرسوم ثانوي تسلف الذكر في شهر يناير سنة ١٩٥٣ . (الطبعة الأولى  
لمعوا لرا رهم وفقا للمادة المذكورة خلال المادة المنصوص عليها فيها : )

## المادة ( ٢٨ )

و، لم تقسم أموال الإقرار للمصوح عليه في ائدة الساعة في الميعاد المعين أو ذكر في اقراره بيانات غير صحيحة يقصده التهرب من دفع الضريبة الإضافية أو جزء منها تعرض عليه غرامة تعادل خمسة أمثال الضريبة التي ضاعت أو كانت لتصبح على الخسارة العامة بسبب عدم تصديقه الإقرار في الميعاد المحدد أو بسبب الساعات غير الصحيحة التي وردت في اقراره وذلك حصلا عن الرأفة بأداء الضريبة ذاتها . وتقصي الغرامة إحدى المجلس أسي يزعمها وزير ثأني والاقتصاد لهذا الغرض ويكون قرارها في هذا الشأن قابلا للطعن (١)

## المادة ( ٢٩ )

تخص الضريبة الإضافية والغرامة المصوح عليها في المادة السابقة مع القسطن الأخير للضريبة الأصلية .

ويكون للحكومة في تحصيل الضريبة لاصافية والعزاة ما لها في تحصيل «ضريبة الأصلية من حق الامتياز ، وفي حالة التساهج عن الدفع تحصل الضريبة الإضافية والغرامة بطريق حجز الإداري .

ولا تستحق الضريبة الإضافية على الأحياء التي يحصل التصرف فيها حتى تاريخ حلول القسطن الأخير من اضرية الأصلية متى كان ذلك التصرف قد حصل في الأولاد وفقا لسنة ( ١ ) من المادة الرابعة بقصد ثبات التاريخ قبل حلول القسطن الأخير المذكور ، أو وفقا لأحد البدين ( ب و د ) من تلك المادة يعقد مصلق عليه من المحكمة الجزئية قبل التاريخ المذكور .

ويجب تسجيل التصرفات المشار إليها في العقرة السابقة قبل يوم أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ إذا كان تصديق المحكمة الجزئية أو ثبات تاريخ العقد مابقا على يوم أول أبريل سنة ١٩٥٥ . فإن كان لاحق له وحب تسجيل التصرف في حلول سنة من تصديق المحكمة أو ثبات التاريخ ويتروتب على

(١) عدد قرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٤٣ لسنة ١٩٥٣ ( ونشر بالوقائع الضريبة في العدد ٢٥ بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٣ ) وصحت مذكور الأول على أنه : تشكل بكل مديرية لجنة برئاسة مفوض المالية ومضومة كل من مدير ووكيل القسم أدنى بمضيرية أو من يترتب عنهم - وتكون هذه اللجنة ترفع الفروا المقصوح عليها في المادة ٢٨ من المرسوم المذكور رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

وصحت المادة المدنية من القرار على العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

معالجة هذا الحكم المطبق في لاسبيلا. ونقلا للمادة الثالثة من هذه القوانين وكذلك استحقاق الضريبة لاصناف كاملة اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٥٣ حتى تاريخ الاستيلاء \*

### المادة ( ٣٠ ) ( ٢ )

لا تستحق الضريبة الاصنافية على الأطنان المستندة من حكم المادة الأولى \*

---

\* مثلة بالقانون رقم ١٩٥٣/١٠٨ وفيه نصت الفقرة الأخيرة من المادة وكان نصها ( ولا تستحق الضريبة الإضافية عن الأطنان التي يحصل التصرف فيها بصفة مؤقتة على الترتيب عليه حتى تاريخ حلول القسط الأخير للضريبة الإضافية ) \*\* تم تعديل هذه المادة بالقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٥ ( بأضافة الفقرة الأخيرة التي نصت فيها بعد القانون رقم ٦٥١ لسنة ١٩٥٥ تم بالقانون رقم ٢٩٨ لسنة ١٩٥٦ ) \*

( ٢ ) مثلة بالقانون رقم ١٩٥٣/١٠٨ وكان نصها قبل التعديل « تعفى عن الضريبة الإضافية لأطنان نيوز التي يمتلكها الأفراد والأطنان التي تمتلكها الشركات أو الأشخاص بصفة استغلالها لبيعتهم وذلك على الوجه المبين في اللوائح والمواضع » \*

## الباب الخامس

### في تحديد العلاقة بين مستأجر الأرض الزراعية ومالكها

#### المادة ( ٣٩ )

ابتداء من السنة الزراعية التالية للعمل بهما، يقاسم تعلم العلاقة بين مستأجر الأرض ومالكها وفقاً لاحكام المواد الآتية .

#### المادة ( ٣٣ ) ( ١ )

لا يجوز تأجير الأرض الزراعية إلا من يتولى زراعتها بنفسه .  
وتستثنى بقرار من وزير المالية والاقتصاد ، وبعد موافقة وزير الأشغال المعموعة من حكم الفقرة السابقة أراضي المزارع الواقعة بين جسرى نهر النيل ، التي تملكها الحكومة وتزجرها وزارة المالية والاقتصاد بشروط خاصة بقصد استصلاحها .

#### نصوص تشريعية :

١ - يجوز للمستأجر أن يعهد بغيره بزراعة الأرض ترسيماً لمواشيه أو أكله أو أرباً لسمكائه ولا يعتبر هذا إيجاراً من الباطل .

وفي أراضي الخمر والفلات يجوز للمستأجر تأجير الأرض لشخص يزرعها حضراً أو ملكات زرعاً واحدة بدون أن يعتبر ذلك تأجيراً من الباطل ( مادة ١ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢ ) .

٢ - عقود الإيجار المبرمة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بين مالك وخوسيت والتي لا تنتهي مدتها بنهاية السنة الزراعية الجاريه عنه صدور القانون المذكور ، تقوم بالعلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من الباطل . وذلك لمدة الباقية من العقد ( مادة ٢ من قرار ٢ لسنة ١٩٥٢ ) .

(١) مجلة القانون رقم ٢٥٥ لسنة ١٩٥٤ وكان تعديل بالفائدة المقررة الإجماع .

## المادة ( ٣٣ )

١ - لا يجوز أن تزيد أجرة الأرض الزراعية على مساحة أمثال المصرية الأصلية المروطة عنها وفي حاله الإيجار بطريق الزراعة لا يجوز أن يزيد نصيب مالك على المصنف بعد خصم جميع المصروفات »

### تفسيرات تشريعية ١

١ - إذا استؤجرت الأرض لمعصول واحد شتوي حسب الإيجار بثلاث الفيلة الإيجارية ولك استؤجرت لمعصول واحد بثلث الفيلة الإيجارية ( مادة ١ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢ ) .

ويستثنى من ذلك حالات التي تزرع فيها الأرض غروة أو عرويين أو كانت علم في كل ما يمكن زراعته فيها في السنة . ففي هذه الحالات يكون الحد الأقصى للأجرة بسيطة أمثال المصرية ( مادة ٢ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢ ) .

٢ - لا يسرى المصنف الحد الأقصى للأجرة بسيطة أمثال المصرية على إيجار الحدائق والواقي للشاغل والزهور ( مادة ١ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢ ) .

٣ - عقود الإيجار المبرمة قبل العمل بقانون الإصلاح الزراعي والتي لا تنتهي بنهاية السنة الزراعية الجارية عند العمل به . يسرى عليها حكم المادة ( ٣٩ ) مكررة لفرد ثانية من القانون المذكور بالظروف الواردة فيها ( مادة ٥ من قرار ٤ لسنة ١٩٥٣ ) .

### بيان تطبيقي ١

بمضي العديد من المدة بين المادة والمستأجر الصادر بالقانون رقم ٢ في ٨ أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

١ ( المعلن أن احتساب الحد الأدنى للإيجار لا يخل حساباته من ٣٠ فيل فيلها بمصروف والتفاوتات لحظية لشاحنة في المساحة المؤجرة وذلك مقابل المبلغ المسمومة المقروض عينا فريضة لا تفصل في الإيجار بشرط ألا يتجاوز مجموع الأرض المؤجرة ما هو وارد في التكاليف المذكورة .

٢ ( تحسب بقية المدة بالآلات الميكانيكية على أساس الإيجار لا إذا اثنى مع ذلك على غير ذلك

٣ ( التزامات المستأجر بالقدرة قبل التملك يرجع فيها إلى المواد ٦١٣ ود بعضه من القانون الثاني وهي كالمسألة فيه بطرح الإيجار في التوقيت والمحافظة على حدود الأرض وحسبها وما عليها من منشآت وأبنية التجهيزات جميعها اللازمة للمروية والتحصين والتفصيل القرويين الرديئة وما إلى ذلك .

٤ ( كانت المادة ٥٦٦ من القانون الثاني تنص على تكون الأجرة المسمومة كما يجوز أن تكون أية تقسيم أخرى فيجب أن يكون الإيجار بتقدير من اختصاصات على ألا يزيد في ما يخلطه لذلك من عدم اختصاصات بتقدير بحسب الاستمار الرسمية في يوم الاستعدادات لمحدد في هذه الإيجار في سبعة أمثال المصرية .

٥ - مراعاة ما يجرى في كثير من حالات الزراعة في العرشي من لاجرم ، ذلك أرض الدرة أو الارز أو مساحة من الترسيم تصغر الرزح ثوبية لأغلاهم وأغلاء عطشيتهم ترى اللجنة دابة ذلك بشرط ألا يتجاوز (يوسف الترسيم ثلثي سبعة أعتال القرية الأصلية وابتدأ الدرة والارز أعتال من سبعة أعتال ، الصغرية الأصلية - ولا يسرى في هذه الحالة القيود الخاصة بملاة تلك المستأجر فيما عدا قيمة الايجار ولا يعتبر هذه الناتج ونسج به بقرمب عليه طلب امتداد الإيجار .

وهي كن مالك أو مستأجر يزرع في ناحة أن يخصص لمستأجر الرزح نفس المساحة لكي كان يخصصها لهم في العام ثلثي رزلهه ترسيم في نفس الزرعة .

٦ - الدرب الخاص من الضلالة بين مالك والمستأجر يشغل بالأرض التي تنتج المصنوعات الخفية وبنات الحضر ولا يسرى ذلك على الأرض المزروعة بالسيجار المأكلة المستعدة ، عدا نكور والتعليق فتمسح للجنة الإيجارية التي حدتها القانون .

٧ - يكون خصص المصروفات وغيرها بين مالك ومستأجر على الوجه التالي :

أ - ما يلزم به مالك من نفقات الزراعة :

١ - الأموال الإيجارية والندراب الإضافية الحالية .

٢ - الترسيمات الكبيرة والمصنوعات الخفية للزراعة ( الحن ) وعباتها .

ب - ما يلزم به المستأجر من نفقات الزراعة :

١ - جميع العمليات اللازمة للزراعة سواء عمل ليهه بنفسه أو بأولاده أو بساله وبناشئة من حمة الأرض والزراعة وعمليات الري ما لم يخص عن نفسه .

٢ - التسميد بالسماط البدئي الكرم للزراعة .

٣ - جع كصهور .

٤ - مقاومة الآفات التي تقوم عادة باله .

٥ - تطهير القنوات والمصارف عم الرئيسية .

٦ - إصلاح آلات الري والزراعة المدنية .

وكل كصص في المصبات التي يرم لتسفاجر بها يكون لتلك الحق في أن يجرها

بتقدمه وتحتسب أجرها العملية على المستأجر .

ج - ما يلزم به مالك والمستأجر متعلقة في المصروفات :

١ - ما يتفرق لتسا للزراعة من تساو وأسمدة كيمائية أو مبيدات الآفات

والمصارف التي تقوم عادة بأيد .

٢ - تكاليف الري بالآلات ميكانيكية في الحدود التي لا ربه ودارة الاستعمال العمومية .

٣ - تطهير المصارف والقنوات الرئيسية .

٤ - ما يرم للمصارف عن الزراعة من خراء وحول .

وكل كصص في العمليات التي يلزم لتسفاجر بها يكون لتلك الحق في أن يجرها

بنفسه وتحتسب أجرها المدنية على المستأجر .



### المادة ( ٣٤ )

المستأجر الأرض الزراعية أن يسترد من المؤجر ما أداه بأية صورة  
ريادة على الحد الأقصى المقرر في المادة السابقة ، وله أن يشت أدامه الريادة  
بطرق الإثبات كافة .

### المادة ( ٣٥ ) ( ١ )

لا يجوز أن تقل مدة إيجار الأرض الزراعية عن ثلاث سنوات .  
ويستثنى من ذلك الأراضي المستولى عليها تمهيدا لأحكام هذا القانون .  
ويجوز لدخلة المصلحة للأصلاحي الزراعي إلغاء عقود إيجار لأراضي المستولى  
عليها إذا استلزمته إجراءات التوزيع ذلك أو أهل مستأجر بالتزام جوهري  
ينقص به العقد أو القانون . ويكون هذا القرار نهائيا وبعد باعتراف الإداري  
واستثناء من أحكام قانون محسن المصلحة وقانون نظام التقصيص لا يجوز  
إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه .

### المادة ( ٣٦ )

يجب أن يكون عقد الإيجار دسأ بالكتابة مهما كانت قيمته ، ويكتب العقد  
من أصلين يقي أحدهما مع المالك والآخر مع المستأجر .  
إذا لم يوجد عقد مكتوب كان الإيجار مراعاة مدة ثلاث سنوات نصيب  
المالك فيها النصف بعد خصم جميع المصروفات .

### المادة ( ٣٧ )

ألغيت بالمرسوم بقانون ١٩٧ لسنة ١٩٥٢ .  
وكان نصها كالآتي

مع مراعاة الأحكام السابقة واستثناء من أحكام فوائدي ٥٩٨ و ٥٩٩ من  
القانون المدني ، لا يجوز إخراج من كان يزرع الأرض بنفسه ، سواء أكان  
مستأجرا من الباطن - وفي الحالة الأخيرة تقوم العلاقة بين المستأجر من  
الباطن والمالك .

---

(١) مجلة القانون رقم ٤٠٥ لسنة ١٩٥٢ وكان التمييز بأصابعه القرني الاجرتي في نص  
المادة ثم عدلت الفقرة الأخيرة بالآتي رقم ٥٥٤ لسنة ١٩٥٥ .

## الباب السادس

في حقوق العامل الزراعي

(٧) ( ٣٨ ) : ٤٤٤١

تقوم بتعيين أحد النعاس الزراعي في مناطق الزراعة المختلفة كل عام.  
لحمه يشكها وزير الزراعة برقمه أحد كبار موظفي الوزارة وعمودية سته  
يختارهم الوزير ثلاثة يمتون ملاك الاوصى الزراعيه وعسائرها ، وثلاثة  
يمتدون الصالح الزراعي .

ولا يكون قرار هذه اللجنة نافذا إلا بعد تصديق وزير الزراعة (٢) .  
ويستثنى من حكم هذه المادة العمل الذي يقتضي قوانين خاصة  
بالقيام بأعمال للمصلحة العامة . هؤلاء تحدد أجورهم السلطات المختصة  
سبق لهذه القوانين .

( ୧୩ ) ଶିଳା

بحور للعمال لدراسي تكويني نقابات دفاع عن مصالحهم المشتركة .

المادة ( ٣٩ ) مكررة (٣)

مع مراعاة حكم المادة ٣٣ - تمتد عقود الإيجار التي تسهي مدتها بنهاية

(١) جمعية المؤلفين رقم ٢٤١ لسنة ١٩٥٣ والتي تعيد تأليف الفقرة الثالثة إلى نص

2004

(٢) حدد وزير الزراعة بأنه "نوعان من القمحان المطحون، مخصوصين بطلب وزارة الزراعة المحلية للاستصلاح الزراعي - أحد النوعين للآمن الوطني لتأمين النوعي من كل بلاد الجمهورية يبلغ ٩٨ مليون أوقية، والآخر ١٠٠ مليون أوقية، والآخر ١٠٠ مليون أوقية - من نباتات - دون مستوى هذا النوع - بالعمولة".  
والتي يتعاملها - قانون التأمين الوطني في بعض الحالات - وعلى أن تكون سلعاً الصنف  
الخاص في اليوم - وقد نشر هذا القرار بالوقائع المصرية - العدد ١٥٠ بتاريخ ١٦/١١/١٩٥٢ .

(٣) مضادة بالفالون رقم ١٦٧ لسنة ١٩٥٢ تم عملت بدروسوم رقم ٣١١ لسنة ١٩٥٢ إضافة  
ذرة جديدة من الفترة الأخيرة

السنة الزراعية الجارية عند العمل بهذا القانون ، وذلك لمدة سنة زراعية واحدة أخرى اذا كان المستأجر يزرع الأرض بنفسه سواء أكان مستأجراً أصلياً أو من أبنائى وفى هذه الحالة الأخيرة تقوم العلاقة مباشرة بين المستأجر من المأطن والمالك .

ويكون الإيجار فى السنة الزراعية انشئ يستد إليها انقضاء مراعاة أو بقدر حسب اختيار المالك وذلك فى الأرضى التى تكون صريبتها جديها واحدة أو أقل على أن تكون طريقة الإيجار واحدة فى مجموع ما يمتلكه المؤجر من الأرضى المذكورة .

#### تفسيرات لتريعة .

١ - المستأجر الذى يستد عقد إيجاره وفقاً لحكم المادة ٣٩ مكررة من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ للقرار إليه ، هو الذى كان يستأجر الأرض لسنة زراعية كاملة فلا يلتصق بحكم المادة المذكورة من كان يستأجر الأرض للحصول واحد شوى أو بيل أو اذا كان يستأجرها لزراعة الحفر أو للقات جزء من السنة ( مادة ٣ من قرار ١ لسنة ١٩٥٢ ) .

٢ - حق امتداد عقد الإيجار القبول أن يزرع الأرض بنفسه وفقاً للمادة ٣٩ مكررة من قانون الإصلاح الزراعى - مبادئ بحكم المادة ٣٩ من القانون المذكور فإذا امتنع المستأجر من كتابة العقد وتوقيع جاز للمالك اتخاذ الإجراءات العادية لإخلاء من الأرض .

وكذلك يجوز إخلاء العين فى سنة الامتداد إذا دخل المستأجر بشروط العقد أو بإحكام القانون أعلاه يستوجب التصحى بحسب التوقيع العامة ( مادة ١ من قرار ٢ لسنة ١٩٥٢ ) .

٣ - تعود الإيجار للبنة قبل صدور قانون الإصلاح الزراعى بين المالك والمؤجر ولا تنهى مدتها بإنهاء السنة الزراعية الجارية عند صدور القانون المذكور ، تقوم العلاقة فيها مباشرة بين المالك وبين المستأجر من المأطن وذلك للمدة الباقية من العقد ( مادة ٢ من قرار ٢ لسنة ١٩٥٢ ) .

### **المادة ( ٣٩ ) مكررة ( ١ ) ( ١ )**

( ١ ) تمتد لإنهاء سنة ٥٨ - ١٩٥٩ الزراعية عقود الإيجار التى تنهى نهاية سنة ٥٥ - ١٩٥٦ الزراعية لانقضاء مدة المتفق عليها فى العقد أو التى امدد إليها تعديداً للبناء السدقة والقوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ و ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و ١١ لسنة ١٩٥٥ ، يكون الامتداد بالنسبة لتصفه

(١) مطابقة بالقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ واستمر العمل به يكتفى القانون رقم ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ ثم القانون رقم ٤١١ لسنة ١٩٥٥ وعملت الى تصحى بخلاف القانون رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٥٦ -

المساحة المؤجرة ويجوز لذلك إذا كان تم يستعمل حقه في الجنيب طبقاً  
لهذه القوانين أن يستعمل هذا الحق .

كما تمتد لنهاية السنة المذكورة ( ٥٨ - ١٩٥٩ ) عقود الإيجار التي تمتد  
مدتها الملتحق عنها قبل نهاية هذه السنة الأخيرة . ويكون امتدادها بالسنة  
لغصب المساحة المؤجرة في السنة التي امتدت إليها فقط .

وذلك كله بشرط قيام المستأجر بدفع جميع التزاماته فإذا لم يتم  
بالوفاء خلال ممتد يوماً من تاريخ إعداده بكتاب موصى عليه كان المالك  
مستحقاً من تلقاء نفسه .

ويراعى في تحصيل نصف المساحة عدم الإخلال بما تقتضيه المصلحة  
الزراعية في ارتفاع المستأجر بالأرض على الوجه النافذ من قبل . كما يكون  
للمالك الحق في التحصيل في نطاق الأرض السابق تأجيرها أو خارج هذا  
النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمان .

( ٢ ) في العقود التي امتدت بحكم لفظة الأولى من المادة السابقة .  
تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر على ثلاثة أقساط مسموية متساوية  
يستحق أولها في نهاية السنة الرابعة الأولى التي أعيد فيها العقد .

وفي العقود التي تمتد بحكم العرفه النامية من المادة السابقة تؤدي أجرة  
السنة الباقية على المستأجر عند نهاية السنة الملتحق عليها في العقد على  
تسعين مسموية متساوية يستحق أولها في نهاية السنة الرابعة الأولى  
التي يمتد فيها العقد . وبأن كان امتدادها لسنة واحدة حلت في نهايتها  
أجرة السنة الباقية على المستأجر .

وتحل أقساط الأجرة المتأخر عنها كلها بغير إقرار إذا تخلف المستأجر  
عن أداء أي قسم منها في ميعاد استحقاقه .  
ويجب بأطلا كل اتفاق على ما يخالف أحكام هذه المادة .

#### المادة ١٩٥٣ :

المستأجر لمساحة تكون جزءاً من أرض مشعة يمتلكها المؤجر والفسح في أكثر من عام يجوز  
تجنيبه في أي جزء من تلك الأرض المشعة ، باعتبارها في نطاق الأرض السابق لتأجيرها ( قرار  
سنة ١٩٥٣ ) .

#### المادة ( ٣ ) :

على الوراء كل ميعاد يخصه تبعه هذا القانون . ويعمل به من تاريخ نشره  
في الجريدة الرسمية .

صدر بقصر الجمهورية في ذي الحجة سنة ١٣٧١ الموافق ٩ من سبتمبر سنة  
١٩٥٣ ونشر بالوقائع المصرية في العدد ١٣٠ مكرر بتاريخ ٩/٩/١٩٥٣ .

قانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣  
بشأن إنشاء لجان للفصل في المنازعات الناشئة  
عن امتداد حقوق ايجار الاراضي الزراعية

باسم الامه

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١ فبراير سنة ١٩٥٣ من  
الفائذ العام للقوات المسلحة وقائد الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ يوليه سنة ١٩٥٣ .

وعلى المادة ٣٩ مكررا ١ و ٢ من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ الخاص  
بالاصلاح الزراعي الصادرة بالقانون رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

وصاه على ما عرضه وزير الزراعة وموافقة رأى مجلس الوزراء

اصدر القانون الاتي

مادة ١ - تنشأ بدائرة كل مركز من مراكز الموليس لجنة تسمى « لجنة  
الفصل في منازعات الخاصة بامتداد ايجار الاراضي الزراعية »  
تشكل على الوجه الاتي

وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية المستعانة بدائرتها  
اللجنة او من احد وكلاء النائب العام لدى المحكمة الانتخابية التي  
تنتمي للمحكمة الجزئية وتكون له الرئاسة ومن اربعة اعضاء  
هم : مأمور المركز او من يوب عنه - واحد المهتمين الزراعيين  
النائمين لتفتيش الزراعة بالمديرية واثني من اعيان المركز  
يختارهما مدير المديرية او محافظ الاقليم .

مادة ٢ - تختص اللجنة بالفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيق احكام  
المادة ٣٩ مكررا ١ و ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨  
سنة ١٩٥٣ الخاص بالاصلاح الزراعي . وتكون قراراتها غير

قابلة لأي طعن . كما تكون هذه القرارات وقعية بحيث لا تحول دون الالتجاء إلى الجهات القضائية المختصة للفصل في موضوع النزاع من جديد . وتظل هذه القرارات نافذة إلى أن تحصل تلك الجهات في الموضوع نهائيا في حالة الانتهاء إليها .

**مادة ٣ -** رفع المنازعات الناشئة عن تطبيق هذه القانون يطلب يقدم من ذوي الشأن إلى مركز البوليس الذي تقع في دائرته لاطيان المؤجرة موضوع النزاع لا تحصل عليه رسوم .

ويجب أن يكون الطلب من أصل وعدد من النسخ بقدر عدد الخصوم وأن يتضمن اسم الطالب وسعته وموطنه المختار لمي اسئلة التي بها مقر اللجنة واسماء الخصوم وموطن كل منهم وعيقاتهم وموضوع المنازعة بالتفصيل مع ذكر الأدلة التي يستند إليها الطالب .

كما يجب أن ترفق بالطلب عنه تقديمه جميع المستندات المؤيدة له . فإذا لم تقدم هذه المستندات جاز الحكم بسقوط الدعوى .

**مادة ٤ -** على مركز البوليس أن يعطى الطالب ايضالا مئتا تاريخ وساعه تقديم الطلب وما أرفق به من مستندات وعليه أن يرفع الطلب خلال ٢٤ ساعة من تسليمه إلى رئيس اللجنة الذي يحدد جلسة نظر المنازعة لا يتجاوز موعدا لدعوى من تاريخ تقديم الطلب .

ويتولى مركز البوليس اعلان الخصوم ارفوعة صمم اضرعة بصورة من الطلب واعلان الطرفين بتاريخ الجلسة المحددة قبل موعدها بأربع وعشرين ساعة على الأقل .

ويكون الاعلان بالطريق الادري او بواسطة قلم المحظرين بطريق البريد على لوحة اديين بالواد من ١٦ الى ١٩ من قانون المرافعات المدنية والتجارية .

**مادة ٥ -** تكون جلسات احيحة عليية ولطرفي اضرعة الخصوم امامها ماعصوم أو بوكلاء عنهم من المحامين أو من يختارونهم من الاقارب أو الاصدقاء إلى الدرجة الثالثة .

ولجنة الحكم في شية من يتخلف عن الحضور أمامها من الخصوم بعد التحقق من صحة اعلانه . ولها من نقاء نفسها أو

بناء على طلب أحد الخصوم أن تقرر الانتقال لمعاينة الأرض موضوع النزاع أو تنوب لذلك أحد أعضائها أو غيرهم ويحرر محضر يبين فيه جميع الأعمال المتعلقة بالمعاينة ونتيجتها ، كما يحوز لها استجواب الخصوم .

وللجنة سماع أقوال من ترى ضرورة لسماع أقواله من غير الخصوم دون تحليله اليمين كما أن لها الاستعانة بمن ترى تكليفه من أهل الخبرة أو غيرهم من الموظفين العموميين ورجال السلطة العامة بتقديم تقارير في المنازعة أو عن الوقائع التي تعينها لهم وتكون متجة في المنازعة .

وللجنة كذلك الأمر بالتخاذ أي إجراء قانوني آخر تراه موصلا إلى الكشف عن الحقيقة .

**مادة ٦ -** تصدر اللجنة قرارها بالفصل في المنازعة بالأغلبية المطلقة وذلك خلال مدة لا تجاوز أسبوعين من تاريخ أول جلسة .

**مادة ٧ -** يكون تنفيذ قرارات اللجنة بالنسخة الاممسية دون حصة أي اهلانها وتنتوي الجهات الادارية التعيين .

**مادة ٨ -** على الورداء كل عيما يحضه تنفيذ هذا القانون ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتعميده ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

## قرار رئيس الجمهورية

بإصدار القانون رقم ( ٢٤٢ ) لسنة ١٩٥٦

لتعديل القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان الفصل  
في المنازعات الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية

باسم الأمة

وليس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٣٩ مكررا ( أ ) من المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤ بإصلاح الرعاي المعدلة بالقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٦  
وعلى القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء لجان الفصل في المنازعات  
الناشئة عن امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية .  
قرر القانون الآتي .

### المادة الاولى :

يستبدل نص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ٤٧٦ لسنة ١٩٥٣ المشار  
إليه بالنص الاتي :

**مادة ١ -** تنشأ بمبادرة كل مركز من مراكز الجوليس لجنة تسمى « لجنة  
الفصل في المنازعات الخاصة بامتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية » .  
وتشكل برئاسة وكيل النائب العام لدى المحكمة الجزئية المشقة بدائلتها  
الضمة أو من يحدده رئيس البداة من وكلاء النائب العام وعصوية مأمور  
المركز أو من يوجب عنه ، ومهتس ذراعي يحدده مجلس الزراعة ، واثنين  
أعضاء المركز يعينهما المحافظ أو المدير .

**مادة ٣ -** تختص هذه اللجنة بالفصل في كل نزاع ينشأ عن تطبيق  
أحكام المادة ٣٩ مكررا د أ من المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٤  
بإصلاح الرعاي المعدلة بالقانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥٦ وتكون قراراتها  
غير قابلة لأي طعن كما تكون هذه القرارات وقتية بحيث لا تحول دون الانتهاء  
في الجهات القضائية المختصة للفصل في موضوع النزاع من جديد . وتظل  
هذه القرارات نافذة إلى أن تفصل تلك الجهات في الموضوع نهائيا في حالة  
الانتهاء إليها .

### المادة الثانية :

يشر هذا القرار في اعرضة الرسمية ، ويكون له قوة القانون ، ويعس  
به من تاريخ نشره ويهضم هذا القرار بحاتم القوة ويعس كتابات من  
قوايتها .



قانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥  
بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي (١) في

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣  
وعلى نعراد الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتشكيل مجلس  
الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .  
وعلى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٥  
وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٢ بإنشاء ديوان للمحاسبة .  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .  
وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ :

تكون « للهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي » الصلحيه الاعتبارية وتلحق  
برئاسة مجلس الوزراء ويكون رئيس مجلس الوزراء رئيساً أعلى لها ، وله  
أو من ينيبه عنه رئاسته ما يحضره من جلساتها .

مادة ٢ :

تؤلف هذه الهيئة من :

رئيساً

وزير الدولة للاستصلاح الزراعي

وزير الزراعة

وزير الأشغال العمومية

وزير المالية والاقتصاد

مستشار ادارة الفتوى والتشريع المختصة

مدير العام لصلحة الطرق والكساري

---

(١) معدل بالقانون رقم ٣٣٣ سنة ١٩٥٦ .

مندوب عن المجلس الدائم لتسمية الانتاج القومي  
مندوب عن اللجنة العليا للإصلاح الزراعي  
مدير عام الإصلاح الزراعي  
مندوب عن المجلس الدائم للخدمات العامة  
أربعة من المثقفين بالزراعة وعمليات الاستصلاح  
يحيى بن قنار رئيس الجمهورية

ويجب إقرار من رئيس الجمهورية المطلوب المتب للاندراج على تجميعه  
قرارات الهيئة وفقا لما تبينه اللائحة الداخلية . وعليه أن يقدم للهيئة كـ  
لثلاثة أشهر تقريره عن سير العمل مصحوب بيان عن الإيرادات والمصروفات .  
وتعمر الهيئة بدل المظور في جلساتها للموظفين من أعضائها وكذلك  
تقرير المكافآت السنوية التي تصح لمصنوعها استند وأعضائها من غير  
المنتسبين بحكم وظائفهم .

### مادة ٣ :

تختص الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي بالأعمال الآتية

١ ) حصر الأراضي النور القابلة للإصلاح في أنحاء الجمهورية سواء منها  
الأراضي غير المزروعة أو الأراضي المزروعة التجميعية التي تقل غلتها  
عن عتق استغلالها وأجراء الأبحاث الفنية الزراعية عنها ورسم  
السياسة العامة لاستصلاح الأراضي وزراعتها وتعميرها والتصرف فيها .

٢) القيام بحصر أو ماواسطه باستصلاح ما يكون من تلك الأراضي ثامنا  
لأوراثي المانة والاقتصاد والزراعة عدا ما يكون استصلاحه من تملك  
الأراضي مطلقا مفاون خاص . وكذلك القيام باستصلاح الأراضي التي  
تعمل الهيئة استصلاحها بناء على ما تعرضه أية هيئة عامة أو خاصة .

وللهيئة أن تتصل بالوزراء المختصين في كل أمر له صلة بأعمالها .  
وعلى الوزارات والمؤسسات العامة أو داب السلع العام أن تزود الهيئة  
بإدارات والنصبة لها بما تطلبه منها من تقارير وبحوث ونسب  
واحصاءات تتصل بأعمالها .

ج) استغلال الأراضي التي تدبرها الدولة أو يكون لها شأن فيها والتي  
يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية وبسبب القرار كيفية التصرف في  
تلك الأراضي وتوزيعها وما يتبع في شأن إيراداتها وذلك بمقتضى  
كل من وزير المالية والاقتصاد ووزير المونة للإصلاح الزراعي .

#### مادة ٤ :

لا يجوز تنفيذ أي من المشروعات أو البرامج التي تعدها الهيئة إلا بعد  
إقرارها من مجلس الوزراء .

#### مادة ٥ :

تكون للهيئة مبرانية مستقلة شاملة إيراداتها ومصروفاتها . وتتكون  
الإيرادات من الاعتمادات المخصصة لها في مبرانية الدولة وغلة أموالها وسائر  
الإيرادات من أي مصدر آخر . وتخصص هذه المبرانية من مجلس الوزراء  
ويصدر بها قانون خاص .

وتبدأ السنة المالية للهيئة من أول يولية وتنتهي في ٣٠ يولية من كل  
سنة .

وعلى الهيئة تقديم مشروع المبرانية الى مجلس الوزراء قبل بدء السنة  
المالية بشهرين على الأقل . وعليها أن تقدم الى مجلس الوزراء حساباتها الختامي  
خلال الثلاثة الأشهر التالية لانقضاء السنة المالية ، ويرحل فائض الاعتمادات  
في كل سنة مالية الى اعتمادات السنة المالية التالية لها .

#### مادة ٦ :

لا تخضع الهيئة في أنظمتها وحساباتها وإدارة أموالها وقواعدها تعيين  
سوطيعها ورقباتهم وتآديهم وسائر شئونهم لقوانين واللوائح والنعيميات  
التي تحرى عليها الحكومة ولا لرقابة التي تخضع لها مبرانية الدولة وذلك  
بالنسبة الى جميع المشروعات سواء منها تلك التي تقوم بتعبدها بنفسها أو  
بالواسطة أو تلك التي ترى أن تكن تعبدها الى الوزارات والمؤسسات العامة .

ويعهد الى ديوان المحاسبة بمراجعة حسابات الهيئة وعستمداتها في حدود  
النظم واللوائح المقررة لها .

وللهيئة أن تستعين بمن ترى الاستعانة بهم من الاحصائيين والفنيين .

#### مادة ٧ :

يصدر مجلس الوزراء قرارا باللائحة الداخلية للهيئة وتنصص النظم  
والقواعد التي تسيير عليها في جميع شئونها وعلى الأخص في إدارة وتنظيم

«الاعمالها وحساباتها ونظام موظفيها ويشمل قواعد تعيينهم وترقيتهم وتأديبهم  
والإكانات التي تسع لهم أو لمعهم ممن يندبون أو يعاونون اليها»  
«ولمجلس الوزراء أن يعرض الهيئة عيما يرى أن يحدد به اليها من القواعد  
والسلط سائلة الذكر»

مادة ٨ :

يلغى القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه .

مادة ٩ :

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون  
«ويعلن به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية»  
صدر بديوان الرئاسة بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٥٥ .

**مذكرة إيضاحية**  
**للقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥**  
**تحدد العضوات رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤**  
**بإشادة الجمعية العامة واستندج الأراضي**

صدر القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء هيئة يطلق عليها اسم ( الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ) على أن يكون لها شخصية اعتبارية ولم يصر فيه قانون إنشاءها على انبئة التي تلحق بها الهيئة المذكورة . وإنما ارتبطت فقط بالمجلس الدائم لتسمية الانتاج القومي في كونه يعنى لاحتها الداخلية وميزانيتها السنوية وتقدم اليه حساباتها الختامي مع بعض مراحلة بالمذكور الايضاحية للقانون انتشار اليه على أنها هيئة قائمة بذاتها ولها مزاولة سنوية خاصة بها .

ولما عمل هذه القانون والقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٥٥ لم تنص العدين سوى ثقل حق اعتماد لبرانية السنوية واللائحة الداخلية ومراجعة الحساب الختامي من المجلس الدائم لتسمية الانتاج القومي الى مجلس الوزراء . كعبه اقتداب عضو من بين أعضائها للإشراف على تنفيذ قراراتها أو على كيفية بحسبه المكافآت السنوية لمساهده رئيس الهيئة أو أعضائها والعضو استندج أو على كيفية مراجعة حساباتها وعيتمثالها .

لذلك روى استندج القانونين المسالفي الذكر بمشروع القانون المسالفي ليتضمن القانون الخاص بإنشاء الهيئة كافة الأحكام من حيث تهيئتها وتكوينها وأغراضها ونظمها وكيفية سير العمل بها حتى يتم لها نأديه أعمالها وتحقيق أغراضها على وجه السرعة وفق أسس ونظم محكمة .

فمن في المادة الأولى على أن تكون بهيئته الشخصية الاعتبارية وأن تكون برئاسة مجلس الوزراء وأن يكون الرئيس الأعلى هو رئيس مجلس الوزراء وإذا ما حضر أو من يعبه عنه جلساتها كانت له الرئاسة .

ومن في المادة الثانية على تشكيبي الهيئة . ولما كان تنفيذ لأعمال التي تقرر الهيئة دقيامها يستلزم ثقل عضو من بين أعضائها ليتفرغ للإشراف على هذا التنفيذ فقد نص في الفقرة الثانية من هذه المادة على كيفية تعيين العضو المسند مع تكليفه بمؤالة الهيئة بتقارير كل ثلاثة أشهر عن سير الأعمال التي يشرف على تنفيذها وعن الحالة المالية لها . كما نص في الفقرة الثالثة منها على اختصاص مجلس الوزراء بتقدير المكافآت السنوية التي تمنح لرئيس الهيئة وعضوها الشدج ومائل أعضائها .

واستعرضت المادة الثالثة الأعمال التي أُنشئت هذه الهيئة لأدائها وعالجتها  
البلديات الاتحادية منها الاتصال بالوزراء المختصين والوزارات والمؤسسات  
التي تتصل بأعمال الهيئة حتى يتيسر لها الحصول على البيانات  
والاحصاءات والبحوث والتقارير التي تسهل لها القيام بمهمتها .

ونصت المادة الرابعة على أنه يجب لكل منقصة البرامج والمشروعات التي  
تخضع لها الهيئة وتعدّها أن يقرّها أولاً مجلس الوزراء وذلك حتى أن يكون قرار  
رسم انضمامه العامة للاستصلاح من اختصاص مجلس الوزراء المنوط به  
تقسيم وقرار السياسات المخلّفة لتواصي الاستصلاح في جميع مشروعات  
الحكومة .

واقصت المادة الخامسة توسيع ميزانية الهيئة وتكوينها ومصادرها والجهة  
المنوط بها اعتمادها وهي مجلس الوزراء . وروعي أن يكون اصداره بقانون  
خاص كما نص على موعد السنة المالية للهيئة وعلى وجوب تقديم مشروع  
ميزانيتها إلى مجلس الوزراء قبل بداية السنة المالية بشهرين على الأقل وكذلك  
تقديم حسابها الختامي إلى مجلس الوزراء خلال الثلاثة الأشهر التالية لانتهاء  
السنة المالية . مع ترحيل فائض الاعتمادات في كل سنة مالية إلى اعتمادات  
السنة المالية التالية لها .

وتيسيراً لمهمة الهيئة نصت المادة السادسة على إعفائها من الخسوع في كافة  
شئونها وشئون موظفيها للقوانين والنواحي والتعليمات المعمول بها في الحكومة  
ولا للرقابة التي تخضع لها مبرانية المونة وذلك بالنسبة إلى جميع مشروعات  
التي تعدّها الهيئة سواء في ذلك للمشروعات التي تقوم بتنفيذها بنفسها أو  
بالوساطة أو تلك التي ترى أن تكفل تنفيذها إلى الوزارات والمؤسسات العامة .  
على أنه لم يمت التدارك في نفس الوقت أن يعهد إلى ديوان العاصمة بمرجعه  
حسابات ومشتريات الهيئة في حدود النظم والنواحي التي يقرّها لها مجلس  
الوزراء ضمناً بوجود مراقبة مالية وحرصاً على أموال الهيئة . ونص على  
ذلك في الفقرة الثانية من نفس المادة . ولما كانت الهيئة قد تعرضت لهيئة من  
الأعمال العديدة والهام المعينة ما يكون في حاجة إلى خبرة خاصة غير متوفرة  
لدى أحد من موظفيها . لما فقد إجازت الفقرة الثالثة من المادة السادسة للهيئة  
حق الاستعانة بالخبراء الذين تؤهلهم خبرتهم الفنية القيام بمثل هذه الأعمال  
والهام .

واقصت نص المادة السابعة بأن يصدر مجلس الوزراء قراراً باللائحة الداخلية  
للهيئة وتخصص النظم والقواعد التي تسير عليها في جميع شئونها وعلى

الأشخاص في إدارة أعمالها وحساباتها ونظام موظفيها وذلك كي تتسع الهيئة هذه  
النظم والقواعد بدلا من تلك التي تجرى عليها الوزارات والمصالح الحكومية كمن  
يتيسر لها السير في تنفيذ مشروعاتها على الوجه المشهود ، مع النص على حق  
مجلس الوزراء في تعيين الهيئة فيما يرى أن يعهد به إليها من الأعمال  
والنظم .

وبصت المادة الثامنة على إلغاء القانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٥٤ .

ولذلك أعد مشروع القانون المتضمن هذه التعديلات وعرضه على مجلس  
الدولة والقره بالصيغة المرافقة .

ويتشرف وزير الدولة لشئون الانتاج بعرضه على مجلس الوزراء للمصادقة  
عليه واصباره .

قائد حياح

حسن ابراهيم

وزير الدولة لشئون الانتاج

**مذكرات المفوضية  
لقرار رئيس الجمهورية والقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٦  
بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢  
بمصرح الأراضي والقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥٥  
بشأن الهيئة العامة للأراضي المستصلحة للأراضي**

صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٥٦ بتعيين وزير الدولة للإصلاح الزراعي ، وقد رُوي أن تسميه إليه برئاسة اللجنة العليا للإصلاح الزراعي وأن تلحق هذه اللجنة برئاسة الجمهورية . كما تسميه إليه برئاسة الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي عاقتص الأثر تعديل المادة ٥٥ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وتعديله رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي عن الوجه الذي يحقق هذا الغرض . كما رُوي أن تختص الهيئة الدائمة بمشار إليها عدوة على اختصاصاتها الحالية باستعمال الأراضي التي تديرها الدولة أو يكون بها شأن فيها والتي يصدر بها قرار من رئيس الجمهورية بعد عرض وزير الدولة للإصلاح الزراعي بسبب كيفية التصرف في تلك الأراضي وتوزيعها - كما يصدر قرار من رئيس الجمهورية بعد عرض كل من وزير الدولة للإصلاح الزراعي والمالية والاقتصاد يبين ما يسع في شأن إيرادات تلك الأراضي واستراعي الأوضاع الخاصة ببعض الأراضي التي تنرم للدولة في أعراض أخرى مثل تفتيش رودة ازرعة وتوزيعها من الأراضي التي تديرها الدولة و لى لها من الاعتبارات ما يجعلها المستحقة المعاملة - تخرج من اختصاص الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ، ولذلك صدرت المادة الثالثة على إضافة بند جديد ينظم هذا الحكم إلى المادة ٣ من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .

وبشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بأن يعرض على السيد رئيس الجمهورية مشروع لقرار باتخاذ مرقع معرغا في لصيغة التي اقترحها مجلس الدولة - وجاء الموافقة عليه وإصداره .

تحريرا في من مستمير سنة ١٩٥٦

وزير الدولة للإصلاح الزراعي  
( سيد مرعي )



قرار رئيس الجمهورية  
المقانون رقم ٢٦٧ لسنة ١٩٥٦  
بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الجمعية الزراعية المصرية وعلى ما أقرته مجلس الدولة  
قرر القانون الآتي .

مادة ١ - تنشأ مؤسسة عامة تسمى الهيئة الزراعية المصرية يكون لها الشخصية الاعتبارية وتلحق برئاسة الجمهورية .

مادة ٢ - يكون لهذه الهيئة مجلس إدارة يصرف أمورها طبقاً لأحكام هذا القانون دون التقييد بالنظم الإدارية والمالية المنبثقة في المصالح الحكومية .

مادة ٣ - يشكّل مجلس الإدارة من وزير الدولة للإصلاح الزراعي رئيساً ، ومن عدد من الأعضاء لا يقل عن سبعة ولا يزيد عن خمسة عشر يصدر بتعيينهم وتحديد مكافآتهم قرار من رئيس الجمهورية على أن تكون المصالح على الأقل من المشايخ بالأعمال الزراعية الداخلة في اختصاص الهيئة ومسحس أن يدعو لمصور جلساته من يرى الاستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت معبود في المداولات ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور الأغلبية من أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تعيين عضو مشدب أو أكثر لمجلس الإدارة وفي هذه الحالة يحدد القرار اختصاصاته ومكافآته .

مادة ٤ - تتولى هذه الهيئة القيام بما يتصل بالاصحات وتحسين الإنتاج الزراعي والحيواني وتربية السمات وتحسين واصلاح التربة وإتقاء وإنتاج انتشارى واستنباط السلالات وإقامة المزارع السمودحية وتربية الدواجن

والحيوانات وتحسين سلالاتها وإنتاجها ومعاونة الأمان والمصل على نشر وإقامة  
الصناعات الزراعية وتسييرها وإقامة المعارض الزراعية والصنعية واتخاذ كافة  
الوسائل اللازمة للحد من أضرارها والانتشار أو صناعة الأسمدة والآلات والآلات  
والسدود والحاصل الزراعي والمباني الحضرية والإعلاء وذلك في حدود  
السياسة الزراعية العامة للدولة .

• يجوز للهيئة أن تتعاون مع الهيئات التي تروى أعمالا مشابهة لأعمالها  
أو التي ترى في تعاونها معها ما يخص الأفراد من الهيئة كما يجوز لها أن تقرر  
الاتفاق مع تلك الهيئات على الحلول محلها فيما لها من حقوق والبركات أو  
ادماج تلك الهيئات الزراعية المصرية أو إخراجها بها .

**مادة ٥ -** يكون للهيئة رأس مال مستقل يتكون من مجموع قيمة الأصول  
التي تعتمد لهذا الغرض ويكون لها ميزانية مستقلة شاملة إيراداتها ومصروفاتها  
يتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية وتبدأ السنة  
المالية للهيئة في أول شهر يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل سنة ويجب  
أن يتم وضع ميزانية الهيئة قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل ، كما يجب  
وضع الحساب الختامي خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء السنة المالية ،  
على أن يرفق به تقرير عن نشاط الهيئة ومركزها المالي خلال السنة ويعتمد  
رئيس الجمهورية ميزانية الهيئة وحسابها الختامي وتقريرها وذلك بعد إقرار  
الهيئة لها .

وتوضع الميزانية الأولى للهيئة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا  
القانون على أن السنة المالية الأولى لهذه الهيئة تبدأ من تاريخ العمل بهذا  
القانون حتى آخر ديسمبر سنة ١٩٥٧

**مادة ٦ -** لا تخصص الهيئة في أنشطتها وحساباتها وأدلة أموالها ومواعيد  
تصفي ممتلكاتها وترقيتهم وتأديبهم وسائر شئونهم لقوانين واللوائح والتعليمات  
الحكومية ولا لقرابة التي يخصص لها ميزانية الدولة وذلك بالنسبة لجميع  
المشروعات والأعمال التي تخصص بها .

ومع عدم الإخلال برقابة ديوان المحاسبة يجوز تعيين مراقب أو أكثر  
للمحسابات من الأشخاص الطبيعيين المصريين ممن تتوافر فيهم الشروط اللازمة  
المخصوص عنها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين  
ويحدد رئيس مجلس إدارة الهيئة مكانة المراقب .

**مادة ٧ -** رئيس مجلس الإدارة هو الذي يمثلها ويمثلها عهده أمام الهيئات  
القطرية والإدارية .

**مادة ٨ -** تتمتع من الهيئة المنشأة ومن أحكام هذه القوانين الجمعية الزراعية المصرية وتحل الهيئة محلها فيما بها من حقوق وما عليها من التزامات ، كما تنتقل اليها جميع ما لها من أموال منقولة أو عقارية .

**مادة ٩ -** نفي القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

**مادة ١٠ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون ويمكن به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القرار بواقع مرسوم ، وبعد كتمان من قوانينها ، يصدر بر دامة الجمهورية في ٩ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ ( ١٤ أكتوبر سنة ١٩٥٦ )  
نشر بالعدد ٨٤ مكرر في ١١ أيلول من الوقائع المصرية في ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥٦

## نص قانون امتداد عقود إيجار الأراضي الزراعية

قرار رئيس الجمهورية

بالقانون رقم ٣١٥ لسنة ١٩٥٦ بتعديل المادة ٣٩ مكرر (١)

من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بمسامون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٣ بالإصلاح الزراعي  
والقوانين المعدلة له .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

مادة ١ - يسبيل نص المادة ٣٩ مكررا ( أ ) النص الآتي

تمتد لنهاية سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية عقود الإيجار التي تمتد  
بنهاية سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية لانتهاء المدة الممنوحة فيها في  
العقد أو التي تمتد إليها تمديدًا للمدة السابقة والقوانين رقم ٤٠٦  
لسنة ١٩٥٣ و ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ و ٤١١ لسنة ١٩٥٥ ويكون الامتداد  
بالتسوية لنصف المساحة المؤجرة ويجوز للمالك إذا كان لم يستعمل  
حقه في التمتع طبقا لهذه القوانين أن يستعمل هذا الحق .

كما تمتد لنهاية السنة المذكورة ( ١٩٥٩/١٩٥٨ ) عقود الإيجار  
التي تنتهي مدتها التمتع عليها قبل نهاية هذه السنة الأخيرة . ويكون  
امتدادها بالتسوية لنصف المساحة المؤجرة في السنة التي امتدت  
إليها فقط .

ودلك كله بشرط قيام المستأجر بالوفاء بجميع التزاماته . وإذا لم  
يفم بالوفاء خلال سببي يوماً من تاريخ اعداده بكتاب موصى عليه كتاب  
العقد منتهياً من تلقاء نفسه .

ويردعي في تجنب نصف اعماحة عدم الإحلال بما تقتضيه الدولة الزراعية في انتاج المستأجر بالأرض على الوجه القائم من قبل . كما يكون للمالك الحق في انتصيب في نطاق لأرض بعد أن تأجيرها أو خارج هذا النطاق دون أن يتجاوز نفس الزمان .

مادة ٣ - في العقود التي امتدت بحكم الفقرة الأولى من المادة السابقة ، تؤدي أجرة السنة الثانية على المستأجر ، على ثلاثة أقساط سنوية مساوية يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية الأولى التي امتد إليها العقد .

وفي العقود التي تمتد بحكم الفقرة الثانية من مادة السابقة تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر عند نهاية لفظة الشق عليها في العقد ، على قسطين سنويين مساويين يستحق أولهما في بداية السنة الزراعية الأولى التي يمتد إليها العقد - فإن كان امتداده لسنة واحدة حدث في نهايتها أجرة السنة الباقية على المستأجر .

وتحل أقساط الأجرة المشار إليها كلها بغير اعتذار إذا تخلف المستأجر عن أداء أي قسط منها في ميعاد استحقاقه . ويقع باطلا كل اتفاق على ما يخالف أحكام هذه المادة .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون وتعمل به من تاريخ نشره . يصمم هذا القرار بخاتم الدولة ، ويوقع كفاون من قوايتها .

### المذكرة الإيضاحية

١ - عند صدور قانون الإصلاح الزراعي رُؤي أن الصالح العام يقتضي أن تمتد عقود الإيجار التي كانت تستحق بداية ١٩٥٢/١٩٥١ الزراعية إلى سنة أخرى فأضمت المادة ٣٩ مكرراً ثم أصبب هذه العقود لثلاث سنوات أخرى بالنسبة لهدف اعماحة المؤجرة لعاية سنة ١٩٥٦/١٩٥٥ الزراعية بمقتضى القوانين رقم ٤٠٦ لسنة ١٩٥٣ ، ٤٧٤ لسنة ١٩٥٤ ، ٤١٦ لسنة ١٩٥٥ وقصد بذلك استقرار الحال بالنسبة لمطالفة المستأجرين جميعاً حتى لاضطرب أمر معاشهم وتكون أمامهم فسحة من الوقت يتدبرون فيها مورد رزقهم . وقد رُؤي الاعتبارات ذاتها من جهة ، وحماية للمالك من جهة أخرى من المستأجرين الذين يخون بالبرمائيات كالة - قد رُؤي استبدال نص جديد بنص المادة ٣٩ مكرراً

(١) يقضى بالامتداد لمدة خماسة تسهي نهاية سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية سواء منهم من تنتهي عقودهم نهاية ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية اما لانقضاء امدة الملتحق بحبها في العقد أو لانقضاء المدة التي امتد اليها العقد . ويكون الامداد بالنسبة لنصف المساحة المؤجرة عن امدة الجديدة التي يمتد اليها العقد والمقصود من ذلك ب المصنوع الذي لم تشملها الامداد الضعفي يمتد على القوايين السابقة تمتد على نصف مساحة في المدة الجديدة ، أما العلود التي تشملها الامداد الضعفي فتتمدد بحالها وعلى أن يكون للمؤجر اذا كان قد ترك للمستأجر مساحة أكثر من نصف ولم يستعمل حقله في الحبوب أن يستعمل هذا الحق كما تمتد لنهاية سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية عقود الإيجار التي تنتهي مدتها الملتحق بحبها في العقد قبل نهاية السنة الزراعية ١٩٥٨/١٩٥٩ وهي العقود التي تنتهي مدتها في سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية أو سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية ويكون امتدادها بالنسبة لنصف مساحة المؤجرة ولكن في السنة التي امتد اليها العقد فقط حتى لا يخل ذلك بمتاحج المستأجر يكامل المساحة المؤجرة في مدة العقد الأصلية وبذلك يستقر الوضع لجميع المستأجرين على أساس موحد عادل ، كما يطعن بذلك الى وفاء المستأجرين بالتزاماتهم كافة ، ادعى عن البيسب ان الامتداد بموجب التشريع المقترح لا يحرم المؤجر من طلبه فسخ العقد واخراج المستأجر المقصر في الوفاء بالتزاماته سواء نفاية سنة ١٩٥٥/١٩٥٦ الزراعية أو بعدها أو خلال فترة امتداد وسواء أكان تمسك في اداء الأجرة أو في الوفاء بأي التزام آخر يبرر فسخ العقد طبقا للاصول الصعبة .

٢ - ولما كانت القوايين المشار اليها التي قصبت بالامداد لا يحار عن نصف المساحة المؤجرة قد اقتصر كل منها على الرام لمستأجر وفاء كافة التزاماته عن نسبة لسابقة على صوره ، بذلك كانت الحالة اعباءة هي تحلف مستأجر الأرض الزراعية عن اداء أجرة سنة كاملة أو جزء منها . لذلك وزى ايهال المستأجرين في اداء الأجرة امتأجرة عليهم عن نهاية السنة الزراعية الحالية ، في عقود أجرة سنة كاملة وذلك بتقسيم التناحر من أجرة السنة كلها أو بعضها على ثلاثة أقساط متساوية متساوية يستحق أولها في نهاية السنة الزراعية ١٩٥٦/١٩٥٧ وهي السنة الأولى التي امتد اليها العقد ، وذلك بالنسبة للعقود المشار اليها في لفقرة الأولى من المادة الأولى من هذا القانون .

أما للعقود التي تمتد بحكم الفقرة الثانية من تلك المادة فهي إما أن تنتهي مدتها بنهاية سنة ١٩٥٦/١٩٥٧ الزراعية وهي هذه الحالة تؤدي أجرة السنة الباقية على المستأجر عن قسطين متساويين يستحق الأول منهما في نهاية سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ لزراعية والآخر في نهاية سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية وهما لسنين التدين ائمه إليهما العقد بالنسبة لنصف مساحة المؤجرة .

• أما أن تنتهي مدتها بنهاية سنة ١٩٥٧/١٩٥٨ الزراعية وهي هذه الحالة يؤدي أحسرة السنة الباقية على المستأجر كلها في نهاية سنة ١٩٥٨/١٩٥٩ الزراعية التي اعتد إليها العقد عن نصف المساحة المؤجرة لسنة واحدة .

ورؤى كذلك نص على بطلان كل اتفاق في التمرد على خلاف أحكام هذه المادة كي يتيسر للمستأجرين أداء أجرة السنة الباقية في دعوتهم ولا يكرهون على أداء أجرة سنتين في وقت معا .

وبشرف وزير دولة للإصلاح الزراعي يحرص مشروع لقرار بمعاون المقترح على السيد رئيس الجمهورية مغرماً في الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . وجاء الموافقة عليه وإصداره .

**وزير الدولة**

**للإصلاح الزراعي**

**المجلس - العامة للإصلاح الزراعي**  
**قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٤ لسنة ١٩٥٢**  
**بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢**  
**بإصلاح الزراعي**

**وليس الجمهورية :**

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٥٢ في شأن اعتماد عرض بأداء لمن الأراضي المستولى عليها وسبلاته .

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بحويل ودير المولة للإصلاح الزراعي للاحتصاصات المقررة لنحة الملب للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي ومجلس إدارة الهيئة الزراعية المصرية .

وعلى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٧ بأصدار قانون المؤسسات العامة وعلى ما ارتأه مجلس الدولة .

**فيسرد**

المادة الأولى . يستبدل بعض المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الاتي .

تنشأ هيئة باسم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي تكون لها الشخصية الاعتبارية وتتحق بولاية الجمهورية ، وتتولى عمليات الاستيلاء والتوزيع وإدارة الإطيان المستولى عليها إلى أن يتم توزيعها ويكون لها الإشراف على جميعات التعاون للإصلاح الزراعي وتوجيهها في حدود القانون ولها الاتصال بالجهات المختصة في شأن تنفيذ سائر أحكام هذا القانون .

وتكون للهيئة ميراثية مستقلة تعرض على مجلس الإدارة للموافقة عليها وتصدر بأغتها قرار من رئيس الجمهورية وتبلغ إلى صندوق الإصلاح الزراعي ليرصد أوقافها الإجمالية في ميزانيته .

ولا تنفيذ للهيئة في أداء مهمتها بالنظم أو القواعد أو التعليمات التي تخضع لها المصالح الحكومية على أن تكون حسباتها تحت رقابة ديوان المحاسبة .



ويشكّل إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية .

ولمجلس الإدارة أن يعين في استجابة من مساهلي الأرباح التي يحق لها صندوق الإصلاح الزراعي المبادئ التي ترمي لرفع مستوى الانتاج الزراعي بين من آلت اليهم الأرباح المستوي عيها والمساهمة في المشروعات التي تقوم بها الإدارات المختصة لتحسين حال المستعصي بها ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والنقل والعمراني .

ويعد مجلس الإدارة لائحة تصدر بقرار من رئيس الجمهورية تتضمن اعداد ميزانية الهيئة ويظم علاقتها بصندوق الإصلاح الزراعي والقواعد التي تجرى عليها في الإدارة واقتنيات الحسابات وتعين الموظفين وترقياتهم وتاديبهم ونظام المكافآت التي تمنح لهم أو لغيرهم ممن يندبون أو يعاونون اليها .

ومجلس الإدارة الاستعانة بمن يرى الاستعانة بهم من الاخصائيين والفنيين .

ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام للهيئة وتحديد المرتبات والمكافآت التي تمنح له .

المادة الثامنة . تستبدل بعبارة « اللجنة العليا » الواردة في المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٣ المشار اليه عبارة مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

المادة الثالثة على وزير الدولة للإصلاح الزراعي تنفيذ هذا القرار ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٠ يوليو سنة ١٩٥٧) ( جمال عبد الناصر )

# مذكرة ايضاحية لقرار رئيس الجمهورية بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

نصت المادة السادسة من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ الصادر بقانون المؤسسات العامة - ب- بمثل أحكام المرسوم - ب- من مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بإنشاء مؤسسات عامة وتطبيقها فيما لا يتعارض مع أحكام ذلك القانون ، وبأنه يجوز لقرار من رئيس الجمهورية إلغاء المؤسسات القائمة أو دمجها أو تعديل تطبيقها وفقا لأحكام ذلك القانون .

لذلك انتهى الأمر بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ - بالإصلاح الزراعي ، كما رُئي إدخال تعديل على تشكيل مجلس الإدارة . فأن مشروع القرار الجمهوري الشارح لسنن في التعويض المذكور - ونصت المادة الأولى منه على تعديل المادة ١٢ من المرسوم بقانون المذكور بحيث يظل على اللجنة المعنية بالإصلاح الزراعي اسم : الهيئة العامة للإصلاح الزراعي ، وعليها أن ترفع أي مشروع الإصلاح الزراعي مبرراتها لرصد أرقامها الإحصائية في مبرراته الملحقة بمراتبة المودة ، وفقا لحكم المادة ٧ من المرسوم بقانون رقم ٣٥ في شأن إصدار قرضي تأديت من الأراضي المستولى عليها وسدادها كما نص على أن يكون مجلس المدير العام للهيئة وسداد المبررات والمكافآت التي تمنح له مبررات يصدره رئيس الجمهورية وأن يكون إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل بقرار من رئيس الجمهورية .

ونصت المادة الثانية من المشروع على أن تستبدل بعبارة اللجنة العليا الواردة في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه عبارة : مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي .

وعلى من سبب أنه يصدر تعديل المقترح بهي بمثل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ الذي نصي بحويل وزير الدولة للإصلاح الاحتصافات بمرمر للجنة العليا للإصلاح الزراعي والهيئة القائمة بالإصلاح لأراضي ومجلس

ادارة الهيئه الزراعيه المصريه ان تصمم على ان يعمل به ان يصمم  
القرارات بتشكيل مجلس ادارة تلك الهيئات \*

ويشترط وزير الدولة للاصلاح الزراعي بأن يصرح على السيد رئيس  
الجمهوريه مشروع القرار امراض مرضا في الصيغه التي أقرها مجلس الدوله  
رحمنا الموافقة عليه واصداره \*

وزير الدولة  
للاصلاح الزراعي  
( اعضاء سيد مرعي )

# قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٥٦

بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي والتقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥

بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي  
والقوانين الصادرة له .

وعلى اعتماد رقم ٦٤٣ سنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح  
الأراضي .

وبناء على ما ارتأته مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي

## مادة ١ :

يسند نص الفقرة الأولى من المادة ١٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ المشار إليه النص الآتي .

تشكل لجنة تسمى « اللجنة العليا للإصلاح الزراعي » تتولى عمليات الاستصلاح  
والتوزيع وإدارة الأراض المستولى عليها . وأن يتم توزيعها - ويكون لها التوجيه  
والإشراف على جمعيات التعاون للإصلاح الزراعي وذلك في حدود اعتمادات .

كما يكون لها الاتصال بالجهات المختصة في شأن تنفيذ سائر أحكامه .  
تشكل برئاسة وزير الدولة للإصلاح الزراعي وعصويه وزير الزراعة ورئيس  
مجلس الدولة ووكلاء وزارات الزراعة والشئون الاجتماعية والمالية والاقتصاد  
والاشغال العمومية ومستشار إدارة الفتوى والتشريع المختصة ومدير عام  
الإصلاح الزراعي وخمسة أعضاء آخرين يعيّنون بقرار من رئيس الجمهورية  
وملحق برأسه الجمهورية ويكون رئيس الجمهورية رئيساً أعلى لها .

## مادة ٢ :

يستبدل نص المادة ( ٢١ ) من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ أشار إليه النص الآتي :

تؤلف الهيئة من :

رئيس الدولة للاصلاح الزراعي  
وزير الزراعة  
وزير الاشغال العمومية  
وزير المالية والاقتصاد  
مستشار ادارة العتوى والتشريع المختصة  
المدير عام مصلحة الطرق والكباري  
مندوب عن المجلس الدائم لتسيية الاسج القومى  
مندوب عن اللجنة العليا للاصلاح الزراعي  
مدير عام الاصلاح الزراعي  
مندوب عن المجلس الدائم للمحطات العامة  
اربعة من المفصلين «الزراعة وعمليات الاصلاح يمينون بقرار من رئيس الجمهورية

ويبين بقرار من رئيس الجمهورية العضو المناسب للاشراف على تنفيذ قرارات الهيئة وفقا لتسيه اللجنة المشاطية . وعليه أن يقدم لهيئة كل ثلاثة أشهر تقريرا عن سير العمل مضمونا ببيان عن الايرادات والمصروفات .  
وتقرر لهيئة بدل المندوبين حسانتها لموظفين من أعضائها وكذلك تقرير المكافآت السنوية التى تمنح لعضوها المنتخب وأعضائها من غير المعيين بحكم وظائفهم .

## مادة ٣ :

يصنف من نص المادة ( ٣ ) من القانون رقم ٦٤٤ لسنة ١٩٥٥ المشار إليه .  
بند جديد بعد تبديل أ ب بالنص الآتي .

(ج) استغلال الاراضى التى تديرها الدولة أو يكون لها شأن فيها واقتضى تصديرها بقرار من رئيس الجمهورية ويسمى القرار كعملة الصرف فى ذلك الاراضى وتوزيعها وهه يسبق فى شأن ايراداتها وذلك بعد عرض كل من وزير المالية والاقتصاد ووزير الدولة للاصلاح الزراعي .

## مادة ٤ :

يسمى هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ، وتعمل به من تاريخ نشره .

يحتج هذا القرار بحاتم الدولة وينتد كقانون من قوانينها .  
ملحوظة : عدد لوائح المصريه رقم ٧٤ مكرر بتاريخ ١٣/٩/١٩٥٦

# قرار رئيس الجمهورية

بالتقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٧  
بتعديل بعض أحكام المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة

وليس الجمهورية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي  
والقوانين المعدلة له .

وعلى المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٢٥ بتعديل ايجاز الاراضي الزراعية  
للاعادة أساسا لمعدي صرائف الاصل المعدل بالقانون رقم ٢٢٥ لسنة ١٩٥١  
وبعد على ما أقره مجلس الدولة

## قرر القانون الاتي :

مادة ١ - يستبدل نص الفصل ( ١ ) من المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨  
لسنة ١٩٥١ المشار اليه بالنص الاتي .

( ١ ) يجوز للشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي فدان في  
الاراضي التي تستصلحها ليعمل بها . ويعتد بتصرفاتها التي  
تست تاريخها قبل العمل بهذا القانون .

وعندها أن يخطر الملحة العليا للإصلاح الزراعي خلال شهر  
يسير من كل خمسة سنان يشغل مساحة الاراضي التي تم  
استصلاحها في السنة السابقة وأسماء المتصرفين فيها  
والشركات المتصرف فيها الى كل منهم وفق الشروط والاصاح  
التي يصدر بها قرار من الملحة سالفة الذكر .

وتسرى على الاراضي التي تزيد على المائتي فدان الاحكام التالية  
( ٢ ) اذا كانت قمتحبة يرى لهذه الاراضي قد مضى عليها خمس  
وعشرون سنة أو أكثر فيجوز لتصرف فيها خلال عشر سنوات  
من تاريخ العمل بهذا القانون ويشترط ألا يزيد المتصرف الى

شخص واحد على مائتي مدين والا يجعل مالكا لأكثر من ذلك .  
 ٢ ) اذا كانت فتحة الري لم تنص عليها خمس وعشرون مسمة فيحور التصرف في الاراضي الرائدة خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون أو خمس وعشرين مسمة على فتحة الري انهما أطول ويشترط ألا يريد المتصرف فيه الى شخص واحد على مائتي مدين والا يحسنه مالكا أكثر من ذلك .

٣ ) يجب أن تخصص مساحة توازي ربع لاراضي تملح بها اللجنة العليا للإصلاح الزراعي ولايحور التصرف فيها الى غير صغار المزارع الذين يحترفون الزراعة ولا تريد ممتلكاتهم على عشرة أقدمة وتوافق عليهم اللجنة انعفاً ويشترط ألا تقل المساحة المتصرف فيها الى كل منهم من مائتي وألا تزيد على خمسة على أن يراعى في هذه التصرفات أن تمكن من اتناع دورة زراعية توافق عليها اللجنة العليا .

ويجب ألا يريد نفس الاراضي المتصرف فيها على مائتة مدين  
 اقتدير المصوص عليها في المادة ٣ من المرسوم بقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٣٥ - انشار اليه .

٤ ) اذا رادت ملكية المتصرف اليه على مائتي مدين أو انقصت احوالها التي يجب فيها على الشركات أو الجمعيات التصرف في زيادة فتمستوى الحكومة على الزيادة لدى مالكيها مع تعويضه وفقاً لأحكام المادتين ٥ ، ٦ وعلاوة على ذلك تسرى على هذه الزيادة أحكام الساب الرابع الخاص بالنظر ائب الاصافية .

مادة ٢ - يضاف الى اسد ( ح ) من المادة ١ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه ، فقرة جديدة بالنص الآتي .

« ويحور أن يسرى هذا احكم على الشركات لصناعية ولتي تنشأ بعد العمل بهذا القانون وذلك ترخيص من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي يصدره وبشروطه وأوصافه قرار منها في كل حالة على حدة » .

مادة ٣ - يشر هذا القرار في الحرية الرمنية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره .

يؤيدون هذا القرار بحاتم الدولة ويعد بتعاون من قوايسها \*

صدر برنامجه الجمهوريه في ٢٨ شعبان سنة ١٣٧٦ ( ٣٠ مارس سنة ١٩٥٧ )

( جمال عبيد الناصر )



## المذكرة الأيضاحية

للقانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨

لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

نظر لما لدهوى الشركات والجمعيات الزراعية ووجع الحال لتأسيس غيرها من انعاس للاقتصاد القومي وتجهيزي للتصالح لعدم ، فقد اجازت ،المقرة (١) من المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ انخاص بالاصلاح الزراعي والشركب والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي هكتار في الاراضي التي تستصلحها ليحيا وذلك على الوجه المبني في القوانين واللوائح .

ويجب من ذلك أنه وإن كان قانون الاصلاح الزراعي قد احاز هذه الشركات والجمعيات أن تمتلك أكثر من مائتي هكتار إلا أنه أحال على القوانين واللوائح بيان السياسة التي تعاض بها هذه الشركات والجمعيات ، ويهدف مشروع لقانون المعروف الى تعديل هذه السياسة بوضع فوهة ثالثة تكفل بشعاطا علما للشركب والجمعيات في اصلاح الاراضي النور ، وتطيش رأس المال كما تطيش شعاع الزراعة ، وفي الوقت ذاته لاتعارض مع الاهداف العليا التي قصد اليها قانون الاصلاح الزراعي .

والعواد المقترح سرانها على الاراضي الموزعة على المائتي هكتار التي تعلوها الشركات والجمعيات لامتصاصها وسعها ، تعرف بين الاراضي التي مضي على فتحة اخرى فيها خمس وعشرون سنة أو أكثر والاراضي التي لم يضي على فتحة اخرى فيها هذه السنة . فليست الاولى يجوز انتصرف فيها خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بالقانون المقترح على ألا يزيد المنتصرف فيه الى شخص واحد على مائتي هكتار والا يصحده مالك لأكثر من ذلك . أما في الحالة الثانية فيجوز انتصرف فيها خلال عشر سنوات من تاريخ العمل بالقانون المقترح أو خمس وعشرين سنة على فتحة اخرى فيها ايها أطول مع اشتراط ألا يزيد المنتصرف فيه الى شخص واحد على مائتي هكتار والا يصحده مالكاً أكثر من ذلك .

وقد داعي المشروع انص على أن شخص مساحه توارى ربح الاراضي الموزعة تدفع بها اللجنة العليا للاصلاح الزراعي ولا يجوز انتصرف فيها الى غير صفاء الزراعة الذين يجتفون الزراعة ولا ترمده مكيهم على عشرة اعدة وتوافق عليهم اللجنة العليا . وبشروط ألا تقل المساحة المنتصرف فيها الى كل منهم عن هكتارين والا أن يد على خمسة على أن يراعى في هذه التصرفات أن تمكن من اتباع دورة زراعة مساحه توافق عليها اللجنة العليا ، كما يجب ألا يزيد ثمن الاراضي

المختص فيها على ما يحدده لائحة المصادق عليه في المادة ٣ من المرسوم  
رقم ٥٢ \*

كما على مشروع بالحكم الرقابة على هذه الشركات والجمعيات فانزعا بأن  
تعتبر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي خلال شهر يناير من كل سنة يبين يضمن  
مساحة الارض التي تم استصلاحها في السنة السابقة وأسماه المخصص اليهم  
والمساحات المخصصة فيها إلى كل منهم وعلى الشروط والأوضاع التي يصدرها  
قرار من اللجنة العليا فإذا ما تبين عدم صلاحها لا يحكم القانون بأن ذلك ملكية  
المختص اليه على مائتي هكتار أو انقصت المائتي هكتار يجب ان يختص به  
الزيادة على هذه الحالة في مشروع على أن تتسوى الحكومة على ازيادة سيملكها  
وهذا الأحكام مادتين ٥ و ٦ وعلاوة على ذلك تسرى على هذه الرائدة أحكام الباب  
الرابع الخاص بالصراف الإضافية \*

وهذا نوع آخر من التركيب وهو الشركات الصناعية وتعرض به قانون  
الإصلاح الزراعي في الفقرة ( ح ) من المادة الثانية وأما هذه الشركات أن  
تتمتع بمقدار من الاراضي الزراعية يكون ضروريا للاستغلال الصناعي وهو زاد  
على مائتي هكتار على أنه قصر هذا الحكم على ما كان من هذه الشركات موجود قبل  
استوره وقد وُزى تشجعا لهذا النوع من الشركات أن يسرى هذا الحكم أيضا  
على مايشأ منها بعد تسع سنوات رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ اعتمد انه وذلك  
بمخصص من اللجنة العليا للإصلاح الزراعي يصدر به وبشروطه وأوضاعه تقرر  
منها في كل حالة على حدة \*

وتحقيقا لأغراض المتقدمة أعيد مشروع القانون المرفق بمعدل لست ( ٩ )  
من مادة ثمانية من مرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي  
على نحو يكفل النص على الأحكام الخاصة بالشركات والجمعيات في المادة ذاتها  
وبمصادفة مودة جديدة إلى لست ( ح ) من هذه المسودة خاصة بالشركات  
الصناعية التي أضيفت بعد النص بهذا القانون \*

ويتشرف وزير الدولة للإصلاح الزراعي بعرض مشروع هذا القانون على  
رئيس الجمهورية \*

رجاء التفضل بالموافقة عليه بصفاة

مارس سنة ١٩٥٧

وزير الدولة  
للإصلاح الزراعي  
( المصادق )

## الهيئة المصرية للإصلاح الريفي القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٥٧

باسم الأمة ..

رئيس الجمهورية ..

بعد الاستماع على القانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ «الموافق على الاتفاق الخاص  
برئاسة المجلس الأعلى لتسمية وتعيين مديريتي الحجرة والعيون المعقود بين  
الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية وأوقع بالقاهرة في ١٩  
مارس سنة ١٩٥٣» .

وعلى القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ «مشار بورج الاراضي التي كانت  
الهيئة المصرية للأمريكية للإصلاح الريفي تستصلحها» .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٧ «اتخاذ كل من المجلس  
المائم لتسمية الاساح القومي والمجلس المائم لتجديد اعمامه في لجنة التخطيط  
القومي» .

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ..

### فقرات القانون الاتي

ماده ١ يسرى وزير الدولة للإصلاح الزراعي الاختصاصات التي كانت  
محوالة لمجلس المائم لتسمية الاساح القومي وأرئيسه بمقتضى  
الاتفاقية الصادرة بالقانون رقم ٤٠٨ لسنة ١٩٥٣ وبمقتضى  
القانون رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٥٥ - المشار اليها .

ماده ٢ يسرى هذا القرار في الجريمة الرسمية وتكون له قوة القانون .  
يعمل به من تاريخ نشره .

يصمم هذا القرار بحاتم المولة ويعد كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٧٦ (٣٦ يونية سنة ١٩٥٧)

( جمال عبد الناصر )

# قرار رئيس الجمهورية

## رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧

### بتعديل أحكام القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة  
لاستصلاح الأراضي .

وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بحرين وزير الدولة للاستصلاح الزراعي  
الاحتصاصات المقررة للجنة العيب بالاستصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح  
الأراضي والهيئة لزراعة المصرية .

وعلى قانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بأصدار قانون المؤسسات العامة  
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة

### قرر

**المادة الأولى :** يستبدل بمصوحي المواد ١ ، ٥ فقره أخيرة ٧٥ من القانون رقم  
٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ المشار اليه النصين الآتيين

**مادة ٢ :** يكون لـهيئة مجلس إدارة يشكلى بقرار من رئيس  
الجمهورية ويصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيين المدير العام  
وتحديد امتيازات والمكافآت التي تمنح له .

**مادة ٥ فقره الأخيرة :** ويقدم مشروع ميزانية لى مجلس الإدارة  
قبل صدقته المالية ثلاثة أشهر على الأقل وبعد الحساب  
الختامى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية  
ويرحل فائض الاعتمادات من كل سنة مالية لى اعتمادات السنة  
المالية التالية لها . وتقدم الميزانية والحساب الختامى بعد الموافقة  
عليهما من مجلس الإدارة لى وزير الدولة للاستصلاح الزراعي  
لاعتمادهما وإقرارهما من رئيس الجمهورية .

**مادة ٧ :** يعتمد مجلس الإدارة لائحة لـهيئته تصدر بقرار من رئيس  
الجمهورية لتتضمن النظم والقواعد التي سيعمل عليها وتنظيم أعمالها

وحساباتها ونظام موطئها ويشتمل قواعده تعيينهم وتركيبهم  
وتأديتهم والمكسافات التي تسج لهم أو تُفرضهم ممن يمدون أو  
يعارضون إليها .

المادة الثانية : دعى المادة ٤ من القانون رقم ٦٤٦ لسنة ١٩٥٥ أعضاء إليه .  
المادة الثالثة : عز وزير الدولة للاستخراج الزراعي تبعة هذا القرار وسجله  
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٢ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ ( ١٠ يوليو سنة  
١٥٩٦ ) ( جمال عبد الناصر )

## مذكرة إيضاحية

نقرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٣ لسنة ١٩٥٧  
بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة التشريعية  
للاستصلاح الأراضي

قضت المادة الثانية من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات الصغرى بأن يعمل بأحكام القوانين والمراسيم بقوى إصداره مباشرة مؤسسات عامة وتنظيمها فيما لا يتعارض مع أحكام ذلك القانون ، وبأنه يجوز بقرار من رئيس الجمهورية إلغاء المؤسسات القائمة أو إلحاقها أو تعديل تنظيمها وهذا لأحكام ذلك القانون .

لذلك اقتضى الأمر تعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بجهة الهيئة الدائمة للاستصلاح ، لار هو كما رؤى تعديل تشكيل مجلس الإدارة فأعد مشروع القرار لجمهورية المرفق مسددا الى التعويض المذكور . وتناء بالمادة الاولى من مشروع أن يكون لهيئة مجلس إدارة يشكك بقرار من رئيس الجمهورية وتعويضه في عداد لاحتها الدخيلة التي تصدر بقرار من رئيس الجمهورية وحوى النص القرار بتعيين مديرها العام وتحديد السلطات والمكافآت التي تمنح له ويصدر من رئيس جمهور به كما أنه نص على تجديد تقديم مشروع ميزانية الهيئة الى مجلس الإدارة ومصاد اعداد الحسابات الختامي على أن تقدم الميزانية والحساب الختامي بعد الموافقة عليها من مجلس الإدارة الى وزير الدولة للاستصلاح الزراعي لاعتمادهما واقرارهما من رئيس الجمهورية .

وقضت المادة ثمانية من المشروع بإلغاء المادة ٤ من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بالمصدر ليه . وعنى عن كيان أنه يصور التعديل المقترح ينتهي لعمل بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ الذي قضى بتحويل وزير الدولة للاستصلاح الزراعي الاختصاصات المقررة للجنة العليا للاستصلاح الزراعي والهيئة الدائمة للاستصلاح الأراضي ومجلس ادارته الهيئة الزراعية المصرية . د نص على أن يعمل به الى أن تصدر القرارات بتشكيل مجلس إدارة تلك الهيئة .

ويتشرف وزير الدولة للاستصلاح الزراعي بأن يعرض على السيد رئيس الجمهورية مشروع القرار المرافق معرعا على الصيغة التي أقرها مجلس الدولة . وجاء الموافقة عليه وصدره .

وزير الدولة  
للاصلاح الزراعي  
أخصاء

# قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٦ لسنة ١٩٥٧

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦

بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية

## رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية وعلى القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٥٧ بتحويل وزير الدولة للإصلاح الزراعي الإحصائيات المقررة للجنة العليا للإصلاح الزراعي والهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي والهيئة الزراعية المصرية .

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بإصدار قانون المؤسسات العامة .  
وعلى مرسوم مجلس الدولة .

## قرر

المادة الأولى - يستبدل بنصوص المواد ٣ و ٥ و ٧ من القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ المشار إليه النصوص التالية

مادة ٣ - يشكل مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجمهورية .

وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الاستعانة بخدماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

ولا يكون اجتماع المجلس صحيحا إلا بحضور الأغلبية من أعضائه وتصدر القرارات بأغلبية أصوات أعضائه وعند تساوي يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة ٥ - يكون للهيئة رأس مال مستقل يكون من مجموع قيمة الأصول التي تعتمد لها هذا الغرض ويكون لها ميزانية مستقلة شاملة الإيرادات والمصروفات ويتبع في وضعها القواعد المعمول بها في المشروعات التجارية .

وتبدأ السنة المالية للهيئة في أول شهر يوليه وتنتهي في آخر يولية من كل سنة . ويجب أن يتم وضع ميزانية الهيئة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل كما يجب وضع الحساب

الختامى خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من انتهاء نسبه الخانيه على أن يرادفه تقرير عن نشاط الهيئة ومركزها المالي خلال السنة وتقدم المبرانية والحساب الختامي بعد موافقة مجلس الادارة الى وزير الدولة للاصلاح الزراعى لاعتمادها واقرارها من رئيس الجمهورية مادة ٧ - يكون للهيئة مدير عام وهو الذى يمتنها ويؤوب عنها اعم الجهات الاقتصادية والادارة والغير \*

ويكون تعيينه وتحديد مرتبه بقرار من رئيس الجمهورية \*

المادة الثانية - على وزير الدولة للاصلاح الزراعى تبعية هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية \*

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة سنة ١٣٦٧ ( ١٠ يوبه سنة

١٩٥٣ )

( جمال عبد الناصر )



# قرار رئيس الجمهورية بالتقانون رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٧ بتنظيم استبدال الأراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ بأحكام توقيف والمرسوم  
المدة له .

وعلى المرسوم رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الاداري والقوانين المعدلة له .  
وعلى المرسوم رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ بشأن الممر على الاوقاف الخيرية وتمديد  
مصارفها على جهات امير والقوانين المعدلة له .  
وعلى القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية .  
وعلى مذكراته مجلس الدولة .

## قرر القانون الاتي

مادة ١ - تستبدل خلال مدة قصصها ثلاث سنوات الاراضي الزراعية الموقوفة  
على جهات البر العامة . وذلك على دفعات والتوزيع وما يوافق  
الثلث سنويا وفقا لقراره مجلس الاوقاف الاعلى او الهيئات التي  
تتولى شئون اوقاف غير المسلمين حسب الاحوال .

مادة ٢ - تقسم اللجنة العليا للاصلاح الزراعي سنويا الاراضي الزراعية التي  
يقرر استبدالها وذلك لتوزيعها وفقا لاحكام المرسوم بقانون رقم  
١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه .

مادة ٣ - تؤدي اللجنة العليا للاصلاح الزراعي لمر له حق حظر على الاوقاف  
مستندات تساوي قيمة الاراضي الزراعية والممتلكات الثابتة وغير  
الثابتة والاشجار المستندة مقدرة وفقا لقانون الاصلاح الزراعي .  
وتؤدي اللجنة العليا للاصلاح الزراعي قيسة ما يستهلك من  
الاستندات الى المؤسسة الاقتصادية ، كما تؤدي فوائد المستندات الى  
من له حق المطر على الوقف .

ويجوز للجنة العليا للإصلاح الزراعي استهلاك المستندات المذكورة  
قبل لأجل الموضوع عليه في قانون الإصلاح الزراعي .

**مادة ٤ -** تنوي المؤسسة الاقتصادية استعمال قيسه ما يستهلك من المستندات  
في المشروعات التي تؤدي إلى تسيمة الاقتصاد القومي وفقا لأحكام  
القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ المشار إليه .

وتؤدي أي من له حق النظر على الوقف ربما يحدد سونيا بقرار  
من رئيس الجمهورية بعد أخذ رأي مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية  
بحيث لا يقل عن ٣٥ ٪ .

**مادة ٥ -** يتولى من له حق النظر على الوقف صرف ما يتسلمه من فوائد  
المستندات والريع وفقا لشروط الواجب ومع مراعاة أحكام القانون  
رقم ٢٤٧ لسنة ١٩٥٣ .

**مادة ٦ -** يجوز الاستثناء من أحكام هذا القانون بقرار من رئيس الجمهورية  
وذلك فيما لا يتجاوز مائتي فدان في كل حالة على حدة بالمساحة  
للأراضي الزراعية التي يكون النظر عليها لغرض إدارة لأوقاف ،  
وكذلك بحوز الاستثناء فيما يتعلق بطريقة استعمال المستهلك من  
في قيسه هذه الأراضي .

**مادة ٧ -** ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وتكون له قوة القانون  
ويضمن به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القرار بخاتم الدولة ويصدق كقانون من قو فيها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧ ( ١٣ ) يولييه سنة  
١٩٥٧ .

( جمال عبد الناصر )

# تملك الأفراد المأرضى البور

## القانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧

### بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي

باسم الأمة ..

رئيس الجمهورية ..

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي  
والقوانين المعدلة له .

وعلى تقدير رقم ١١٢ لسنة ١٩٣٩ الخاص بقرية الإطيان والقرى  
المعدلة له .

وعلى تقانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن هيئة دائمة لاستصلاح  
الأراضي والقوانين المعدلة له .

وعلى ما اقتضاه مجلس الدولة ..

### قرر القانون الآتي

#### المادة الأولى :

يستعمل مص المند (ب) من المادة (٢) وبعض الفقرة الأولى من المادة (٥)  
من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه بالنسبة الآتيان

« مادة ٢ » :

ب - ويجوز للأفراد أن يملكوا أكثر من مائتي فد من الأراضي البور  
والأراضي الصحراوية لاستصلاحها . وتعتبر هذه الأراضي زراعية  
عسرى عليها حكم المادة الأولى عند انقضاء خمس وعشرين سنة من  
تاريخ الترخيص في الري من مياه النيل أو الآبار الارتوازية .  
ويستولي عندئذ لدى المالك على ما يتجاوز مائتي فدان بغير التعويض  
المصوص عليه في المادة (٥) . وذلك كله مع عدم الإخلال بحواز  
التصرف في هذه الأراضي قبل انقضاء المدة المشار اليها .

وتنصر اللجنة العليا للإصلاح الزراعي قراراً في شأن الادعاء ببيع  
الأرض يعني إلى ذوي الشأن فالعرض الإداري خلال خمسة عشر يوماً  
من تاريخ إصداره .

ولهذا أن يتقدموا منه إلى لجنة وأحد خلال ثلاثين يوماً من تاريخ  
إعلانهم ويكون قرار اللجنة الذي تصدره بعد فوات هذا أجل نهائي  
وقاطعاً لكل نوع في شأن الادعاء ببيع الأرض وهي الاستيلاء لمصلحة  
على ذلك .

• استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام انحصار لا يجوز طلب  
الماء الثمر المذكور أو وقف تعيله أو لتعويض عنه .

#### « المادة ٥ - فقرة أولى » :

يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام المادتين الأولى و ثالثة  
الحق في تعويض بعدد عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضاعف، وفيه  
قيمة المنشآت الثابتة وغير انتفاعية ولا تسجل وتقدر القيمة الإيجارية بمساحة  
أمثال الصرية المضممة فإذا لم تكن الأرض مد وبطعت عنها حسنة الصرية  
لغيرها أو ربطت عنها صرية مختصة قبل العمل بهذا القانون ثلاث سنوات  
على الأقل أو قررت اللجنة العليا للإصلاح الزراعي أن الصرية المروطة عليها  
لا تتناسب مع حالتها أثناء تقدير القيمة الإيجارية بحسب الوجهة التي بالقانون  
رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ المشار إليه ، وفي هذه الحالة يكون التعويض بمعدل  
لعشرة أمثال القيمة الإيجارية المعاد تقديرها .

#### المادة الثانية :

استثناء من أحكام السد (ب) في المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ -  
لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ، ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين (٣) ، (٤) ، (٥) ، (٦) ،  
منه تسبب الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون ، نظير  
التعويض انصوري عليه في المادة (٥) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة  
١٩٥٢ سابع الذكر على ما حاوره ما تفرق من الأراضي الموردة لمصلحة فلافراد  
يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ . مع عدم الاعتماد بما حدث بعد هذا التاريخ  
من تحوله في الملكية بسبب ادعاء أو الوصية . ولا يحسب في القدر المذكور  
ما تصرف فيه المالك وخرج من الاستيلاء وفقاً لأحكام المرسوم بقانون المذكور  
كما لا تحصص للاستيلاء لأراضي البور التي سبق التصرف فيها بفقدان ثبات

التاريخ قبل العمل بهذا القانون ومع ذلك يحسب لذلك لحال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون التصرف في حدود ما في العدا ، ففي كان له أن يستيقظا لمعسة وفقا حكم الفقرة السابعة ، إذ كانت السنة التي انقضى منه المرحض في الذي قد استكملت حسمًا وعشرين سنة خلال الفترة ما بين يوم ٩ سبتمبر سنة ١٩٥٢ ومع تاريخ العمل بهذا القانون .

وتستغل مكتبة الأراضي المسبولى عديها لتطبيق الأحكام الفقرة الأولى من مصادقة اللائحة الإمريية لاستصلاحها والتصرف فيها ، وفقا للمادة (٢) من القانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ المنسار اليه وذلك لمدة عدة ما تقرر الفجوة للملأ الإحفاظ له من تلك الأراضي تصلاحية لموزيع أو لتعسة مشروعاتها

### المادة الثالثة :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويكون له قوة لقانون ويعمل بالمادة الأولى من تاريخ العمل بالرسوم قانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المنسار فيه ، ويعمل بالمادة الثانية من تاريخ نشر هذا القرار .

يصمم هذا القرار بحاتم النبولة ، ويصدق كقانون من توأينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ذي الحجة سنة ١٣٧٦ (١٣ يولية سنة ١٩٥٧)  
( جمال عبد الناصر )

# المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٥٧

كان من بين أهداف المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعي ، تشجيع قيم نوع جديد من الاستثمار العقاري يؤدي الى توسيع رقعة الأراضي المروعة باستصلاح ارض جديدة لتعويض صغار المزارعين أو لاحتياط بها في حدود ملكية لا تزيد على مائتي فدان بشخص الواحد .  
ولذلك أحاطت هذه المادة (٢) من المرسوم بقانون سابق الذكر بالأحكام التي يملكها أكثر من مائتي فدان من الأراضي النورية والأراضي الصحراوية لاستصلاحها على ألا يسرى عليها حكم الاستيلاء إلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة من وقت الملك وذلك مع عدم الإحلال بحوار انتصرف فيها كمل انقضاء هذه المدة .

وقد روي تعديل هذا النص بوضع معيار ثابت لتحديد ماهية الأرض النورية والصحراوية يختص اللجنة العليا للاستصلاح الزراعي بتقريره وتقريره نورية الأرض على مدى ما يسفر عنه هذا التحقيق ، مع لاقاء على حق الملك في الانتصرف في تلك الأراضي خلال انقضاء ثلثي عمرها فيها نورية وهي خمس وعشرون سنة من تاريخ الترخيص في الرقعة من مياه النيل أو الإقليم الزراعي وعند انقضاء هذه المدة تعتبر هذه الأراضي زراعية ويسرى عليها حكم المدة الأولى ويستتوي عندئذ لدى الملك على ما يحاور مائتي فدان صغير التعويض المخصوص عليه في المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بشتر اليه وتيسير على الملك وقصدا في الاجراءات روي أن يختص اللجنة العليا بالاستصلاح الزراعي وجميعها بتقرير دور لأرض فيعمل قرارها في هذا الصدد الى ذوي الشأن بالطرق الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ استبداله ولهم التمس من أن اللجنة العليا رأيت خلال ثلاثين يوما من هذا الاعلان وبكون قرار اللجنة العليا الذي تصدق منه فوات هذا الميعاد نهائيا وفائضا لكل نزاع في شأن الانقضاء بنور الأراضي والاستيلاء استقرت عليه .

ولا يجوز طلب إلغاء هذا القرار أو وقف تنفيذه أو التعويض عنه أمام جهتي القضاء .

وذلك استثناء من أحكام قانون مجلس الدولة وقانون نظام القضاء . ومن الواضح أن النص على أن يكون التظلم إلى اللجنة العليا رأساً من قراراتها الأولى في شأن الادعاء بسور الأرض لا يجعل اختصاصاً في هذا الصدد للجنة القضائية المنصوص عليها في المادة ١٣ مكرراً من المرسوم بقانون المذكور .

كما أنه ورى تعديل أحكام الفقرة الأولى من المادة (٥) من ذلك المرسوم بقانون بما يجعل للجنة العليا للاصلاح الزراعي الحق في أن تصدر قراراً بأن الضريبة المربوطة على الأراضي المستولى عليها لا تتناسب مع حالتها ومن ثم يفتي أن يعاد تقدير القيمة الإيجارية لهذه الأرض على الوجه المبين في القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ الخاص بضريبة الأقطان . وفي هذه الحالة يكون التعويض المستحق لديه معادلاً لعشرة أمثال القيمة الإيجارية المعاد تقديرها .

وقد جرى نص المادة الأولى من المشروع المرافق لهذا التعديل في نصي المادتين ٢ بند (ب) ، (٥) فقرة أولى المذكورتين .

وتوخياً للسرعة في استصلاح الأراضي البور وتحقيق أهداف قانون الإصلاح الزراعي قضت الفقرة الأولى من المادة الثانية من المشروع المرافق بأنه استثناء من أحكام البند (ب) من المادة (٢) من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه . ومع عدم الإخلال بأحكام المادتين ٣ ، ٤ منه ، تستولى الحكومة خلال سنة من تاريخ العمل بالمادة الثانية من المشروع المرافق على ما جاوز مائتي فدان من الأراضي البور المملوكة للأفراد يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وهو تاريخ العمل بقانون الإصلاح الزراعي وذلك نظير التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) من القانون المذكور ومع عدم الاعتداد بعد ذلك التاريخ بما حدث من تجزئة في الملكية بسبب الميراث أو الوصية ولا يحسب في المائتي فدان الباقية للمالك ما تصرف فيه وخرج من الاستيلاء وفقاً لأحكام قانون الإصلاح الزراعي . وكذلك لا تخضع للاستيلاء الأراضي البور التي سبق التصرف فيها بعتود ثابتة التاريخ قبل العمل بهذه المادة الثانية من المشروع المرافق .

وأجازت الفقرة الثانية من المادة ذاتها من المشروع استثناء من أحكام فقرتها الأولى - للمالك خلال سنة من تاريخ العمل بهذه الأحكام التصرف في حدود مائتي الفدان التي كان له أن يستيقها لنفسه وفقاً لحكم الفقرة الأولى . وذلك

لذا كانت المدة التي انقضت منذ الترخيص في الري من مياه النيل أو الآبار الارتوازية ، قد استكملت خمسا وعشرين سنة خلال الفترة ما بين يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ وبين تاريخ العمل بالمادة الثانية من المشروع المرافق .

وغنى عن البيان أن اللجنة العليا للأصلاح الزراعي هي وحدها الجهة المختصة بتقرير بور الأرض وتحديد التاريخ الذي تستكمل فيه مدة خمس وعشرين سنة على الترخيص في الري فتعتبر بعدها أرضا زراعية ولأن الحق في الاستيلاء وفقا للمادة الثانية من المشروع لا ينشأ الا من تاريخ العمل بها فلا تسرى على الأراضي المستولى عليها تنفيذا لها ، أحكام الطرأب الإضافية المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون الاصلاح الزراعي كما أن ربح هذه الأراضي يكون حقا خالصا لملاكها حتى تاريخ الاستيلاء عليها .

وقد تضمن نص الفقرة الثالثة من المادة الثانية من المشروع أن الأراضي المستولى عليها بالتطبيق لحكم الفقرة الاولى منها ، تنتقل ملكيتها الى مصلحة الاملاك الاميرية لاستصلاحها والتصرف فيها وفقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٤٣ لسنة ١٩٥٥ بشأن الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي .

وذلك فيما عدا ما تقرر اللجنة العليا الاحتفاظ به من تلك الأراضي لصلاحيته للتوزيع أو لتنفيذ مشروعاتها .

ويتشرف وزير الدولة للأصلاح الزراعي بعرض مشروع القرار بالقانون المرافق على السيد رئيس الجمهورية ، مرفعا في المصيغة التي أقرها مجلس الدولة .

رجاء التفضل بالموافقة عليه وإصداره .

**وزير الدولة**





مركز الأمانة للكتاب  
٢٦ شارع منصور بالعمارة

